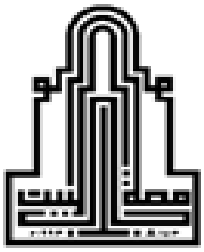

الأبعاد السياسية والأمنية في العلاقات التركية - الاسرائيلية

٢٠٠٢ -٢٠١٣

Political and security Dimensions of The Turkish - Israeli Relations : ٢٠٠٢- ٢٠١٣

إعداد الطالب

خالد سلمان خالد

الرقم الجامعي : ١٢٢٠٦٠٠٢٢

إشراف

الدكتورصايل فلاح مقداد السرحان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٤ -٢٠١٥

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها (الأبعاد السياسية والأمنية في العلاقات التركية-الأسرائيلية 2002 – 2013) وأجيزت بتاريخ / / 2014.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور صايل فلاح السرحان	مشرفاً ورئيساً	.....
الدكتور علي عواد الشرعة	عضواً	.....
الدكتور هاني عبدالكريم اخو ارشيدة	عضواً	.....
الدكتور خالد حامد الشنيكات	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهداء

الى شهداء العراق الجريح

الى روح والدي رحمه الله الذي كنت اتمنى لو ان الله امد بعمره كما كان يتمنى ليرى هذه الرسالة تبصر النور .....

الى من يناديها فؤادي قبل لساني ..... الى ينبوع الحب والتضحية والصبر والحنان ....امي اطال الله في عمرها والتي منها استمد الصبر والعزيمة

الى الروح النابضة في القلوب ... الشمعة المنيرة لظلمة دربي .... أخوتي محمد واحمد .....

الى أختي الغالية

الى زوجتي الغالية وابنائي الاعزاء

احمد ومريم

الى أقاربي .....اصدقائي الاحباب

الى كل من قدم العون مساحتكم في القلب لا في السطور

..... الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الشكر لله تعالى أولاً ، ثم إلى الناس انطلاقاً من قول النبي محمد صلى الله عليه وسلم(من لايشكر الناس ، لايشكر الله)

أتقدم هنا بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث ، وساعدني مادياً او معنوياً ،أما وقد شارفت رسالتي على نهايتها بعد رحلة طويلة ومضنية من البحث والكتابة ، لا يسعني الا أن أسجل بشرفٍ بالغٍ واعتزازٍ كبير، شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل

(الدكتور صايل فلاح السرحان) الذي كان له الفضل الأول في مواصلة دراستي، إذ رافقني طيلة مدة الدراسة أستاذاً ومشرفاً وأخاً كبيراً ... مذللاً أمامي صعوبات البحث كافة ، ولم يبخل عليّ بجهده وعلمه ووقته وأحاطني باهتمامه ورعايته طيلة مدة الدراسة، وتفضله بالإشراف على هذه الرسالة ، وصبره عليّ، كما أود أن أسجل تقديري العالي وشكري الخالص وباعتزازٍ كبير لأساتذتي الأفاضل سواءً من تشرفت أن أكون أحد تلامذته أو من قدم النصح والإرشاد ،وأخص منهم الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد الّذي لم يبخل عليّ يوماً بالنصح والإرشاد والّذي رافقني منذ اختيار عنوان الرسالة إلى هذا اليوم، والأستاذ الدكتور محمد الهزايمة والدكتورعلي الشرعة والدكتور هاني أخو ارشيدة والدكتور أمين العزام، والدكتورعبدالسلام الخوالدة، والدكتورعاهد المشاقبة، وأشكرالأستاذ الدكتور عمر الحضرمي لما قدمه لي من كتب ونصائح وأشكر الدكتور قاسم محمد عبد في جامعة النهرين الذي رافقني منذ البداية، والدكتورة هالة خالد حميد في جامعة بغداد وأشكرموظفي جامعة آل البيت وأشكر الأستاذ يونس أحمد عباس وعائلته الذي شجعني لمواصلة الدراسة والذي لم ينقطع عني دعاؤه وأشكر الأستاذ خالد حمدي سليم وأشكر الأخ أحمد مجيد محمد وأشكر زملائي بالسنة التحضيرية وأخص منهم الأخ خالد بن سالم والأخ زيد العمايدة والأخ عمار طه لطيف والأخت صابرين الشمري وأشكر من خفف عني مرارة الغربة زوجتي الغالية وأبنائي أحمد ومريم وأشكر الأستاذ سامي محجوب عبدو وعائلته الذين لم ينقطع عني دعائهم طول مدة الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحـــتـــويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	أ
الاهـــــــداء	ب
الشـــــــكر	ج
فهرس المحتويات	د
قائمة الجداول	ه
الملخص باللغة العربية	و
المقدمة	١
اولاً : اهمية الدراسة	٣
ثانياً : اهداف الدراسة	٥
ثالثاً : مشكلة الدراسة واسئلتها	٥
رابعاً :فرضيات الدراسة	٦
خامساً: حدود الدراسة	٧
سادساً : المتغيرات والمفاهيم الاساسية في الدراسة	٨
سابعاً : منهجية الدراسة	١٠
ثامناً : الدراسات السابقة	١٣
تاسعاً : تقسيم الدراسة	١٨
الفصل الاول : ابعاد العلاقات التركية – الاسرائيلية	١٩ - ٦٨
المبحث الاول : الابعاد السياسية للعلاقات التركية - الاسرائيلية	٢٠ - ٣٥
اولاً : دوافع العلاقات التركية – الاسرائيلية	٢١ - ٢٦
١ – الدوافع التركية	٢١ - ٢٤
٢ – الدوافع الاسرائيلية	٢٤ - ٢٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : أثر التمثيل الدبلوماسي الاسرائيلي مع بعض الدول العربية في العلاقات التركية – الاسرائيلية	٢٧ ـ ٣٠
ثالثاً : أثر الصراع العربي – الاسرائيلي	٣١ ـ ٣٥
المبحث الثاني : الابعاد الاستراتيجية والامنية للعلاقات التركية – الاسرائيلية	٣٦ ـ ٥٢
اولاً : تطور العلاقات الامنية التركية – الاسرائيلية	٣٦ ـ ٤١
ثانياً : البعد الاستراتيجي للعلاقات التركية ـ الاسرائيلية على المستوى الاقليمي	٤٢ ـ ٤٦
ثالثاً : البعد الاستراتيجي للعلاقات التركية ـ الاسرائيلية على المستوى الدولي	٤٧ ـ ٥٢
١ ـ الولايات المتحدة الامريكية	٤٧ ـ ٤٩
٢ – الدول الاوروبية	٥٠
٣ – روسيا	٥١ ـ ٥٢
المبحث الثالث : الابعاد الاقتصادية للعلاقات التركية – الاسرائيلية	٥٣ ـ ٦٩
اولاً : تطور العلاقات الاقتصادية التركية – الاسرائيلية	٥٣ـ ٥٦
ثانياً : التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل	٥٧ ـ ٦٤
ثالثاً : المشاريع المستقبلية الخاصة بالمياه	٦٥ـ ٦٨
الفصل الثاني : محددات العلاقات التركية – الاسرائيلية	٦٩ ـ ١١٧
المبحث الاول : المحددات الداخلية	٧٠ ـ ٨٥
اولاً : الاحزاب السياسية التركية	٧٠ ـ ٧٥
ثانياً : المؤسسة العسكرية التركية	٧٥ـ ٧٩
ثالثاً : الاحزاب السياسية الاسرائيلية	٧٩ ـ ٨٥
المبحث الثاني : المحددات الاقليمية	٨٦ـ ١٠٢
اولاً : ايران	٨٦ـ ٩١
ثانياً : العلاقات التركية – العربية	٩١ ـ ٩٧
١ – العراق	٩٤ ـ ٩٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ – سوريا	٩٦ - ٩٧
ثالثاً : الموقف التركي من الاحتجاجات الشعبية العربية	٩٨ - ١٠٢
١ – الثورة التونسية	٩٩
٢ – الثورة المصرية	٩٩ - ١٠٠
٣ – الثورة الليبية	١٠٠
٤ – الثورة السورية	١٠١ - ١٠٢
المبحث الثالث : المحددات الدولية	١٠٣ - ١١٧
اولاً : الولايات المتحدة الامريكية	١٠٣ - ١٠٧
ثانياً : الاتحاد الاوروبي	١٠٨ - ١١٣
ثالثاً : روسيا الاتحادية	١١٣ - ١١٧
الفصل الثالث : مستقبل العلاقات التركية – الاسرائيلية	١١٨ - ١٤٩
المبحث الاول : خيار تقدم وتحسن العلاقات التركية – الاسرائيلية	١١٩ - ١٣٠
المبحث الثاني : خيار تراجع العلاقات التركية – الاسرائيلية	١٣١ - ١٣٧
المبحث الثالث : خيار ثبات العلاقات التركية – الاسرائيلية على الوضع الراهن	١٣٨ - ١٤٩
النتائج والتوصيات :	١٥٠ - ١٥٤
اولاً : النتائج	١٥٠ - ١٥٢
ثانياً : التوصيات	١٥٣-١٥٤
المراجع	١٥٥ - ١٦٤
الملخص باللغة الانجليزية	١٦٥ - ١٦٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
جدول (١) يبين الشركات الاسرائيلية في تركيا	٥٧
جدول (٢) يبين الميزان التجاري بين تركيا واسرائيل بملايين الدولارات	٥٨
جدول (٣)يبين حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل خلال الفترة من ١٩٩٧ – ٢٠٠١	٥٩
جدول (٤) يبين حجم التجارة الاسرائيلية مع تركيا ٢٠٠٢ – ٢٠١٣ بالمليون دولار	٦٢
جدول (٥) يبين الحركة السياحية بين الجانبين التركي والاسرائيلي ٢٠٠٢ – ٢٠١٣	٦٣
جدول (٦) يبين ابرز الاحزاب السياسية وتاريخ تأسيسها ورؤسائها وايدولوجيتها	٧١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

تتناول الدراسة موضوع الأبعاد السياسية والأمنية في العلاقات التركية –الاسرائيلية بين عامي ٢٠٠٢– ٢٠١٣ وتتبع اهمية هذا الموضوع كونه يشتمل على انعكاسات اقليمية ودولية لها اثارها السلبية والايجابية في العلاقات الدولية عامة وعلاقات الشرق الاوسط بشكل خاص كونها تتضمن علاقات بين طرفين كل منهما يمتلك دورا ووظيفة عالمية واقليمية ، ان تركيا دولة شرق اوسطية ذات توجهات غربية تطمح لتحقيق دور عالمي في اطار اقليمي ، اما أسرائيل فهي كيان له اهمية في تنفيذ الاجندة الامريكية والغربية في المنطقة وهي تطمح للأندماج في المنظومة الشرق أوسطية من خلال تطبيع العلاقات مع قوى اقليمية ضمن الاقليم خاصة تركيا .

وواقع العلاقات هذا انعكس على منطقة الشرق الاوسط والمنطقة العربية بشكل خاص حيث سمح لأسرائيل بتطبيع علاقاتها مع أغلب الدول العربية بعد ان وصلت علاقاتها مع تركيا الدولة المسلمة الى مستوى التحالف الأستراتيجي .

من خلال ما تقدم فان أهداف الدراسة تركزت على ابراز العوامل المؤثرة في العلاقات التركية –الأسرائيلية والأبعاد الأمنية والسياسية لهذه العلاقة مع التركيز على البعدين الامريكي والاوربي في استمرار وتطوير هذه العلاقات وجعلها نموذجاً يحتذى به في منطقة الشرق الاوسط ولتحقيق هذا الهدف فقد وضعنا طبيعة المشكلة التي يجب تناولها وهي ان هذه العلاقات تتطور بالرغم من وجود تحديات داخلية وخارجية تؤثر على طبيعة هذه العلاقة ومسارها وعلى علاقة كلا الطرفين في محيطهما الاقليمي والدولي ، ولكي نحصل على أجابة وحلول لهذه الاشكاليات فقد استندنا على فرضية مفادها ان وصول تيارات واحزاب اسلامية ودينية الى سدة الحكم في تركيا سوف لن يؤثر على هذه العلاقة كونها علاقات استراتيجية تستند على اعتبارات سياسية وامنية واقتصادية تتضمن مدركات وهواجس مشتركة بين الطرفين لطبيعة العلاقات الدولية والاقليمية .

ان تتبع مسيرة العلاقات التركية – الأسرائيلية يشير الى انها كانت تتاثر على الدوام بمسيرة الصراع العربي – الأسرائيلي فكانت القضية التي تربط تركيا باقليمها ومحيطها العربي وتربطها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باسرائيل باعتبارها طرف في مفاوضات السلام ، فقد اعترفت باسرائيل عام من جهه١٩٤٩ ، الا انها من جهة اخرى كانت تدعم المشاريع التي تطرح لحل هذا الصراع ، ولذلك لم تتأثر مسيرة العلاقات الثنائية حيث انطلق التحالف التركي – الاسرائيلي بقوة منذ عام ١٩٥٨ حتى مع التقارب الذي اعترى العلاقات التركية – العربية بعد حرب ١٩٦٧ ودعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الاسرائيلي من الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وتطور هذه العلاقات طوال عقد السبعينيات حيث لم تنقطع هذه العلاقات وظلت تركيا تلعب دور المحايد في تقريب وجهات النظر ، فوقفت على مسافة واحدة من الطرفين ، وكان مؤشر ذلك تطور العلاقات مع اسرائيل طوال عقد الثمانينيات والتسعينيات ، وكذلك العقد الاول من القرن الحادي والعشرين .

ان تتبع العلاقات يشير الى ان تركيا تتخذ مواقف يعبر عن توجهها الاسلامي ، وخاصة مع تزايد الازمات التي مرت بها هذه العلاقات منذ عام ٢٠٠٠ مع اندلاع انتفاضة الاقصى الثانية وما تبعها من مجازر بحق الشعب الفلسطيني ثم اغتيال الشيخ احمد ياسين ووصلت هذه الازمات الى اوجها في عام ٢٠٠٩ اثناء الهجوم على غزة .

ان ما تقدم لايلغي حقيقة ان تركيا تسعى لاقامة علاقات متطورة مع اسرائيل كما تطمح الاخيرة من استمرار هذه العلاقات وتطويرها ايضا، ولذلك قد نشهد في المستقبل تناقضا في وجهات النظر لكلا الطرفين في كثير من القضايا الاقليمية والدولية الا ان ذلك لن يؤثر على طبيعة العلاقات والتي ترتقي الى مستوى التحالف الاستراتيجي ، وهذا ما توضح بشكل كبير من خلال الموقف التركي من الاحتجاجات العربية .

خلاصة القول يكمن ان نصل الى اربع حقائق اساسية في العلاقات التركية – الاسرائيلية وهي:

١- ان هذه العلاقات علاقات متجذرة وقائمة على المصالح المشتركة وادراك مشترك لطبيعة الواقع الأمني والأستراتيجي العالمي والاقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- ان تركيا ملتزمة في الكثير من مواقفها ببعدها الأسلامي وتجد نفسها مطالبة بموقف يعبر عن هويتها الأسلامية ولذلك نجدها دائما ذات مواقف وسطية في جميع الازمات حتى مع التصعيد الأسرائيلي .

٣- ان تطور العلاقات التركية ــ العربية ونمو النزعة العثمانية ذات الامتداد الاسلامي يقابلها تيار قوي ومتنفذ في المجتمع التركي نحو تركيا الغربية العلمانية ذات الطموح العالمي .

٤- ان محور التوازنات في منطقة الشرق الاوسط تمثله تركيا ، ولذلك فان أي تطور او حلول حيال أي قضية شرق اوسطية لابد وان تمر عبر البوابة التركية ، وهذا ما لاحظنا من خلال دورها في الاحتجاجات العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة :

تنبع اهمية هذا الموضوع في دراسة الأبعاد السياسية والآمنية في العلاقات التركية – الاسرائيلية لكونه له اكثر من امتداد محلي واقليمي ودولي ، فمحلياً تنعكس طبيعة العلاقات بين الطرفين على الاستقرار السياسي المحلي من خلال بناء علاقات سليمة قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولتين حيث توجد اكثر من نافذه لهذا الموضوع ، بالنسبة لتركيا توجد الكثير من الموكونات الطائفية والاثنية والقومية ومن اهمها ، العلويون ، الاكراد ، واحتمال استغلال هذا التنوع للتاثير على الاستقرار السياسي الداخلي التركي وبالتالي التاثير على الوحدة الوطنية ، وما لذلك من امتدادات اقليمية ،اما فيما يتعلق باسرائيل فان وجود العرب الفلسطينين بكافة مشاربهم واحتمال تلقيهم الدعم والمساندة من اطراف اقليمية عدة مما يثير حفيظة اسرائيل التي تدرك بانها دوله محتله لاراضي عربية. خاصة بعد عدوان عام ١٩٦٧ وما اكدته قرارات الامم المتحدة بهذا الخصوص واهما القراران (٢٤٢) و (٣٣٨) والدعوة لتسوية النزاع بالطرق السلمية وبما يرضي الطرفين .

على المستوى الاقليمي فان لتطوير العلاقات التركية – الاسرائيلية اثراً مباشراً على الاستقرار الاقليمي والذي يؤثر بدوره على منظومة العلاقات العربية – التركية وبالنتيجة التركية – الاسرائيلية، حيث ان وجود علاقات تركية – اسرائيلية ايجابيه ينعكس بالسلب على تطور العلاقات العربية – التركية خاصةً في مجال الاقتصاد والطاقة والسياحة والاستثمار ، فضلاً عن الجانب الامني والعسكري . لكن من الجانب الاخر سنجد ان وجود علاقات اسرائيلية – تركية متطورة سيصب في مصلحة اسرائيل بهدف عزل العرب من جانب وتوسيع المشاريع المشتركة اقتصادياً واستثمارياً وصناعياً مع تركيا من جانب اخر.

على المستوى العالمي نجد ان وجود علاقات تركية – اسرائيلية متطورة يسجل لفائدة الجانب الاسرائيلي ، مما يعني ان اسرائيل اصبحت طرفاً اقليمياً ودولياً فاعلاً في منظومة الامن الشرق اوسطية ، فضلاً عن ان تطور العلاقات سيعرز الاطار الاستراتيجي للعلاقات التركية – الامريكية والتركية – الاوروبية . خاصة وان تركيا هي احد اطراف حلف شمال الاطلسي منذ عام ١٩٤٩، وان اسرائيل تربطها علاقة شراكة استراتيجية مع الحلف ، ناهيك عن اهتمام تركيا في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي ومحاولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاخيرة نزع ثوبها الأسيوي والاسلامي والعمل على تغيير هويتها ، ورغبة تركيا في ذلك ، معتقدة بذلك انها ستتخلص من طابعها الاقتصادي والمالي والتجاري الى وضع افضل ، ولكن نتيجة ذلك انعكس سلباً حيث لم تجنِ تركيا ثِمار ما خططت له بل دفعت ثمناً باهضاً طوال عقود وأثر سلباً على اقتصادها واستقرارها السياسي وإن اكتشفت ذلك مؤخراً بعد تولي حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة التركية حيث رسمت خطوطاً جديدة للعلاقات التركية – العربية – الاسلامية هذا من جانب ، ومرور العلاقات التركية – الإسرائيلية بمرحلة فتور لأسباب مستجدة من جانب آخر مما يحتم علينا دراسة هذا الموضوع والإحاطة به لأهمية ماتم طرحه وفقاً لتقسيم الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاً : أهمية الدراسة :

تنبع اهمية دراسة موضوع الابعاد السياسية والامنية في العلاقات التركية – الاسرائيلية في هذه المرحلة في ضوء ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من متغيرات سياسية وأمنية كان لها بعداً إقليمياً ودولياً.

وبناءً على ذلك تبرز اهمية هذه الدراسة في جانبين اساسين هما :

١ – الاهمية العلمية (النظرية) :

للدراسات الاجتماعية عامة والعلوم السياسية بشكل خاص اهمية علمية وبقدر تعلق الامر بموضوع الدراسة ويمكن تحديد الاهمية العلمية وفق الاتي :

أ– تعمل هذه الدراسة على رصد مسيرة تطور العلاقات التركية –الاسرائيلية وانعكاسها على طبيعية العلاقات التركية العربية ممايقدم فائدة للباحثين والمختصين في تتبع هذه العلاقة وتحليل اثارها الاقليمية والدولية.

ب– للدراسة اهمية خاصة كونها تتناول ابعادها الاقتصادية والسياسية والامنية لكلا الطرفين تركيا واسرائيل وانعكاس ذلك على علاقات تركيا مع العالم العربي في ضوء التفاعلات والمتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية .

ج– للعلاقات التركية – الاسرائيلية اهمية خاصة نظراً لطبيعة التحالف الاستراتيجي الذي ابرم بينهما عام ١٩٩٦ ومدى تاثير هذا التحالف على الامن القومي العربي من جانب ، ومدى فعالية هذا التحالف حالياً بعد احداث الربيع العربي ، وماشهدته العلاقات التركية – الاسرائيلية من فتور بعد الاعتداء على اسطول الحرية* من جانب اخر .

د– لدراسة هذا الموضوع اهمية علمية كونه يرفد الباحثين والمختصين بمعلومات قيّمة يمكن الاستفادة منها في البحوث والدراسات العليا خاصة وان المكتبة العربية عامة والمكتبة العراقية على وجه الخصوص تعاني من ندرة هذه الدراسات .

* اسطول الحرية :هو مجموعة من السفن عددها ٦ تم تسييرها من جمعيات واشخاص معارضين للحصار الذي فرضته السلطات الاسرائيلية على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧ متعاطفين مع شعب القطاع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ – الاهمية العملية :

لموضوع الدراسة الموسومة الابعاد السياسية والامنية في العلاقات التركية – الاسرائيلية اهمية عملية تنطوي على مضامين تدعم ذوي الشأن بقصد توظيفها والافادة منها وفقاً للاتي :

أ– تحتوي الدراسة على تحليل يخدم الجانب العملي التطبيقي لغرض رفد صُنّاع القرار بمنظومة واسعة من المعلومات بهدف توظيفها لتتبع مسيرة هذه العلاقات والاستفادة منها من قبل صانع القرار بهدف ادراك طبيعية هذه العلاقات ومدى انعكاسها محلياً واقليمياً ودولياً ، سلباً او ايجاباً .

ب– ضرورة رصد التطور في هذه العلاقات ومدى انعكاسها على النظام الاقليمي العربي سواء في اطار جامعة الدول العربية او انعكاسه على العلاقات الثنائية العربية – التركية ، واثر ذلك على طبيعة العلاقات الاسرائيلية – التركية .

ج – يمكّن رصد التفاعلات بين الجانبين التركي – الاسرائيلي صانع القرار العربي من توجيه سياسة بلده (دولته بشكل ثنائي او على مستوى الخارج بشكل عام) بما يخدم مصالحها العليا ، والوقوف في وجه هذا التقارب لخلق اكبر بون (مسافة) بين الجانبين التركي والاسرائيلي مما ينعكس ايجاباً على العلاقات التركية العربية ، وتقريبها الى الصف العربي كعامل تعزيز لأمنه بدل من ان يكون مصدر تهديد مباشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: اهداف الدراسة :

لكل دراسة مقاصد يسعى الباحث الوصول اليها وبقدر تعلق الامر بهذه الدراسة فانها تسعى الى تحقيق مجموعة اهداف يمكن اجمالها بالاتي :

١- تحديد اثر العامل الخارجي وما يشكله من تحديات امام تطور وتفعيل العلاقات التركية - الاسرائيلية من الناحية السلبية او الايجابية .

٢- بيان اثر البعد الامني والسياسي في هذه العلاقات واثره على النظام الاقليمي العربي ، والامن القومي العربي اجمالاً .

٣- قراءة البعد الامريكي والاوروبي ودورهما في تطور العلاقات التركية - الاسرائيلية .

٤- استكشاف طبيعة التغير في السياسة الخارجية التركية في ضوء وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم .

ثالثاً : مشكلة الدراسة واسئلتها :

تنطلق الدراسة من اشكالية مفادها ان الابعاد الامنية والسياسية في العلاقات التركية - الاسرائيلية ضمن المرحلة المحددة في الدراسة ومدى تاثرها بالمتغيرات الاقليمية والدولية فضلاًعن طبيعتها ونوعها ومدى تاثر هذه العلاقات ايجابياً او سلبياً من حيث التفاعل او الاستجابة للمتغيرات الحاصلة وطبيعة هذه المتغيرات ناهيك عن اثر الهيمنة الامريكية ومدى تاثير العلاقات بين تركيا - واسرائيل نتيجة هذه المتغيرات التي اثرت بشكل مباشر على الطرفين وبهذا يمكن القول ان للدراسة اكثر من مشكلة تتطلب المعالجة والاحاطة والاجابة بابعادها السياسية والاقليمية والدولية .

وعليه امكن صياغة السؤال المحوري (الرئيسي) في المشكلة البحثية على النحو الآتي :

ما أثر الأبعاد السياسية والأمنية في تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية في ضوء المتغيرات الأقليمية الراهنة ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الاسئلة الفرعية التالية :

١- ما هي المفاصل الحيوية في تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية ؟

٢- ما مدى تأثير المتغير القيادي في تركيا على العلاقات التركية – الاسرائيلية خلال فترة الدراسة ؟

٣- ما مدى تأثير الجوانب الاقتصادية والامنية في ايجاد فضاء استراتيجي للعلاقة بين الطرفين؟

٤- ما مدى تأثير الموقع الجيوسياسي لتركيا على تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية وانعكاس ذلك على علاقاتها العربية ؟

٥- ما أثر الاحتجاجات الشعبية العربية في دفع او تنشيط العلاقة بين الجانبين التركي والاسرائيلي ؟

رابعاً : فرضيات الدراسة :

بناءاً على موضوع الدراسة واشكاليتها واسئلتها ينطلق البحث من فرضية مفادها ان **هناك علاقة ارتباطية للبعد السياسي والامني والاقتصادي في العلاقات التركية – الاسرائيلية في المرحلة التي تولى فيها حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا واحتمالات انعكاسها على النطاق الاقليمي، وفقاً لتطور هذه العلاقات .**

وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية اهمها :

١- اسهم وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا في تعثر العلاقات التركية – الاسرائيلية.

٢- شكلت التحديات البيئية الخارجية اثراً واضحاً في طبيعة وتطور العلاقات التركية – الاسرائيلية .

٣- اسهمت المواقف التركية حيال القضايا العربية سواء كان الصراع العربي – الاسرائيلي او الثورات الشعبية العربية (الربيع العربي) الى تنشيط العلاقات التركية – العربية على الصعيد الرسمي وتثبيطها على الصعيد السياسي وكان لها تاثير واضح لصالح اسرائيل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: حدود الدراسة :

١ – **الحدود الزمانية :** لقد روعي ان تكون فترة الدراسة (٢٠٠٢ – ٢٠١٣) . اما اختيار العام ٢٠٠٢ بداية الفترة الزمنية لأن السياسة الخارجية التركية بدأت تتغير بإرادة سياسية بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا في تشرين الثاني من ذلك العام ، وقد عمدت الادارة الجديدة الى تطوير العلاقات الدبلوماسية الخارجية التركية بشكل منتظم ومتواصل ، تمثل في الالتقاء بأكبر عدد من المسؤولين في مختلف الدول على مختلف المستويات ، واستمرت العلاقات التركية – الاسرائيلية على نفس الوتيرة ، لكن ما لبثت ان تغيرت طبيعة هذه العلاقات بين الدولتين من علاقات ود وتحالف، كانت سائدة بين الدولتين لعقد كامل قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة ، الى علاقات جفاء وتباعد لا سيما بعد العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨ ، فقد ادخل هذا العدوان العلاقات بين البلدين في مرحلة جديدة ، اتسمت بالتوتر السياسي وبازدياد حدة ووتيرة انتقادات تركيا للسياسة الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني واراضيه المحتلة ، إذ ما انفك قادة تركيا ، وخاصة رئيس الدولة (رجب طيب اردوغان) ، يهاجمون السياسة الاسرائيلية وينتقدونها بشدة ، ودخلت العلاقات المزيد من التدهور بعد اعتداء الجيش الاسرائيلي على اسطول الحرية في المياه الدولية ، وطرد السفير الاسرائيلي من تركيا كردة فعل على الاعتداءات الاسرائيلية .

اما نهاية الفترة فقد روعي ان تكون عام (٢٠١٣) لان هذا العام هو التاريخ الذي توقف عنده الحصول على البيانات والمعلومات التي تمكننا من انجاز هذه الدراسة ، لكوننا لو اننا تعدينا هذا التاريخ تكون الدراسة تنبؤية ، وفي مثل هذه الحالة قد لا يتوقف الباحث في بناء بحثه بالصورة التي تتطابق مع الواقع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً : المتغيرات والمفاهيم الاساسية في الدراسة :

يبرز في هذه الدراسة المتغيران التاليان :

١ – المتغير المستقل : وقد تمثل في الابعاد السياسية والامنية .

٢ – المتغير التابع : وقد تمثل في العلاقات التركية – الاسرائيلية .

وسنشرع بتعريف مفهوم هذين المتغيرين اسمياً واجرائياً :

١ – الابعاد السياسية والامنية :

أ – التعريف الاسمي (اللغوي) :

يمكن تعريف الابعاد السياسية بانها : الاشارات والرسائل التي يهدف الجانبان الاسرائيلي والتركي الى ارسالها لخصومهما ولكل دول المنطقة ولبعض القوى الكبرى ، حيث كان لهذا البعد كبير الاثر في إقامة العلاقات والتحالفات التركية – الاسرائيلية . اما **الابعاد الامنية** فهي أثار التعاون والتحالف العسكري والامني على دول المنطقة والدول الاقليمية ، حيث تعتبر الاتفاقية العسكرية بين اسرائيل وتركيا اكبر اتفاقية عسكرية في المنطقة (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٤٤-٤٥).

ب – التعريف الاجرائي :

يمكن تحديد المؤشرات التالية لمفهوم البعد السياسي :

(١) التمثيل الدبلوماسي بين تركيا واسرائيل .

(٢) علاقات تركيا واسرائيل مع الدول الاقليمية والقوى الكبرى .

(٣) على مستوى الزيارات الرسمية على كافة المستويات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما البعد الامني يمكن رصد المؤشرات التالية :

(١) التعاون العسكري بين تركيا واسرائيل وحجم تجارة الاسلحة بين الجانبين .

(٢) التحالف الاستراتيجي والاتفاقيات الامنية .

(٣) المناورات المشتركة .

٢ – العلاقات التركية – الاسرائيلية :

أ – التعريف الاسمي (اللغوي) :

هي ظاهرة التفاعلات المتبادلة المتداخلة الرسمية وغير الرسمية بين تركيا واسرائيل (حقي، ٢٠١٢).

ب – التعريف الاجرائي :

يمكن بيان مؤشرات العلاقات التركية – الاسرائيلية التي تخدم موضوع البحث واغراضه بما يلي :

(١) سياسياً : تحديد الاتجاهات التي يتبناها صنّاع القرار في علاقاتهم التبادلية بحيث تشكل الطابع السلوكي والوظيفي لهذه الاطراف (الدول) بشكل متحرك (السرحان، ٢٠١٣ ، ص: ٢٢٣).

(٢) اقتصادياً : استغلال قدرات المحدد الاستراتيجي في مجال الاعتماد المتبادل والتجارة الدولية وتوطين الاستثمارات (السرحان، ٢٠١٣ ، ص: ٢٢٣) .

(٣) عسكرياً : يتمثل في التعاون في المجال العسكري وبيع اسرائيل الاسلحة الى تركيا بحيث تحصل تل ابيب على اسواق لمنتجاتها (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٤٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً : منهجية الدراسة :

استناداً الى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى للاجابة على تساؤلاتها والاهداف التي يتوخى تحقيقها . فقد وُجد من الانسب استخدام منهج صنع القرار ، ونظرية الدور في العلاقات الدولية .

وفيما يلي عرض لهذه المناهج من حيث :

- اصحاب كل منهج ومفهومه .
- مقومات المنهج وركائزه .
- كيفية توظيف المنهج في الدراسة .

١ – منهج صنع القرار :

أ – أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه :

يعتبر (ريشارد سنايدر) وزميله (غراهام اليسون) من ابرز من كتب في هذه النظرية .

ويقوم مفهوم هذه النظرية على انها : احدى المحاولات في سبيل تطوير مقاربة صناعة القرار النظمية في دراسة السياسة الدولية من خلال تحديد الاطر المؤثرة في السياسة الخارجية للدول وعلاقاتها مع الدول الاخرى (كردي، ٢٠١٠) .

ب – مقومات المنهج وركائزه :

يرتكز هذا المنهج على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية ، اذ انها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (او صناع القرار) ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين ، وترتكز ايضاً على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في اطاره (حقي، ٢٠١٢ ، ص: ١١٢) .

ويهتم هذا المنهج بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند اصدارهم قرارات معينه ، حيث يرى سنايدر في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الاطراف المتفاعلين في بيئة قرارية داخلية وخارجية معينه ، وهذه البيئة تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي (مقلد، ٢٠١٠ ، ص: ٢٢) .

ج – كيفية توظيف المنهج في الدراسة :

إن ركائز هذا المنهج تساهم بشكل كبير في تفسير وفهم السياسة الخارجية لتركيا واسرائيل استناداً الى عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، والربط بين علاقة الجانبين تبعاً للعوامل والمؤثرات التي تحيط بصنّاع القرار وواضعي السياسة الخارجية في كل منهما ، وكيفية التأثير والتأثر بالمواقف الدولية وتطورات الاحداث والظروف القائمة .

٢ – نظرية الدور في العلاقات الدولية :

أ – أصحاب النظرية (روادها) ومفهومها :

اسهم كل من (جورج ميرا) و (جوزيف مورينو) و (بروس بيرل) في ايجاد هذه النظرية وتطويرها ، ويقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على انها : منظومة تعبّر عن السياسة الخارجية التي يرى صنّاع القرار ان دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية ادراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه (حتي، ١٩٨٧ ، ص: ١٩٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – مقومات هذه النظرية وركائزها :

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها ادواراً سياسية تقوم بها على المسرح الدولي بتنفيذ صنّاع قراراتها ، ويتشكل الدور هنا من مجموعة عوامل تتمثل في هوية المجتمعات والدول ، والقيم السائدة فيها ، وخصائصها القومية ، وتاريخها ومعتقداتها السياسية ، ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، ودراسة بنيتها وتركيبها . وتتمايز ادوار الدول بعضها عن بعض تبعاً لاختلاف منظار كل منها للظواهر والاحداث السياسية ، إذ يعتبر منظار الدور الموجه الاساسي لتتبع مواقفها وادوارها وتحديد اتجاهاتها . كما ان اداء الدور يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة واهدافها الوطنية ، ويعتبر جوهر الدور المحدد الاساس في قدرة صنّاع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور (السرحان، ٢٠١٣ ، ص: ٢٢١) .

ج – كيفية توظيف النظرية : نظراً لمشكلة الدراسة واسئلتها فان هذه النظرية تساعد في إمكانية توقع الدور الذي تقوم به الدولتان موضوع الدراسة بناءً على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة التي تشكل مصادر الدور ، وتسهم في عملية الربط بين متغيرات الدراسة وتفاعلاتها مع بعضها البعض ومعرفة مدى التغير والتطور في ادوارها خلال فترة الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً : الدراسات السابقة :

حظي موضوع العلاقات التركية – الاسرائيلية باهتمام الباحثين والدارسين والمختصين من خلال ماقدموه من بحوث ودراسات علمية قيّمة ، وعليه أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع، وفيما يلي عرض لأهمها :

١– دراسة احمد داود اوغلو، بعنوان " العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية " (اوغلو، ٢٠١١) :

لقد تم تاليف هذا الكتاب من قبل شخصية تركية مشهود لها بالحرفة السياسية وهو وزير الخارجية التركية الحالي ، وقد عمل هذا الكتاب على تحليل دقيق وواقعي لدور تركيا الحالي وما تستطيع ان توظفه من ميزات تتمتع بها على الصعيد الاقليمي والدولي .

وخلص الكتاب الى ان تركيا اليوم تحاول ان تتجنب خسائر الماضي وتحقيق ارباح من خلال الانطلاق برؤية استراتيجية ضمن جوارها العربي والاسلامي محاولة بذلك ان تلعب اكثر من دور حيال قضايا المنطقة ومن اهمها الصراع العربي – الاسرائيلي والتسوية الفلسطينية – الاسرائيلية حيث ان طبيعة العلاقات بين الطرفين قد تعرضت الى الشد والجذب احياناً والتراجع احياناً اخرى . وبهذا يمكن القول ان تركيا اليوم قد ادركت حقيقة وزنها الاستراتيجي كونها لاعب اساسي في منطقة الشرق الاوسط وهي بذلك لاتنسى طموحها بان تكون احد اعضاء الاتحاد الاوربي واحد الاعضاء البارزين في حلف شمال الاطلسي واحد الاطراف الفاعلة في مشروع الشرق الاوسط الكبير .

٢ – دراسة علي الميالي ، بعنوان " تأثير مرتكزات السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية " (الميالي، ٢٠١١) :

حاولت هذه الدراسة رصد وتتبع وتحليل مرتكزات السياسة الخارجية التركية الجديدة بعد عام ٢٠٠٢ ، اي في ظل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا ، ومعرفة مدى تأثير هذه السياسة في العلاقات التركية – الاسرائيلية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلصت الدراسة الى نظرة استشرافية لمستقبل العلاقات التركية – الاسرائيلية ، في ضوء السلوك العدواني الاسرائيلي تجاه الاراضي العربية ، وفوز حزب العدالة والتنمية للمرة الثالثة على التوالي، وخلصت ايضاً الى ان هناك مرتكزات للسياسة الخارجية التركية ، منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢ ، أثرت في العلاقات التركية – الاسرائيلية .

٣ – دراسة محمد جمال اسعد ، بعنوان " العلاقات التركية – الاسرائيلية في عهد حزب العدالة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠ " (اسعد، ٢٠١١) :

سعت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع وتطور العلاقات التركية – الاسرائيلية في الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) ، والمحددات الاقليمية والدولية التي إثرت في هذه العلاقات خلال تلك الفترة ، وحاولت الدراسة الاجابة على اشكاليتها الرئيسية المتمثلة في مستوى تأثير المتغيرات الداخلية التركية لوصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم ، وأثرها على العلاقات التركية – الاسرائيلية خلال فترة الدراسة.

وقد خلصت الى نتيجة مفادها ان المواقف الاسرائيلية أثرت بقدر يفوق اي اسباب اخرى في خلق حالة من التوتر في العلاقات بين البلدين ، بما في ذلك ممارسات اسرائيل إزاء الفلسطينيين ، باعتباره السبب المُعلن لتفسير الاضطراب الناشئ في العلاقة بين الجانبين .

٤ – دراسة يسري عبدالرؤوف الغول ، بعنوان " أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية – الاسرائيلية " (الغول، ٢٠١١) .

تمحورت هذه الدراسة حول مدى الاثر الذي احدثه صعود العدالة والتنمية التركي ذي الجذور الاسلامية الى سدة الحكم على مسار العلاقات التركية – الاسرائيلية ، في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية ، واستعرضت الدراسة جذور العلاقات التركية – الاسرائيلية ، واعتمدت على تحليل المعطيات واسُتخدم في الدراسة كل من المنهج التاريخي والوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي التحليلي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها ان هناك محددات داخلية وخارجية دفعت بتطور تلك العلاقات واستمرارها ، فالدولتان لديهما من المشاكل ما يدفع بتمتين وتقوية روابط العلاقات ، وبوصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم وانتهاجه سياسة تصفير المشاكل ، اضحت العلاقات التركية – الاسرائيلية من علاقات قوية الى هشة وغير ذات اهمية ، واوصت الدراسة بضرورة استغلال حالة الفتور القائمة بين انقرة وتل ابيب بتعزيز العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية العربية مع تركيا، مما سيجبر الحكومات التركية بمختلف انتماءاتها للعمل على بقاء تلك العلاقات واستمراريتها .

٥- دراسة رنا الخماش ، بعنوان " العلاقات التركية – الاسرائيلية وتاثيرها على الدول العربية " (خماش، ٢٠١٠) :

ركزت الباحثة على طبيعة وابعاد العلاقات التركية – الاسرائيلية ضمن مرحلة مميزة ومهمة مليئة بالتفاعلات الاقليمية والدولية . وخلصت الدراسة الى ان الاتفاق الاستراتيجي الذي ابرم بين الجانبين التركي والاسرائيلي عام ١٩٩٦ كان له اثر كبير على العلاقات التركية – العربية من جهة ، وعلى تسوية القضية الفلسطينية من جهة اخرى ، لما لذلك من اثر سلبي لما تتمتع به تركيا من وزن استراتيجي يفترض بها كفاعل اقليمي ان تكون لها دور ايجابي ضمن قضايا الشرق الاوسط ، كما خلصت ايضاً الى ان هذه المرحلة شهدت احداث مهمة منها احداث ١١ ايلول سبتمبر ٢٠٠١، والتي كان لها ابعادها الدولية فضلاً عما ترتب عليها من احتلال افغانستان ومن ثم العراق .

٦ – دراسة علي حسن باكير واخرون ، بعنوان " تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج " (باكير واخرون، ٢٠٠٩) :

خلصت الدراسة الى ان هناك العديد من التحديات الداخلية ذات الابعاد الاقليمية التي تعاني منها تركيا ومن اهمها المسالة الكردية وما يشكله حزب العمال الكردستاني من تحدٍ للوحدة الوطنية التركية ومايتلقاه من دعم من اطراف اقليمية عدة كما ان هناك تحديات اخرى تتعلق بالنزاعات الحدودية من اهمها القضية القبرصية والنزاع على بعض الجزر في بحر ايجة مع اليونان . ناهيك عن التنوع العرقي والأثني والديني في الداخل التركي الامر الذي يتطلب من السلطة التركية بناء ثقافة وطنية واحدة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اساس العدل والمساواة بين جميع المواطنين ، فضلاً عن ذلك هناك تحديات اقليمية اهمها النطاق الاقليمي التركي العربي الاسلامي فضلاً عن الجمهوريات السوفيتية المستقلة والتي تحاول تركيا ان تحصل على مناطق نفوذ لها في هذه الدول .

٧ – دراسة محمود سعيد عبد الطاهر ، بعنوان " التعاون الاستراتيجي التركي – الاسرائيلي في ضوء المتغييرات الاستراتيجية " (عبدالطاهر، ٢٠٠٥) :

ركز الباحث في مضمون موضوعه على طبيعة وابعاد التعاون الاستراتيجي التركي – الاسرائيلي وافاقة في ضوء المتغييرات التي تشهدها البيئة الدولية والاقليمية التي تشهدها المنطقة والعالم سواء على المستوى الامني او السياسي او الاستراتيجي .

وخلصت الدراسة الى ان العلاقات التركية – الاسرائيلية تعززت نتيجة ابرام التحالف الاستراتيجي بين انقره وتل ابيب والذي كان له ابعاده المستقبلية وتأثيره على العلاقات التركية – العربية ولا شك عند الحديث عن المتغيرات التي اثرت على تفعيل هذا الاتفاق مثل احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ حيث قامت تركيا بالمشاركة بشكل فعال بالتصدي لظاهرة الارهاب العالمي من خلال التعاون في تقديم المعلومات والبيانات الامنية والاستخبارية وبالشكل الذي يوثق من علاقاتها مع اوروبا والولايات المتحدة الامريكية ، ولكن مرت هذه العلاقات بنوع من الفتور بعد الاعتداءت المتكررة على قطاع غزة، الا ان الدراسة اكدت على ان هذه الاحداث لم تؤثر على مسيرة العلاقات الاستراتيجية التركية – الاسرائيلية نظراً لطبيعة المصالح بين الجانبين .

٨ – دراسة (Jacob Abadi) بعنوان " israel and Turkey: From Covert to Overt Relations " ١٩٩٨ .

تتبعت هذه الدراسة العلاقات التركية – الاسرائيلية منذ نشأتها في اربعينيات القرن الماضي حتى منتصف التسعينيات من القرن نفسه ، مروراً بالمفاصل الرئيسية بتلك العلاقات استناداً الى الظروف الاقليمية المحيطة بها وخاصة الصراع العربي – الاسرائيلي ، وتناولت هذه الدراسة ايضاً المحددات الداخلية والخارجية لتلك العلاقات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلصت الدراسة الى ان الادانات التركية المتكررة في الامم المتحدة والهيئات الرسمية الاخرى للانتهاكات الاسرائيلية في فلسطين ، والتصريحات المتكررة التي ادلى بها المسؤولون الاتراك بشأن الصراع العربي – الاسرائيلي ، كل ذلك لم يمنع انقرة من اقامة علاقات مع تل ابيب ، ولم يمنعها ايضاً من المحافظة على تلك العلاقات والعمل على تطويرها في مختلف المجالات من خلال الاتصالات السياسية والتجارية والثقافية والعسكرية .

٩ – دراسة (Vojtech Mastny And R.Craig) ، بعنوان " Turkey Between East And West " ١٩٩٦ .

تناولت هذه الدراسة الاهتمام التركي بالاندماج بالعالم الغربي عامة والدول الاوروبية على وجه الخصوص وذلك في سبيل تحقيق الحلم التركي الذي طال انتظاره بان تصبح جزءاً من منظومة الاتحاد الاوروبي .

وخلصت الدراسة الى انه وبالرغم من ان القوى الغربية اخذت التجربة العلمانية التركية كنموذج للدول الناشئة ، الا ان مستوى الديمقراطية في تركيا وقف عائقاً امام قبولها في هذا الاتحاد ، الامر الذي ولد احباطاً لدى صنّاع القرار الاتراك الساعين الى تحقيق الحلم الشعبي في بلادهم ، ما دفعهم الى اللجوء الى اقامة علاقات في شتى المجالات مع اسرائيل ، للاستفادة من ضغوط الاخيرة على الدول الاوروبية وقبول تركيا في اتحادها .

وبعد الاطلاع على هذه الدراسات وبيانها لطبيعة العلاقات التركية – الاسرائيلية ، وتتبعها وتطورها ، والعوامل التي عززتها ، والمحددات التي اعاقتها ، **فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة بانها** سوف تسلط الضوء على الابعاد السياسية والامنية لتلك العلاقات ، وبيان أثر تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا على تلك العلاقات ، بالاضافة الى استشراف مستقبلي لتلك العلاقات ، ومدى تأثيرها وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية سواء بشكل ثنائي او في اطار جامعة الدول العربية مما يمكّن صانع القرار من رصد هذه التفاعلات ووضع السياسة المناسبة حيالها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاسعاً : تقسيم الدراسة :

بناءً على طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية ، واتساقاً مع المنهجية المستخدمة ، وتوخياً للوصول الى نتائج وتعميمات موضوعية ، فقد روعي ان يتم تقسيم البحث على النحو التالي

الفصل الاول : ابعاد العلاقات التركية – الاسرائيلية .

المبحث الاول : الابعاد السياسية للعلاقات التركية – الاسرائيلية .

المبحث الثاني : الابعاد الاستراتيجية والامنية للعلاقات التركية – الاسرائيلية .

المبحث الثالث : الابعاد الاقتصادية للعلاقات التركية – الاسرائيلية .

الفصل الثاني : محددات العلاقات التركية – الاسرائيلية .

المبحث الاول : المحددات الداخلية .

المبحث الثاني : المحددات الاقليمية .

المبحث الثالث : المحددات الدولية .

الفصل الثالث : مستقبل العلاقات التركية – الاسرائيلية .

المبحث الاول : خيار تقدم وتحسن العلاقات التركية – الاسرائيلية .

المبحث الثاني : خيار تراجع العلاقات التركية – الاسرائيلية .

المبحث الثالث : خيار ثبات العلاقات التركية – الاسرائيلية على الوضع الراهن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول :

ابعاد العلاقات التركية – الاسرائيلية .

تعود العلاقات التركية – الاسرائيلية الى عام ١٩٤٩ ، حيث كانت تركيا اول دولة اسلامية تعترف باسرائيل ، وقد مرت هذه العلاقات بمراحل من المد والجزر وفقاً لعوامل مختلفة ترتكز على اساس المصلحة الوطنية ، فصعدت في الاوقات التي تقاطعت بها المصالح الوطنية لكل منهما ومع زيادة المخاوف من خصوم مشتركين ، وهبطت هذه العلاقات عندما افترقت المصالح وتباينت حسابات الامن القومي في كل من (أنقرة) و (تل ابيب) ، وبلغت العلاقات بينهما أوجها بعد حرب الخليج الثانية وتوجت بتوقيع اتفاقية التعاون العسكري في عام ١٩٩٦ .

ومن هنا جاء هذا الفصل لتناول أبعاد العلاقات التركية – الاسرائيلية في ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : الابعاد السياسية للعلاقات التركية – الاسرائيلية .

المبحث الثاني : الابعاد الاستراتيجية والامنية للعلاقات التركية – الاسرائيلية .

المبحث الثالث : الابعاد الاقتصادية للعلاقات التركية – الاسرائيلية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول

الابعاد السياسية للعلاقات التركية – الاسرائيلية .

تعد العلاقات التركية الاسرائيلية كشكل من أشكال العلاقات الدولية لها ابعادها السياسية التي تكشف عن جدوى اقامتها، إنطلاقاً من دوافع الدولتين ومبرراتهما ، مروراً بالاهداف المتوخى تحقيقها ، وانتهاءً بما يتمخض عنها من نتائج تنعكس على الدولتين والدول المحيطة والنظام الدولي .

ومن هنا سيتم بحث هذا الموضوع من خلال التعرض للمحاور التالية :

اولاً : دوافع العلاقات التركية – الاسرائيلية .

ثانياً :أثر التمثيل الدبلوماسي الاسرائيلي مع بعض الدول العربية في العلاقات التركية – الاسرائيلية .

ثالثاً : أثر الصراع العربي – الاسرائيلي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاً : دوافع العلاقات التركية – الاسرائيلية .

تعتبر المصالح العليا للدول إحدى وسائل تحليل العلاقات بينها ، ومن خلالها يمكن فهم التحولات التي تطرأ على هذه العلاقات ، فتكون وطيدة في فترة معينة عندما تتناغم هذه المصالح وتؤدي الى علاقات تعاون ، وتكون متعثرة في فترة اخرى عندما تتضارب المصالح وتؤدي الى علاقات تنافسية او متصارعة قد تقود هذه الدول الى النزاعات والحروب ، أي انه عند قيام العلاقات بين الدول يكون لكل دولة غايات واهداف ودوافع قد تكون سياسية او اقتصادية او عسكرية تؤدي الى إقامة هذه العلاقات (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٣١) .

ووفقاً لهذه الدوافع تنقسم المصالح الوطنية الى مصالح أولية تتضمن الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية وغيرها ، ومصالح ثانوية وتشمل مصالح مواطني الدولة في الخارج ، ومصالح دائمة وهي المصالح الثابتة خلال فترة طويلة ، ومصالح متغيرة تحددها الامة في اي وقت طبقاً لمصلحتها ، ومصالح عامة والتي تطبقها الامة على مناطق جغرافية واسعة ، ومصالح خاصة تتحدد في زمان ومكان معين ، إضافة الى المصالح المتطابقة وهي المصالح التي تتمسك بها الدول بشكل مشترك ، والمصالح المتكاملة القادرة على تشكيل اساس للاتفاق حول قضايا معينة (حقّي، ٢٠١٢ ، ص: ٩٥-٩٦) .

ويمكن القول بأن العلاقات التركية – الاسرائيلية هي خليط بين كل هذه الدوافع والغايات والمصالح ، فقد نشأت هذه العلاقات نتيجة لعوامل موضوعية ودوافع تركية واسرائيلية ترتبط عضوياً بالتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية الداخلية لكل منهما ، وتدور في الفلك الاقليمي ، وتمتد الى النطاق الدولي .

١ – الدوافع التركية .

تباينت النظرة العربية الى تركيا واختلفت من فترة الى اخرى ، فتم تصويرها في فترة من الفترات بانها (شيطان) يتحالف مع اسرائيل كضرورة وجودية ويتفانى في خدمتها كيداً في العرب ، وسادت هذه النظرة منذ خمسينيات القرن الماضي إبان فترة النهوض القومي العربي ودخول تركيا في حلف بغداد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترسيخها لعلاقاتها مع اسرائيل ، واستمرت هذه النظرة عقود حتى جاءت الفترة التي غيرت فيها التيارات الاسلامية صورة تركيا ، واصبح يُنظر اليها بانها (ملاك) لا يأتيه الباطل . خاصة بعد المواقف التركية القومية تجاه دولة الاحتلال الاسرائيلي خلال السنوات القليلة الماضية (العيطة وآخرون، ٢٠١٢ ، ص: ٢٩٧ – ٢٩٨) .

والحقيقة ان هذا التباين يعود الى التعامل مع هذه العلاقات من منظور ايدولوجي يقود الى تحليلات مدفوعة عاطفياً ، فتركيا عندما اقامت علاقات مع اسرائيل انطلقت من دوافع . خاصة بها وتسعى من خلالها الى تحقيق اهداف داخلية وخارجية ، ومن ابرز هذه الدوافع :

أ – مواجهة الضغوط الدولية .

وجدت تركيا في تحالفها مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة خير سبيل للخلاص من التهديدات السوفيتية للأناضول على مدار عقود ، فدخلت إثر ذلك في منتصف خمسينيات القرن الماضي في حلف بغداد الذي اراد آنذاك ترتيب الشرق الاوسط وفقاً للمصالح الغربية . كما وجدت في علاقاتها مع اسرائيل ضمانة مهمة من ضمانات الحفاظ على تحالفها مع امريكا ولتكون تحت المضلة الامنية الغربية لمواجهة المد الشيوعي والاطماع السوفيتية في اراضيها ، فاصبحت العلاقات التركية – الاسرائيلية منذ ذلك الوقت مكوناً مشتركاً من مكونات الامن القومي لهما بسبب عامل اشتراك الطرفين في سقف دولي واحد وهو المعسكر الغربي (العيطة وآخرون، ٢٠١٢ ، ص: ٧٠٣) .

بالاضافة الى ذلك كان كسب تركيا لأسرائيل لتكون الى جانبها في صراعها مع ايران احد اهداف إقامة (انقرة) لعلاقات مع (تل ابيب) ، وقد دلّ على ذلك موقف تركيا المؤيد للعمليات العسكرية الاسرائيلية في جنوب لبنان حيث اعتبرت (انقرة) ان الاعمال التي يقوم بها حزب الله خارج حدود لبنان اعمال ارهابية ، إلا ان هذا الهدف تأرجح وفقاً للمتغيرات السياسية التركية وتوجهاتها السياسية وعلاقاتها مع ايران (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٣٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – ضغط تركيا على جيرانها العرب .

رأت تركيا في علاقاتها مع اسرائيل ركيزة اساسية تستطيع من خلالها مواجهة خلافاتها مع العرب ومحاولة التضييق عليهم . خاصة سوريا والعراق اللتان كانتا في نزاع مع تركيا حول عدة قضايا منها توزيع مياه نهري دجلة والفرات ، واستيلاء تركيا على لواء الاسكندرونة السوري وادعاء تركيا باحقيتها في محافظة الموصل ، ونشاط الاكراد في شمال العراق واستخدامهم للاراضي العراقية لشن هجمات على تركيا . بالاضافة الى الاتهام التركي لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني (بوبوش، ٢٠١١ ، ص: ٤٤).

لذلك بقيت العلاقات بين تركيا واسرائيل قائمة على المنافع المتبادلة في مواجهة خصومهما المشتركين ، حتى وصلت هذه العلاقات الى درجة من التعاون الاستراتيجي في المجال الامني والعسكري عام ١٩٩٦ .

ج – كسب الود الامريكي .

كانت تركيا تتمتع باهمية بالغة ومكانة مرموقة لدى الادارات الامريكية المتعاقبة ، على اعتبار انها خط الدفاع الاول امام المد الشيوعي ، واستمرت هذه المكانة حتى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١ ، وهو ما ادى الى تراجع هذه الاهمية والمكانة ، لذلك رأت تركيا ان تطوير علاقاتها مع اسرائيل سيعيد لها مكانتها (محمود، ٢٠٠٩ ، ص: ٩٩) . كما ان اقامة علاقات مع اسرائيل يمكّن تركيا من الحصول على باب موصل الى امريكا من خلال اللوبي الصهيوني في مراكز صنع القرار الامريكية لمواجهة اللوبيين اليوناني والارمني اللذين يحاولان دفع الكونغرس لتبني قرارات تدين تركيا بتهمة الابادة الجماعية للارمن عام ١٩١٥ ، وقرارات اخرى تهدف الى تخفيض المساعدات الاقتصادية والعسكرية عن تركيا (الجهماني، ١٩٩٩ ، ص: ٧٣) .

تستطيع تركيا ايضاً من خلال علاقاتها مع اسرائيل ان تكسب الدعم الامريكي لها للدخول الى الاتحاد الاوروبي الذي رفض عدة محاولات لها بحجة ان (انقرة) تعاني نقصاً في الديمقراطية، وفي هذا الاطار لم تتمكن (انقرة) من تلبية شروط الولايات المتحدة الامريكية واوروبا في مجال احترام حقوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانسان ، وبسبب طبيعة تركيا الديموغرافية ذات الصبغة الاسلامية ، وايضاً بسبب دور العسكر المحوري في الحياة السياسية ، وبعد نشوب حرب الخليج ١٩٩١ حصلت تركيا على وعد امريكي بدعم جهودها للانضمام الى الاتحاد الاوروبي (بيكر، ١٩٩٩ ، ص: ٤١٥) .

د – المشكلات التركية الداخلية .

تسعى تركيا من خلال علاقاتها مع اسرائيل الى الاستفادة من خبرات الاخيرة للضغط على التيارات الاسلامية . خاصة بعد الخلافات التي نشبت بين هذه التيارات والتيارات العلمانية . كما ان التحالف مع اسرائيل حليفة الولايات المتحدة يؤكد الطابع العلماني للدولة التركية ويجعل من الصعوبة في المستقبل على اي حزب ان يغير هذا الطابع . وفيما يتعلق بالمسألة الكردية فأن العلاقات مع اسرائيل تفتح باب التعاون في رصد المعلومات والاستفادة من الاستخبارات الاسرائيلية والاقمار الصناعية الاسرائيلية لرصد انشطة حزب العمال الكردستاني (Yildiz, 2005 , p: 126) .

هـ – الوصول الى مكانة اقليمية من خلال التعاون الاقتصادي والعسكري .

ارادت تركيا الاستفادة من التقدم التكنولوجي الاسرائيلي والحصول على اسلحة منها لتعزيز موقفها الاقليمي ، ومن نتائج ذلك تمركز الطائرات الاسرائيلية على حدود تركيا مع ايران والقوقاز لمواجهة اي تهديدات هناك (الكيلاني، ١٩٩٦ ، ص: ٤٨) . وفي المجال الاقتصادي فقد وجدت تركيا في هذه العلاقات حلاً لمشكلاتها الاقتصادية ، من خلال إقامة منطقة للتجارة الحرة ، وتعزيز موقف انقرة للدخول الى مؤسسات التمويل الدولية . بالاضافة الى توسيع الاستثمارات التركية في آسيا الوسطى (الجهماني، ١٩٩٩ ، ص: ٧٢) .

٢ – الدوافع الاسرائيلية .

جاءت العلاقات التركية – الاسرائيلية في فترة لم يعرف فيها الشرق الاوسط نظاماً اقليمياً بالمعنى الدقيق ، فشكلت هذه العلاقات شبه نظام اقليمي تحالفت فيه الدولتان لمنع نشوء قوة اقليمية مهيمنة او لتحييد اخطار مشتركة ، وقد تنبهت اسرائيل منذ قيامها الى اهمية تركيا بالنسبة للعالمين العربي والاسلامي ، حيث كانت راغبة بشدة في اقامة علاقات مع هذا البلد لاسباب كثيرة منها موقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركيا الجغرافي بين اوروبا والشرق الاوسط . كما ان الاغلبية السكانية التركية المسلمة شكلت عامل جذب آخر لاسرائيل يساعدها في تخفيفها من البعد الديني لصراعها مع العرب .

وجدت اسرائيل في تركيا وسيلة لتطويق العرب بالتحالف مع دولة محيطة بهم ، تكون اداة لتغيير الهوية العربية والاسلامية للمنطقة ، باعتبار تركيا عاصمة الخلافة الاسلامية لمدة اربعة قرون سلفت ، ويمكننا ان نجمل ابرز دوافع اسرائيل لاقامة علاقات مع تركيا على النحو التالي :

أ – تطويق الوطن العربي وعرقلة تطوره من خلال الاطراف .

إن إقامة اسرائيل لعلاقات مع تركيا ومساعدتها لارتيريا في احتلالها لجزيرة حنيش في اليمن تأتي ضمن استراتيجية اسرائيل الرامية لتطويق المنطقة العربية من الاطراف ، من خلال رفع مستوى التوتر على المناطق الحدودية بين العرب وهذه الدول ، وهو ما يؤدي الى موازنة الحصار الجغرافي الذي فرضه العرب عليها ، اي إشغال الجسد العربي عن طريق خلق وسائل شد على حدوده بالصدامات المسلحة او بالتسلل داخله ، لإبعاده عن قضاياه المصيرية والتنموية ، مما يجعل الدول العربية تنشتغل بالتسلح والتحالفات الاقليمية وتستنزف مواردها (العيطة وآخرون، ٢٠١٢ ، ص: ٧٠٤) .

كما ان تحالف اسرائيل مع تركيا يكسبها عمقاً استراتيجياً للالتفاف على سوريا والعراق اللذين يشكلان خطراً مشتركاً على انقرة وتل ابيب ، والضغط عليهما من خلال وجود اسرائيل العسكري في الاراضي التركية ، والانطلاق من هذه الاراضي لضربهما . بالاضافة الى ان حشد قوات تركية على حدود البلدين (العراق وسوريا) في حال نشوب اي نزاع مسلح مع اسرائيل سيضعف من قدرات هذه الدول ويشتت تركيزها . ولعل هذا ينسجم مع الاستراتيجية الامريكية – الاسرائيلية الهادفة الى تطويق الوطن العربي من الشمال عبر تركيا ، ومن الجنوب عبر منطقة القرن الافريقي ، لابعاد مصر عن دائرة التحرك العربي وانهماكها في قضايا نهر النيل ، مما يعني شد الاطراف العربية ثم بترها (العيطة وآخرون، ٢٠١٢ ، ص: ٧٠٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – تشكيل قوة ردع لإقامة توازنات اقليمية .

تزايد القوة الايرانية اشعر اسرائيل بالحاجة الى دعم او مساندة خارجية وبأهمية الدور التركي في ضبط التوازنات الاقليمية من جهة ، وفي موازنة الاسلام الاصولي في ايران من جهة اخرى ، لذلك سعت اسرائيل الى تشكيل قوة ردع اقليمية في مواجهة اي عدوان خارجي ، ومنعهم من استخدام القوة ، من خلال الحصول على امتيازات عسكرية من تركيا باستخدام قواعدها العسكرية في انقرة ، وهو ما يعطيها إمكانية شن غارات مفاجئة على اي خطر اقليمي . ولعل ضرب المواقع النووية السورية المزعومة في دير الزور من قبل الطيران الاسرائيلي عبر الاراضي التركية خير دليل على ذلك (معوض، ١٩٩٨ ، ص: ٨) .

ج – دوافع اقتصادية تتمثل في الحصول على اسواق جديدة للمنتوجات الاسرائيلية خاصة العسكرية منها، ومحاولة كسر الحصار المفروض عليها من الدول العربية والاسلامية من خلال اقصاء المشاعر الاسلامية المناهضة ، حيث تحاول اسرائيل تسويق منتجاتها في الوطن العربي عن طريق شركات تركية. بالاضافة الى ذلك تسعى اسرائيل الى شراء المياه الفائضة عن حاجة تركيا بسبب المعاناة من شح متزايد في المياه . وهنا يبرز مشروع مياه انابيب السلام الذي تتوق كل من تركيا واسرائيل الى تنفيذه (حباشنة، ٢٠١١ ، ص: ١٨٥) .

د – الوصول الى دول آسيا الوسطى :

تسعى اسرائيل من خلال علاقاتها مع تركيا الى الوصول الى دول آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر دولة اسلامية تربطها مع هذه الدول علاقات دينية وتاريخية وقومية وجوار جغرافي ، وغاية اسرائيل من ذلك هي قطع الطريق امام العرب الى ذلك الاتجاه ، وايجاد صلات جديدة مع دول اسلامية تساهم في قبولها الاقليمي وترسيخ رصيدها الدبلوماسي ، وتحقيق هدفها الاساسي المتمثل في الانتشار الاقليمي (محمود، ٢٠٠٩ ، ص: ١٠٣) . بالاضافة الى ما تحويه هذه الدول من موارد طبيعية مهمة مثل النفط والغاز الطبيعي ، وهو ما سيغني اسرائيل عن الدول النفطية التي هي في حالات عداء معها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : أثر التمثيل الدبلوماسي الاسرائيلي مع بعض الدول العربية في العلاقات التركية – الاسرائيلية .

يمكن القول ان العلاقات التركية – الاسرائيلية كانت تتأثر على الدوام بالصراع العربي – الاسرائيلي ، حيث سيطر هذا الصراع على سياسة تركيا الخارجية مع الدول الاطراف طيلة اربعة عقود ، حتى ان دبلوماسي تركي شبّه العلاقات بين تركيا والعالم العربي وإسرائيل بشراكة ثلاثية ، اطرافها زوج وزوجة وصديقة ، فتاريخ العلاقات بين هذه الاطراف يشير الى ان الزوج التركي يميل احياناً لزوجته العربية واحياناً اخرى لصديقته الاسرائيلية (الجهماني، ١٩٩٩ ، ص: ٥٣) .

والحقيقة ان السياسة التركية تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي شبيهة بالصورة المجازية لكثرة الغموض فيها والابهام والتناقضات (روبنس، ١٩٩٣ ، ص: ٩٣) . فقد كانت استراتيجيتها تقوم على الحفاظ على علاقاتها مع اسرائيل ، وتقديم دعمها السياسي لحل هذا الصراع .

وعندما بدأ طرح المسألة العربية – الاسرائيلية على الطاولة الدولية كانت تركيا تقف الى جانب العرب في قضيتهم ، ألا انها ناقضت موقفها هذا باعترافها باسرائيل عام ١٩٤٩ ، وهو ما كان له وقع سيء في نفوس العرب ، ونظروا الى تركيا بعدم الرضا لسياستها تجاه صراعهم مع اسرائيل ، ما ادى الى تدهور خطير وتصدع في العلاقات العربية – التركية ، وفي خمسينيات القرن الماضي سعت تركيا الى ضم الدول العربية معها في حلف مؤيد للغرب ومعادٍ للشيوعية (حلف بغداد) ، ولقيام هذا الحلف كانت انقرة مضطرة الى تقديم عدد من التنازلات في سياستها الخارجية ، وبصورة اساسية على حساب اسرائيل ، فظهرت علامات هذا التغير في سحب سفيرها من تل ابيب رداً على العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ (روبنس، ١٩٩٣ ، ص: ٩٦) .

في عام ١٩٥٨ انشأت تركيا واسرائيل حلفاً سرياً لتطويق سوريا والعراق ، ولممارسة الضغط عليهما ، وذلك خلال زيارة سريّة قام بها الرئيس الاسرائيلي وايزمن الى تركيا ، وعندما بدأ الصراع العربي – الاسرائيلي بالاتساع وبدأت احداثه بالتواتر لم تجد تركيا مهرباً من ان تتخذ موقفاً إزاءه ، فوقفت الى جانب العرب في حربهم مع اسرائيل عام ١٩٦٧ ، وبعد ذلك اخذت بدعم منظمة التحرير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينية، موازنةً بذلك بين اعترافها باسرائيل واعترافها بالحق الذاتي للمنظمة والعرب ، كما ساندت قراري مجلس الامن المرقمين (٢٤٢) و (٣٣٨) المتعلقين بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ (الكيلاني ، ١٩٩٦ ، ص: ٣٩) .

اما عقد السبعينيات فكان عقد الانفتاح التركي على العالم العربي ، وذلك بسبب ازمة النفط التي جعلت تركيا تغير من سياستها الاستراتيجية والاقتصادية تجاه العرب ، وهو ما دفعها الى التقارب مع العالم العربي ، وفي بداية الثمانينيات بدأت العلاقات التركية – الاسرائيلية بتطور جذري ومهم ، وتميزت هذه المرحلة عن المراحل السابقة بسرعة وتيرتها ، حيث كانت الزيارات المتبادلة بين الطرفين متلاحقة وذات طابع دبلوماسي وعسكري ، الا ان هذا التحسن ما لبث ان توقف بإندلاع الانتفاضة الاولى في المناطق المحتلة في فلسطين عام ١٩٨٧ ، حيث جاءت الانتفاضة لتعيد تركيز الانظار العربية والدولية على القضية الفلسطينية ، فشعرت تركيا عندها بضرورة تعديل موقفها (روبنس، ١٩٩٣ ، ص: ٩٩) .

في مطلع التسعينيات شهد النظام العالمي إنتقالاً مهماً من الثنائية الى الاحادية القطبية ، واعلان الولايات المتحدة لقيادتها المنفردة للعالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ، وقد القى هذا التحول بظلاله على العالم بشكل عام والشرق الاوسط بشكل خاص ، حيث شهدت المنطقة تحولات اقليمية جديدة كان اهمها حرب الخليج الثانية التي قادتها واشنطن على العراق . بالاضافة الى إنعقاد مؤتمرات للتسوية بين العرب واسرائيل وابرزها مؤتمر (مدريد) للسلام في الشرق الاوسط ، وادت هذه التطورات الى عودة سريعة للعلاقات التركية – الاسرائيلية بسبب تعاظم دور القطب الواحد ، وفتح جسور للعلاقات العربية – الاسرائيلية (الجهماني، ١٩٩٩ ، ص: ٥٠) .

نظر بعض المفكرين الاتراك الى عملية السلام في الشرق الاوسط بانها نتاج سياسي لحرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة ، حيث قادت هذه التطورات اطراف النزاع الى التفكير العملي والعقلاني في انهاء الصراع ، وتخفيف إمكانية اندلاع مواجهة عربية – اسرائيلية تهدد البيئة الامنية للشرق الاوسط (الكيلاني، ١٩٩٦ ، ص: ٤٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان للصراع العربي – الاسرائيلي أثره على مكانة تركيا في المنطقة وعلاقاتها مع الاطراف المتصارعة ، فعملية السلام ممثلةً في مؤتمر (مدريد) ١٩٩١ واتفاقية (اوسلو) ١٩٩٣ ووادي عربة ١٩٩٤ أثرها عليها ايضاً . فقد ساهمت عملية السلام وما ترتب عليها من إعتراف باسرائيل وتبادل للسفراء مع بعض الدول العربية في تقريب انقرة الى تل ابيب وإعادة الدفء لعلاقاتهما ، كما لطّفت هذه العملية من المخاوف التركية في شأن فقدان صورتها في الاقليم جراء التعاون مع اسرائيل، واعطت تركيا غطاءاً قوياً ومبرراً لها لعودة علاقاتها مع اسرائيل هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى حاولت تركيا استغلال عملية السلام للضغط على سوريا من خلال اسرائيل لتحقيق اهدافها ، وفي نفس الوقت حاولت بتحالفها مع اسرائيل ومحاصرتها لسوريا الضغط على (دمشق) لتقديم تنازلات لاسرائيل في المفاوضات الجارية بين البلدين ، ويدل على ذلك ان الفترة القصيرة التي سادت فيها اجواء ايجابية وغير متوترة بين تركيا وسوريا هي فترة المفاوضات مع اسرائيل عام ١٩٩٤ ، عندما كان هناك امل في السلام بين دمشق وتل ابيب ، ومع تعثر المفاوضات عاد التوتر للعلاقات بين تركيا وسوريا (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ١١٦) .

لقد انهى مشروع التسوية السلمية في الشرق الاوسط إزدواجية السياسة التركية ، وحررها من حالتها الملتبسة واراح صنّاع قراراتها من الحسابات الدقيقة والمطولة لكل خطوة في سياستها الخارجية تجاه الشرق الاوسط ، وهو ما يمكنها من تطوير علاقاتها مع اسرائيل والعرب في الوقت نفسه ، ونتيجة لذلك شهد التعاون التجاري بين تركيا واسرائيل مرحلة جديدة من التوسع والتنوع . كما شهدت العلاقات بينهما تطوراً كبيراً في مجال تبادل الزيارات وتفعيل التعاون وتوقيع الاتفاقيات ، حيث تم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لمستوى السفراء عام ١٩٩١ ، وتم ايضاً توقيع اتفاقية بشأن مبادئ للتعاون بين وزارة الدفاع التركية ووزارة الحرب الاسرائيلية عام ١٩٩٢ (الكيلاني، ١٩٩٦ ، ص: ٤١) .

في هذه الفترة بدأت صورة اليهودي بالتحسن في وسائل الاعلام التركية بعد ان كانت تعاني من انتقادات عنيفة وعدم قبول من الشارع التركي ، وعاد الحديث عن دور اليهود الاتراك في بناء الدولة التركية ومدى إخلاصهم من اجل ذلك . الامر الذي سمح للجالية اليهودية باقامة إحتفال في اسطنبول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمناسبة ذكرى هجرة اليهود من اوروبا الى تركيا قبل ٥٠٠ عام ، وحضر هذا الاحتفال (اوزال) رئيس الجمهورية التركية الاسبق ورئيس وزرائه الاسبق سليمان ديميريل (الجهماني،١٩٩٩، ص: ٦١ – ٦٢).

وتوج التعاون التركي الاسرائيلي بزيارة رئيسة الوزراء التركية السابقة (تانسو تشيللر) عام ١٩٩٤ ، وهي اول زيارة تركية على مستوى رئيس الوزراء منذ اعترافها باسرائيل عام ١٩٤٩ ، وقد اثمرت هذه الزيارة بعقد عدة اتفاقيات بين البلدين ، ومهدت الطريق لتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي في ٢٣ شباط ١٩٩٦ والتي تعتبر نقطة تحول في العلاقات التركية – الاسرائيلية (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٢٩) .

وقد بدا غريباً توقيع تركيا لهذه الاتفاقية العسكرية مع اسرائيل في وقت لا تزال عملية تسوية الصراع العربي – الاسرائيلي قائمة ، وتعاني من صعوبات وعثرات في بعض مسارات التفاوض بين الاطراف العربية المعنية واسرائيل ، ولم تستطيع الاسباب التي ذكرتها تركيا واسرائيل تهوين الاهداف والمضامين والدوافع الكامنة وراء الاتفاقية ، وتهدئة الغضب العربي ، حيث نفت تركيا ان تكون الاتفاقية موجهة ضد اي دولة في المنطقة ، بل هي تدريبية وتهدف الى حصول تركيا على مساعدات اسرائيلية في مجال تحديث وتجهيز الطائرات التركية وتبادل الخبرات في المجال العسكري (الكيلاني، ١٩٩٦ ، ص: ٤٣) ، وطفا على السطح إثر هذه الاتفاقية تدهور غير معلن في العلاقات التركية – العربية ، حيث نظرت الدول العربية الى هذه الاتفاقية بانها خروج عن البيئة السلمية التهادنية السائدة في الشرق الاوسط . كما نظرت الى العلاقات التركية – الاسرائيلية باعتبارها إتفاقاً استراتيجياً (أوغلو، ٢٠١١ ، ص: ٤٤٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : أثر الصراع العربي – الاسرائيلي .

كانت القضية الفلسطينية أكثر المسارات اهمية في العلاقات التركية – الاسرائيلية ، وكانت تؤثر على هذه العلاقات سلباً او ايجاباً وفقاً لمتغيراتها أكثر من تأثير العلاقات نفسها عليها ، فكانت القضية منذ بداياتها تشكل حجر عثرة في طريق العلاقات بين تركيا واسرائيل ، وتتبع اهمية القضية الفلسطينية من سعي تركيا الى الحفاظ على مصالحها مع الدول العربية وعدم رغبتها في ان يتهمها البعض بخيانة تلك القضية هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى بسبب التعاطف الشعبي التركي مع القضية (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ١١٦) .

لقد شعرت تركيا منذ قيام اسرائيل بإحتلال فلسطين بخطر الصهيونية على المنطقة وامنها ، فكان اول موقف تركي إزاء القضية الفلسطينية بان عارضت مشروع قرار يقسم فلسطين رقم (١٨١) والذي عُرض على الامم المتحدة عام ١٩٤٧ ، وتلى ذلك تأييدها لقرار حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين رقم (١٩٤) عام ١٩٤٨ (الكيلاني، ١٩٩٦ ، ص: ٣٨) ، ولم تكتفِ بذلك بل قدمت مشروع قرار من أجل تأسيس وكالة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وحمايتهم .

واكدت تركيا ان القضية الفلسطينية يجب ان تجد حلاً عادلاً يرتكز على الحق والعدل ليستقر السلام والهدوء في المنطقة ، وإستجابة لتعالي اصوات الاحزاب السياسية التركية ومجاهرتها باتجاهاتها الاسلامية ايدت انقرة المواقف الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٧ ، وفي عام ١٩٦٩ إنتقدت حرق اسرائيل للمسجد الاقصى مؤكدة على اهمية مدينة القدس ، وعندما اندلعت الانتفاضة الاولى في الاراضي الفلسطينية المحتلة في كانون الاول عام ١٩٨٧ أحست تركيا بانها ملزمة باتخاذ موقف اكثر حزماً ، لا سيما إثر إهتمام الاعلام الكبير بالقوة الوحشية التي يستخدمها الجيش الاسرائيلي لمحاولة إخماد الانتفاضة ، وجاء الرد التركي بأن ادانت اعمال القمع التي قامت بها اسرائيل ، وعند إعلان النية لاقامة الدولة الفلسطينية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ كانت تركيا الدولة الخامسة في العالم والاولى من حلف الناتو التي تعترف بالدولة الفلسطينية الجديدة (الجهماني، ١٩٩٩ ، ص: ٥٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أيدت تركيا منذ البداية عملية السلام في الشرق الاوسط واعتبرتها وسيلة للتقارب مع العالم العربي ، إنطلاقاً من رؤيتها بان السلام الدائم والامن والاستقرار في المنطقة لا يمكن ان يتحقق إلا بحل الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي بواسطة الحوار وبتسوية متفق عليها تقوم على اساس قرارات مجلس الامن الدولي (الحمداني وسلمان، ٢٠١٠ ، ص: ٢٦٦) ، فاصبحت تركيا عضواً في اللجان الخمس متعددة الاطراف التي إنطلقت من مؤتمر مدريد ١٩٩٠ .

رحبت تركيا بتوقيع إتفاقية (اوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في ١٣ ايلول ١٩٩٣ وما ترتب عليها من بدء في العملية السلمية على اساس الارض مقابل السلام ، بسبب إعتقادها بان هذه العملية سوف تساعدها في تحقيق السلام والاستقرار والامن الاقليمي ، وبالتالي حصول تركيا على نتائج إقتصادية واستراتيجية كبيرة ، فشكلت عملية السلام عامل دفع لعلاقات تركيا باسرائيل ، وشّكل إعتراف المنظمة بالكيان الاسرائيلي مخرجاً لتركيا من سياسة الحذر والحرص في مواقفها مع الغرب والفلسطينيين واسرائيل ، وادى ذلك الى رفع الحرج عن تركيا وفتح المجال امام الزيارات الرسمية لها مع اسرائيل وتوقيع اتفاقيات ثنائية مهمة ، ومع بداية القرن الجديد عادت العلاقات التركية – الاسرائيلية وتذبذبت بسبب تعثر المفاوضات وإندلاع إنتفاضة الاقصى الثانية عام ٢٠٠٠ ، وما تبعها من مجازر مرعبة بحق الشعب الفلسطيني من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي ، حيث إستخدمت تركيا اللهجة القاسية في إنتقاداتها لاسرائيل ، ووصفت الاعمال الاسرائيلية بانها اعمال عنف ، ثم عادت ونددت بالسلوك الاسرائيلي تجاه الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عام ٢٠٠١ ، ومجزرة جنين ٢٠٠٢ حيث وصفتها بانها مذبحة جماعية (العيطة وآخرون، ٢٠١٢ ، ص: ٧٠٧) ، وصوتت في الامم المتحدة ضد اسرائيل بسبب بناء الاخيرة الجدار العازل علم ٢٠٠٣ ، ونددت بإغتيال الشيخ احمد ياسين عام ٢٠٠٤ ووصفته بالعمل الارهابي (Dahal and Slutzky, 2006, p: 7) ويمثل ذلك التحول في العلاقات التركية – الاسرائيلية بعد تسلم حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا بقيادة (اردوغان) عام ٢٠٠٢ .

بالرغم من هذا التراجع في العلاقات التركية – الاسرائيلية شعر الفلسطينيون بأهمية الدور التركي في عملية السلام وقيامها بدور الوسيط بينهم وبين اسرائيل ، فدخلت تركيا عام ٢٠٠١ في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجنة (ميتشل)* كوسيط بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، وشاركت ايضاً في لجنة القدس في الامم المتحدة واللجنة الدولية للمحافظة على الحقوق المكتسبة للشعب الفلسطيني (الحمداني وسلمان، ٢٠١٠، ص: ٢٨٦) .

في إطار سلسلة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية ضد اسرائيل نددت انقرة بالقصف الاسرائيلي ضد المدنيين في رفح واتهمت اسرائيل بانها تعامل الفلسطينيين كما عامل النازيون اليهود، ووصفت القصف الاسرائيلي بانه عمل وحشي وخطير جداً ولا يمكن لتركيا ان تقبل به باي شكل كان، ورداً على ذلك قررت الحكومة التركية رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع فلسطين وذلك بتعيين دبلوماسي برتبة سفير من القنصلية الموجودة في القدس الشرقية ، هذا الموقف التركي جاء بعد إجتماع مغلق للكتل البرلمانية لحزب العدالة والتنمية في ٢٥ ايار ٢٠٠٤ ، عندما نقل اعضاء الوفد البرلماني التركي إنطباعاتهم من زيارتهم للمناطق الفلسطينية خصوصاً مخيم رفح ، حيث لم يتمكن الكثير من اعضاء البرلمان إخفاء دموعهم وهم يستمعون الى مأساة الشعب الفلسطيني (رضوان،٢٠٠٦ ، ص: ٤٠٠) .

وعندما فازت حركة حماس بالانتخابات عام ٢٠٠٦ نظرت تركيا الى هذا الفوز بطريقة مختلفة وأحست بضرورة التعامل معها بدبلوماسية تفادياً لأي مشكلة محتملة ، حيث دعت الى إحترام نتيجة الانتخابات الديمقراطية ، وأعتبرت ان اي محاولة من جهات خارجية لاضعاف النظام المنتخب واستخدام الوسائل الاقتصادية ضد الادارة الفلسطينية ستكون ضد مبادئ الديمقراطية ، وفي ظل هذه التطورات دعت تركيا رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل لزيارة أنقرة ، كما تدخلت تركيا في النزاعات التي وقعت بين حماس وفتح في قطاع غزة بهدف إقناع الجانبين بوقف إطلاق النار وإيجاد حل وسط بين الفصائل الفلسطينية المتصارعة من أجل تحقيق الاستقرار على الساحة الفلسطينية (ربابعة، ٢٠١٠ ، ص: ١٢١) .

مثّل العدوان الاسرائيلي على غزة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ فيما سمي بعملية (الرصاص المصبوب) نقطة فارقة في العلاقات التركية – الاسرائيلية ، وبرهن على أهمية الثقل الاقليمي لتركيا في قضايا المنطقة بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص ، حيث تمثل الموقف التركي من هذا العدوان

*لجنة ميتشل : هي لجنة لتقصي الحقائق تشكلت في مؤتمر سلام الشرق الأوسط الذي انعقد في شرم الشيخ في تشرين الاول عام ٢٠٠٠ بهدف بحث اسباب اندلاع انتفاضة الاقصى في فلسطين اواخر شهر ايلول من ذلك العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالدعوة الى وضع حد لهذه التطورات الخطيرة ، وضرورة وقف الهجمات الاسرائيلية لمنع حدوث تطورات لا رجوع عنها في المنطقة ، بالاضافة الى إستنكار أنقرة لما يحدث في غزة واعتبارها نقطة سوداء في تاريخ الانسانية وانها مأساة إنسانية حقيقية بدأت مع شهور الجوع والحصار ، فطالبت برفع الحصار عن غزة ووقف الاستيطان في الضفة الغربية (الحمداني وسلمان، ٢٠١٠ ، ص: ٢٨٧) .

وعلى المستوى الشعبي شهدت الساحة التركية صوراً متعددة للإستنكار الشعبي للعدوان الاسرائيلي على غزة ، حيث خرجت مسيرات تضامن مع الشعب الفلسطيني المحاصر وحملت شعارات تندد بالهجمة الاسرائيلية الشرسة ، وانسجاماً مع معاناة قطاع غزة قررت بلدية مدينة اسطنبول إلغاء الاحتفالات براس السنة ٢٠٠٩ (الحمداني وسلمان، ٢٠١٠ ، ص: ٢٨٩-٢٩٠) .

وقد برز التوتر بين تركيا واسرائيل في إنسحاب الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) في كانون الثاني ٢٠٠٩ من المنتدى الاقتصادي العالمي في (دافوس) بعد نقاش حاد مع الرئيس الاسرائيلي (شيمون بيريز) بشأن العدوان الاسرائيلي على غزة ، وفي فصل آخر من فصول التوتر في العلاقات طالبت تركيا الحكومة الاسرائيلية في كانون الثاني ٢٠١٠ بتقديم اعتذار رسمي بسبب المعاملة السيئة لسفير انقرة في تل ابيب عندما قامت وزارة الخارجية الاسرائيلية باستدعائه لتبلغه إحتجاج اسرائيل على المسلسل التركي (وادي الذئاب*) ، حيث تم إجلاس السفير على مقعد منخفض في الخارجية الاسرائيلية ولم يتم وضع العلم التركي خلال اللقاء . الامر الذي اعتبرته تركيا اساءة وخارج عن الاعراف الدبلوماسية (ربابعة، ٢٠١٠ ، ص: ١٢١-١٢٢) .

لم تقف ردة الفعل التركية على العدوان الاسرائيلي على غزة عند ذلك بل ارسلت في ايار ٢٠١٠ قافلة إغاثة إنسانية الى قطاع غزة المحاصر أطلق عليها اسم (إسطول الحرية) بهدف كسر الحصار المفروض على القطاع ، وهو ما فاقم التوتر في العلاقات التركية – الاسرائيلية ، حيث قامت اسرائيل باقتحام السفينة التركية (مرمرة) في المياه الدولية وقتلت تسعة ناشطين

- اعتبرت اسرائيل هذا المسلسل مسيء لها لأنه يصور اليهود على انهم مرتكبو جرائم حرب ، ويتهم دبلوماسيين اسرائيليين بخطف الاطفال والمتاجرة باعضائهم البشرية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدنيين اتراك ، واخذت السفينة وركابها اسرى الى الموانئ الاسرائيلية ، وادى ذلك الى إنحدار العلاقات التركية – الاسرائيلية الى مستويات لم تبلغها من قبل (العيطة وآخرون، ٢٠١٢ ، ص: ٧١٤) .

بالرغم من ان العام ٢٠١١ دخل والعلاقات التركية – الاسرائيلية لم تزل تحت وطأة التداعيات التي نتجت عن الاعتداء الاسرائيلي على اسطول الحرية ، إلا ان هناك ثمة بوادر تشير الى تخفيف تركيا من حدة انتقاداتها ومواقفها لاسرائيل ، وتجلى ذلك في قرار منظمة هيئة الاغاثة الانسانية التركية في عدم مشاركة اي سفينة تركية في اسطول الحرية الذي كان المنظمون يعدون لحملة ثانية لكسر الحصار عن غزة (نور الدين ، ٢٠١٢ ، ص: ١٧٢) .

وفيما يتعلق بمفاوضات السلام الاسرائيلية – الفلسطينية فقد استمرت بعد حادثة اسطول الحرية وبوتيرة عالية ، ولكن هذه المرة من غير وجود تركيا كوسيط فاعل فيها ، وذلك بسبب بروز الولايات المتحدة كطرف حاسم في البيئة الدولية المتعلقة بالمفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية ، نظراً لنفوذ الولايات المتحدة وتحالفاتها السياسية والعسكرية مع معظم دول المنطقة وفي مقدمتها اسرائيل ، فضلاً عن توفر غطاء روسي – اوروبي – اممي ، من خلال الرباعية الدولية للتحرك الامريكي في ملف التسوية (الكيالي، ٢٠١٤ ، ص: ١٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :

الابعاد الاستراتيجية والامنية للعلاقات التركية – الاسرائيلية .

يلعب عامل الامن دوراً كبيراً في سياسات الدول ، وتتغير اشكال ووسائل البحث عنه تبعاً لتغير الاحوال العالمية وتطور وسائل الدفاع ، ويرتبط مفهوم الامن القومي بالعادة بالامن العسكري وشؤون التسلح ، وفي العلاقات التركية – الاسرائيلية تم التركيز على الامن ببعديه القومي والاقليمي، وهو ما ادى الى إنشاء تعاون عسكري بين الدولتين بهدف مواجهة اي قوة تهدد اي منهما والاقليم بما يؤثر عليهما ، ولحماية الوضع القائم من اي تهديد ينعكس سلباً عليهما .

اولاً : تطور العلاقات الامنية التركية – الاسرائيلية .

مع تزايد الاهتمام بالجغرافيا السياسية والجيوبولتكس ودورها في العلاقات الدولية برز دور الموقع الجغرافي لتركيا وترك بصمته على سياستها الخارجية في المجالين الاقليمي والدولي ، فتركيا تتمتع بموقع متميز وسط ثلاث مناطق شديدة الحساسية ، وهي البلقان في الشمال الغربي والقوقاز في الشمال الشرقي والشرق الاوسط في الجنوب . كما تشكل تركيا ايضاً نقطة التقاء بين اوروبا وجنوب غرب آسيا ، وقد اكسبها هذا الموقع أهمية استراتيجية بسبب وجودها في قلب دوائر جيوسياسية تشكل محددات امنية واقتصادية ، وهو ما مكّنها من القيام بدور فاعل ومحوري في محيطها الاقليمي (السرحان، ٢٠١٣ ، ص: ٢٢٥) .

وتحقيقاً لاهدافها وطموحاتها في النفوذ ولعب دور اقليمي مؤثر دخلت تركيا في علاقات عسكرية مع اسرائيل ، في محاولة منها لايجاد داعم قوي لتحقيق هذه الاهداف ، وبسبب معاناتها ايضاً من مشاكل سياسية داخلية تتمثل في النفوذ الاسلامي وازدياد الخطر الكردي ، فإن اسرائيل يمكن ان تقدم لها المعلومات الامنية والاستخباراتية والعسكرية المتعلقة بنشاطات هذه الجماعات ومصادر تمويلها وارتباطاتها ، وطرق التصدي للعمليات التي ينفذها حزب العمال الكردستاني في الاراضي التركية ، ومراقبة تحركات قادته والقبض عليهم واغتيالهم او اعتقالهم . خاصة وان لدى اسرائيل خبرة كبيرة في هذا المجال (عبدالعزيز، ٢٠٠١ ، ص: ١١٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما اسرائيل والتي تعتبر من الدول المتقدمة إقتصادياً وعسكرياً ولها نفوذها على مستوى الاقليم . فقد رأت ان من مصلحتها إقامة علاقات وطيدة وتحالف مع تركيا تلك الدولة النافذة اقليمياً، ووجدت في تعزيز علاقاتها مع تركيا وخاصة العسكرية منها وسيلة لتحقيق سياسة التوسع التي قامت عليها السياسة الامنية الاسرائيلية (عبدالعزيز، ٢٠٠١ ، ص: ١١٥) ، لذلك يعتبر التعاون العسكري والامني من اهم مجالات التعاون والتحالف التركي – الاسرائيلي .

بدأت العلاقات العسكرية التركية – الاسرائيلية في وقت مبكر من تاريخ علاقاتهما الذي يعود الى عام ١٩٤٩ ، ومرت هذه العلاقات بمراحل من التطور تمثلت في عقد العديد من الاتفاقيات الامنية والعسكرية ، ففي بداية الخمسينيات طرحت اسرائيل فكرة (الحلف الاقليمي) والتي تنص على التحالف الاستراتيجي والاستخباراتي والاقتصادي بين اسرائيل وثلاث دول غير عربية هي اثيوبيا وايران وتركيا ، بهدف مواجهة الافكار القومية العربية التي طرحها جمال عبدالناصر (الجهماني، ١٩٩٩ ، ص:٥٤) ، وبقيت هذه المسألة قضية جدلية بين من يرى امكانية ان تكون هذه الدول الثلاثة (تركيا ، ايران ، اثيوبيا) عامل دعم وتعزيز للأمن القومي العربي ، وبين من يرى انها من اهم مصادر تهديد الامن القومي العربي .

في عام ١٩٥٨ شّكلت تركيا واسرائيل تحالفاً عسكرياً بين المخابرات التركية ونظيرتها الاسرائيلية سمي (الاتفاق الطارئ) رداً على الوحدة بين مصر وسوريا ، وتضمن بنوداً للتعاون العسكري وتبادل المعلومات والتدريبات العسكرية المشتركة ومساهمة اسرائيل في بناء وصيانة بعض المطارات التركية ، وفي نفس العام وُقعت اتفاقية للتعاون الامني بين اسرائيل وتركيا وايران سميت (الرمح الثلاثي) ، وتضمنت تبادل المعلومات الامنية وعقد إجتماعات دورية بين رؤساء الاجهزة الاستخباراتية الثلاث وتدريب العملاء السريين الاتراك على اساليب وفنون التجسس (خماش،٢٠١٠، ص: ٢٦) .

وفي سبعينيات القرن الماضي شهدت العلاقات العسكرية بين البلدين تطوراً ملحوظاً تمثل في شراء تركيا لاسلحة اسرائيلية تشمل صواريخ واسلحة متطورة . بالاضافة الى تبادل المعلومات بين خبراء اسرائيليين واتراك حول عمليات التدريب التي كانت تقوم فيها منظمات تركية معارضة ومنظمة التحرير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينية في لبنان ، وفي الثمانينات كان هناك تعاون عسكري يشمل تطوير الطائرات التركية وصفقات شراء قطع غيار اجهزة الكترونية اسرائيلية لطائرات (F 16) التركية (سبعاوي، ٢٠٠٢ ، ص: ٣-٤).

تعتبر فترة النصف الاول من تسعينيات القرن الماضي فترة مثالية في العلاقات العسكرية التركية – الاسرائيلية ، حيث شهدت هذه الفترة توقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية . بالاضافة الى تبادل الزيارات بين كبار القادة العسكريين في البلدين (Osullivvan, 1997 p: 4) ، والسبب في ذلك هو انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال دول اقليم ما وراء القوقاز (أذربيجان ،أرمينيا ، جورجيا) ودول وسط اسيا ، وما رافقه من فشل الدول المستقلة في خلق نظام امني بديل ، والذي ادى الى شعور تركيا واسرائيل بوجود فراغ امني في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى . بالاضافة الى المشاكل التركية الامنية الداخلية والخارجية ، ومن هنا كان التعاون التركي – الاسرائيلي في المجالات الامنية، حيث وُقع إتفاق بين الجانبين في تشرين الثاني ١٩٩٤ للتعاون في مجال مكافحة الارهاب وإستفادة تركيا من الخبرات الاسرائيلية في هذا المجال (معوض ، ١٩٩٨ ، ص: ٢٠) .

نظراً للدور الكبير الذي يلعبه الجيش التركي في السياسة . فقد تم التركيز في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي على الجانب العسكري ، فبرزت العلاقات العسكرية في قلب العلاقات التركية – الاسرائيلية الجديدة ، وتُوجت هذه العلاقات في شباط ١٩٩٦ بتوقيع إتفاقية عسكرية أقامت بموجبها إسرائيل أول إتصال عسكري (يرقى الى مستوى التحالف) لها بدولة ذات اغلبية مسلمة (بايبس، ١٩٩٨، ص: ١١٣) ، ووفقاً لهذا الاتفاق دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التعاون العسكري .

وابرز ما يميز إتفاقية التعاون العسكري الموقعة بين الجانبين بأنها تتضمن دلالات إستراتيجية (معوض، ١٩٩٨ ، ص: ٧) ، ويبرز ذلك من خلال اهداف كل طرف من ابرام هذه الاتفاقية ودوافعه المبررة لها ، فبالرغم من أن الجيش التركي كبير الحجم وجيد التسليح إلا ان تركيا تواجه مشاكل امنية داخلية وخارجية مثل المشكلة الكردية ، ومشكلة المياه والاراضي المتنازع عليها مع سوريا والعراق ، ومشكلة التعامل مع دول الجوار كايران ، وصراعها مع اليونان ، ويتزامن ذلك مع تدني القيمة الاستراتيجية لتركيا من منظور التحالف الغربي بسبب إنهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك عقد المنظومة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاشتراكية ، وانهيار حلف وارسو ، وانتهاء الايدولوجية كمحور للصراع بين الشرق والغرب (رسلان، ١٩٩٧ ، ص: ١١٦) .

اما على الجانب الآخر ، فعلى الرغم من نجاح اسرائيل في التوصل الى إتفاقيات سلام مع بعض الدول العربية إلا ان هذه الاتفاقيات لم تحقق السلام المنشود ، فمخاطر العمليات الانتحارية الفلسطينية التي يتعرض لها المجتمع الاسرائيلي لا زالت قائمة ، والخسائر البشرية الاسرائيلية جراء المواجهات في جنوب لبنان لا زالت مستمرة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان السلام لايعني إنهاء الصراع العسكري فقط بل إنهاء الصراع بابعاده الحضارية المختلفة ومواجهة ظاهرة العنف السياسي ، لذلك ترى اسرائيل في إتفاقيتها العسكرية مع تركيا تحقيقاً لطموحاتها في الضغط على العرب من خلال توسيع نطاقها الى الاراضي التركية (رسلان، ١٩٩٧ ، ص: ١١٦) . كما وجدت إسرائيل في هذه الاتفاقية سبيلاً لتحقيق غايتها في إيجاد اسواق لمنتوجاتها العسكرية من هنا فإن ابرز ما تضمنته الاتفاقية هو (الكيلاني، ١٩٩٦ ، ص: ٤٢-٤٣) :

١ – إنشاء ما يسمى بالمنتدى الامني للحوار الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل بهدف رصد الاخطار المشتركة التي تهدد أمن البلدين .

٢ – السماح لاسرائيل بالقيام برحلات تدريبية لطائراتها في الاجواء التركية ، وان تنصب اجهزة تنصت في الاراضي التركية لرصد اي تحركات عسكرية في المنطقة .

٣ – تزويد اسرائيل لتركيا بمعلومات وصور الاقمار الصناعية الاسرائيلية واجهزة التجسس الالكترونية ، بحيث تكون تحت تصرف الجيش التركي في مواجهته لحزب العمال الكردستاني .

٤ – تقوم اسرائيل بصيانة وتحديث سلاح الطيران التركي من خلال برنامج تبلغ كلفته حوالي ٦٠٠ مليون دولار .

٥ – قيام الطرفين بدوريات بحرية مشتركة بهدف منع وقوع اعمال عدوانية شرق البحر المتوسط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعد إتفاقية التعاون العسكرية اهم المتغيرات الامنية التي طرأت على المعادلة الامنية في الشرق الاوسط حيث مهدت الطريق للزيارات العسكرية المتبادلة بين الجانبين ، وإقامة المناورات والتدريبات المشتركة والتفاعل بين سلاحي الجو لكلا البلدين ، وصناعة الذخائر . بالاضافة الى التعاون في مجال الاستخبارات (درويش، ١٩٩٩ ، ص: ٢٧٧) . كما مكّنت هذه الاتفاقية تركيا من تحديث اسلحتها وطائراتها وشراء المعدات والصواريخ من اسرائيل (بايبس، ١٩٩٨ ، ص: ١١٥) .

ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم عام ٢٠٠٢ برزت المخاوف والقلق من جانب المؤسسة العسكرية التركية والقادة العسكريين الاسرائيليين حول مصير العلاقات العسكرية بين البلدين، إلا ان الحكومة الجديدة عملت على توثيق علاقاتها مع اسرائيل خاصة في الجانب الامني والعسكري ، من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات والصفقات العسكرية ، وذلك إنطلاقاً من رغبتها في كسب التأييد الغربي ، ففي العام ٢٠٠٥ وُقعت اتفاقية تعاون مشترك بين البلدين في العديد من المسائل الاستراتيجية المهمة ، ووُقعت ايضاً اتفاقيات عسكرية تقوم وفقها تركيا بشراء معدات عسكرية اسرائيلية مقابل تزويد تركيا لاسرائيل بالمياه (محمود، ٢٠٠٩ ، ص: ١٢٧) ، وفي شباط ٢٠٠٨ وقع وزير الحرب الاسرائيلي مع وزير الدفاع التركي ١٥ اتفاقية تقوم تركيا بموجبها بمناورات مشتركة مع اسرائيل ، ومواصلة محادثاتهما المتعلقة بشراء اقمار صناعية للتجسس (محمود، ٢٠٠٩، ص: ١٣١) .

في ظل التصعيد في العلاقات التركية – الاسرائيلية بسبب توالي ردود الافعال بين الجانبين على خلفية العدوان الاسرائيلي على غزة اعلنت تركيا في ١٠ تشرين الاول ٢٠٠٩ إلغاء المناورات الجوية بينها وبين اسرائيل ضمن ما يسمى بعمليات (نسر الاناضول) والتي تجري كل عام بين البلدين وبمشاركة دول اخرى من حلف الناتو ، واعلنت (انقرة) رسمياً انها قامت بهذه الخطوة بسبب دور سلاح الجو الاسرائيلي في العدوان على غزة (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ١٢١-١٢٢) ، وبعد اعتداء اسرائيل على اسطول الحرية في ايار ٢٠١٠ ساءت العلاقات بين انقرة وتل ابيب ، وعلى إثرها اغلقت تركيا مجالها الجوي امام الطيران العسكري الاسرائيلي . كما علّقت عدداً من الاتفاقيات العسكرية مع الجانب الاسرائيلي . رغم ان ذلك يعني تجميد اتفاقية التعاون العسكري مؤقتاً ولا يعني الغاءها من الناحية القانونية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي مظهر آخر من استمرار فتور العلاقات بين اسرائيل وتركيا اشترطت حكومة العدالة والتنمية على الولايات المتحدة مقابل موافقتها على المشاركة في مشروع الدرع الصاروخية الاطلسية جملة من الشروط، من بينها التزام واشنطن بعدم نقل المعلومات الاستخباراتية التي تتلقاها المنظومات الموجودة في تركيا الى دولة ليست عضواً في حلف شمال الاطلسي وخصوصاً اسرائيل، ويشير هذا الشرط الى تدهور العلاقات بين المؤسستين الامنيتين الاسرائيلية والتركية ، ومما يؤكد ذلك ايضاً إعلان المخابرات التركية في تشرين اول ٢٠١٠ وقف تعاونها مع الموساد الاسرائيلي ، ورفضها تزويده بمعلومات عن قدرات ايران الصاروخية (عبدالفتاح، ٢٠١١ ، ص: ١٤٤) .

إلا انه في شباط ٢٠١٣ اعلنت الاذاعة الاسرائيلية ان تل ابيب زودت انقرة بمنظومة الكترونية مطورة وهي المرة الاولى التي تزود فيها اسرائيل تركيا بعتاد عسكري منذ ازمة اسطول الحرية ، ورأى المراقبون آنذاك ان هذه الخطوة تعد مقدمة للعودة ، وهو ما كان حقاً ففي ٢٢ اذار ٢٠١٣ اعلنت تركيا واسرائيل عودة العلاقات بينهما بعد تقديم رئيس الوزراء الاسرائيلي (بنيامين نتنياهو) اعتذاراً لنظيره التركي (رجب طيب اردوغان) ، وذكر بيان صادر عن مكتب نتنياهو ان الجانبين اتفقا على اعادة تطبيع العلاقات بين البلدين واعادة السفراء (ANN, 2013) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : البعد الاستراتيجي للعلاقات التركية – الاسرائيلية على المستوى الاقليمي .

يتطلب فهم الاسلوب الذي تتعامل به الدول مع بعضها البعض الوقوف على الاهداف التي تسعى الى تحقيقها ، ومدى القوة والفاعلية لاخراج هذه الاهداف من الحيز النظري الى الواقع المادي (مقّلد، ١٩٧١ ، ص: ٨٧) ، ويبرز البحث عن الامن في رأس اولويات المصالح العليا لهذه الدول باعتباره ضرورة لها من اجل الحفاظ على ذاتها وحماية مقدراتها ، وهذا ما يدفع الدول الى التركيز على العلاقات العسكرية والامنية وشؤون التسلح في تفاعلاتها الدولية . الامر الذي ينعكس على البيئة الداخلية للدول الاطراف ومحيطها الاقليمي .

ومن هنا فإن العلاقات العسكرية التركية – الاسرائيلية منذ قيامها في خمسينيات القرن الماضي لها ابعادها الاقليمية ، حيث كانت موجهة نحو دول اقليمية معينة لاهداف عدة تتراوح بين الضغط عليها او الحيلولة دون بروزها كقوى اقليمية ، ولعل النقطة الرئيسية والتي شكلت قفزة نوعية في هذه العلاقات هي توقيع الاتفاقية العسكرية عام ١٩٩٦ ، فتعتبر هذه الاتفاقية اكبر اتفاقية عسكرية في المنطقة ، لانها بين بلدين يملكان اكبر جيشين في الشرق الاوسط من حيث القوة والعتاد والتطور، وتمثل الاتفاقية العسكرية التي ابرمت بين الجانبين تعاوناً عسكرياً واستراتيجياً في الوقت نفسه، فهي تهدف الى تهديد او الضغط على بلدان معينة في الشرق الاوسط ، ومن ثم تحقيق المصالح الاستراتيجية لكل من تركيا واسرائيل ، ووصول الاخيرة الى الهيمنة بالقوة على اقليم مهم من العالم وتحقيق السيادة عليه ، وذلك إنطلاقاً من وسائلها وخياراتها التي طالما استخدمتها لترسيخ وجودها ، والتي ترتكز في الاساس على استراتيجية عسكرية ومبادئ تتمثل في الهجوم والحرب الوقائية والردع والمحافظة على التفوق العسكري ، في سبيل حفظ أمنها الذي اعطته أولوية اساسية في جميع علاقاتها (خماش،٢٠١٠، ص:٤٥-٤٦).

حيث حققت اسرائيل من خلال هذه الاتفاقية إنجازاً استراتيجياً ضخماً لم تكن تحلم به . فقد وسعّت مدى العمق الاستراتيجي لها ، والذي هو نقطة ضعفها التاريخية واعطتها حرية الحركة والمناورة وامكانية القيام بضربة استباقية بالاعتماد على الاجواء والاراضي التركية ، ولأن المجال الجوي لاسرائيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يحقق لها قدراً كبيراً من المرونة فإن وضع الاجواء التركية تحت تصرفها وفّر لها هامشاً كبيراً من هذه المرونة على حساب هامش حركة الدول الاقليمية (الجهماني، ١٩٩٩ ، ص:٨٥) .

إن الدارس للعلاقات العسكرية التركية – الاسرائيلية يجد انها موجهة ضد دول معينة في المنطقة وهي ايران وسوريا والعراق (قبل الغزو الامريكي ٢٠٠٣) ، فايران ومنذ الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ سعت لمواجهة اسرائيل ولقيام جمهورية تركية اسلامية في الوقت ذاته . كما توصف بانها تشكل خطراً على الامن القومي الاسرائيلي كونها اكثر دولة مرجحة لامتلاك اسلحة نووية ، حيث ان إمتلاك دولة اسلامية في الشرق الاوسط لاسلحة نووية يعتبر خطراً وجودياً على اسرائيل ، اما العراق وسوريا فلديهما مشاكل اقليمية مع تركيا وكلاهما عدو قديم لاسرائيل ، حيث ان تركيا لطالما طالبت بمنطقة الموصل العراقية مبررة ذلك بان الحدود بينها وبين العراق غير صحيحة ، هذا بالاضافة الى المشاكل بين البلدين حول المياه وحزب العمال الكردستاني . بالنسبة لسوريا فهي تمثل المشكلة الرئيسية لكل من انقرة وتل ابيب بسبب مشاكلها مع تركيا حول لواء الاسكندرونة وحصصها بالمياه ، وايضاً بسبب مواقفها من الصراع العربي – الاسرائيلي (بايبس، ١٩٩٨ ، ص: ١١٨) .

وقد ظهر واضحاً ان سوريا اكثر البلدان العربية إستهدافاً من التعاون العسكري التركي – الاسرائيلي من خلال تصريحات وزير الدفاع التركي خلال جولته مع مسؤولين اسرائيليين في الجولان السوري المحتل ، والتي اتهم فيها سوريا بانها المقر العام للارهاب الذي يمارس ضد تركيا واسرائيل (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٤٧) ، كما يظهر ذلك من خلال مايلي (معوض، ١٩٩٨ ، ص: ١٣-١٤):

١- شهدت فترة نيسان – ايار ١٩٩٦ توترات حادة في العلاقات التركية – السورية بسبب معارضة سوريا لاتفاق التعاون العسكري التركي – الاسرائيلي بالاضافة الى تصاعد التهديدات التركية وتأكيدها على انها غير مستعدة للتنازل عن اي جزء من اراضيها (في اشارة الى الاسكندرونة).
٢- تزايد الاتهامات التركية لسوريا بشأن ارتباطها بحزب العمال الكردستاني ومطالبة انقرة بضرورة توقف (دمشق) عن دعم نشاطات الحزب وايواء زعيمه في اراضيها ، والذي أعتقل وسجن في تركيا فيما بعد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- توجيه رئيس الوزراء التركي (يلماز) في ايار ١٩٩٦ تحذير آخر لسوريا من مخاطر استمرار دعمها للحزب الكردستاني ، حيث كان ذلك ثاني تحذير يصدر عن مسؤول تركي رفيع المستوى منذ توقيع الاتفاقية العسكرية مع اسرائيل .

٤- توالي التهديدات الاسرائيلية الى جانب التهديدات التركية ، حيث كان احد اهداف العدوان الاسرائيلي على لبنان في نيسان ١٩٩٦ هو إجبار الاخيرة على التخلي عن التنسيق المشترك مع سوريا في مفاوضات التسوية .

إن استهداف هذه الدول الثلاث (ايران وسوريا والعراق) في التعاون العسكري بين (انقرة وتل ابيب) يظهر جلياً من خلال اهداف الجانبين من قيام هذه العلاقات وتطويرها وتتويجها بالاتفاقية العسكرية ١٩٩٦ ، فإسرائيل تستطيع من خلال هذا التعاون الضغط على سوريا ومحاصرتها ووضعها بين فكي كماشة ، بهدف الحصول على تنازلات هامة في عملية التسوية ، وتتمكن ايضاً من عزل ايران وردعها ومواجهة خطرها بالاقتراب من حدودها مثلما ايران قريبة من الحدود الاسرائيلية لعلاقتها مع سوريا وحزب الله في جنوب لبنان . بالاضافة الى تهديد المواقع النووية الايرانية انطلاقاً من الاراضي التركية ، وهي نفس الاهداف بالنسبة لتركيا ويضاف اليها الضغط على سوريا والعراق في قضية مياه نهري دجلة والفرات ، وتنازل (دمشق) عن مطالبتها بلواء الاسكندرونة (الكيلاني، ١٩٩٦، ص: ٤٥).

وعندما وُقعت الاتفاقية العسكرية التركية – الاسرائيلية ١٩٩٦ تفاوتت ردود الفعل العربية بين الغضب والقلق والترقب للنتائج ، فجاء رد الفعل السوري على لسان وزير خارجيتها السابق (فاروق الشرع) الذي قال إن هذا التعاون قد يؤدي الى عمليات عسكرية تهدد امن المنطقة ، وتهدد اطرافها في اي لحظة . كما جاء الموقف العراقي مشابه للموقف السوري عندما عبّر مندوب العراق لدى الامم المتحدة عن رفض بلاده للاتفاقية ، متهماً تركيا بانها لم تراع الرفض الاقليمي الشامل لهذه الاتفاقية ، ولم تراع ايضاً حساسيات جيرانها العرب (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٤٧) .

اما على الجانب الايراني فقد اثارت الاتفاقية قلق (طهران) لانها تتيح للطيران الاسرائيلي كشف الجناح الشمالي الغربي من اراضيها عن طريق فتح المجال الجوي التركي امامه ، وتمكّن اسرائيل من التجسس عليها من الاراضي التركية عن طريق محطات قريبة من الحدود الايرانية ، واعتبرت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(طهران) ان هذه الاتفاقية تتعارض مع المصالح الاساسية للعالم الاسلامي وانها خيانة تركية (الكيلاني، ١٩٩٦، ص: ٤٧) . كما انتقدت طهران المناورات التركية – الاسرائيلية – الامريكية في عام ١٩٩٧ .

لقد ساهمت الاتفاقية العسكرية التركية – الاسرائيلية في دعم إختلال توازن القوى في غير صالح الجانب العربي والايراني ، وتعد تحذيراً مباشراً لكل من ايران وسوريا والعراق ، فهي موجهة ضد هذه الدول ، وتشكل تهديداً لامنها من خلال تطويقها والالتفاف عليها (خماش، ٢٠١٠ ، ص:٤٦) . حيث تضمنت بنود الاتفاقية بنداً يتعلق بالتعاون بين القوات الجوية التركية والاسرائيلية ، ويسمح لسلاح الجو لكلتا الدولتين باستخدام المجال الجوي للدولة الاخرى ، والقيام بتدريبات مشتركة، ويعني ذلك قدرة الطائرات الاسرائيلية على التحليق في اجواء تركيا على مقربة من تلك الدول، والسماح لها ايضاً باستخدام القواعد العسكرية التركية . الامر الذي يمكّنها من ضرب تلك الدول، وفي بند آخر ينص على إنشاء منتدى امني للحوار الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل بهدف رصد الاخطار المشتركة ، فإن هذه الاخطار ترتبط اساساً بسوريا والعراق وايران (معوض، ١٩٩٨ ، ص: ٧-٨).

تبرز الاثار السلبية للتعاون العسكري التركي – الاسرائيلي على سوريا والعراق وايران بان هذا التعاون ادى الى كشف ظهر هذه الدول امام الموساد الاسرائيلي ، حيث ادت عمليات التنصت والتجسس لعمليات الموساد الى رصد المواقع العسكرية وتحركات الوحدات القتالية في كل من سوريا والعراق ، وهو ما سهّل لاسرائيل ضرب موقع دير الزور في الاراضي السورية عام ٢٠٠٧ بدعوى انه يحوي مركز بحوث نووية . كما برز تهديد تركيا للأمن القومي العربي بوجود قواعد امريكية فيها كان لها دور كبير في ضرب العراق عام ١٩٩١ ، ودور آخر في إحكام الحصار والحظر الجوي للعراق ١٩٩١ – ٢٠٠٣، وضرب مفاعله النووي عام ١٩٩١ (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ١٠٣) .

امام الاتفاقية العسكرية التركية الاسرائيلية برز فشل العرب في بلورة موقف عربي موحد إزاء هذه الاتفاقية ومخاطرها ، فعلى الرغم من إنعقاد اول قمة عربية في القاهرة في حزيران ١٩٩٦ منذ حرب الخليج الثانية ، ومطالبتها تركيا بإعادة النظر في هذه الاتفاقية ، إلا ان العقبات النفسية بعد الحرب ورفض التعامل مع بغداد كانت تقف عائقاً امام الوصول الى موقف واحد يكون اكثر فاعلية من الجهود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدبلوماسية المتفرقة في إقناع تركيا بان تطبيق بعض بنود الاتفاقية لايخدم علاقاتها ومصالحها القائمة والمستقبلية مع المنطقة العربية (معوض، ١٩٩٨ ، ص: ١٥) .

عندما اندلعت الاحتجاجات الشعبية في بعض البلدان العربية وخاصة في سوريا ، ظهر تباين واضح بين الموقفين التركي والاسرائيلي ، ففي الوقت الذي لعبت فيه (انقرة) دوراً محورياً وبارزاً في الازمة السورية من خلال استضافتها للجيش السوري الحر والمجلس الوطني السوري المعارض والائتلاف السوري المعارض ، كانت المسألة السورية تمثل اشكالية حقيقية امام اسرائيل ، الا ان الثابت في ذلك هو ما اجمع عليه الكثيرون بان سقوط نظام (الاسد) في سوريا ، يعني زيادة قدرة اسرائيل من الوصول الى ايران إذا ارادت ذلك ، ولا تستطيع اي مقاومة منع الجيش الاسرائيلي من القيام بذلك . اي ان ذلك يفتح الباب امام تصفية الحسابات القديمة بين تل ابيب وطهران ، وبالتالي تحقيق ما لم يستطع تحقيقه الاتفاق العسكري التركي – الاسرائيلي (الشيخ، ٢٠١٢ ، ص: ٧٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : البعد الاستراتيجي للعلاقات التركية – الاسرائيلية على المستوى الدولي .

كما أن للتعاون العسكري التركي – الاسرائيلي ابعاده على المستوى الاقليمي فله ابعاده ايضاً على المستوى الدولي ، فالتعاون الذي يمكن القول عنه بانه علاقات استراتيجية متكاملة تهدف الى تشكيل حلف عسكري بين البلدين شكّل تهديداً عسكرياً وامنياً لبعض الدول مثل روسيا ، في حين شكّل هذا التعاون في المنطقة إمتداداً لاهداف وسياسة دول اخرى مثل الولايات المتحدة ودول اوروبا، لذلك سنتناول هنا ابعاد العلاقات العسكرية التركية – الاسرائيلية على كل من الولايات المتحدة الامريكية ، والدول الاوروبية ، وروسيا .

١ – الولايات المتحدة الامريكية :

قامت العلاقات الامريكية – التركية منذ نشأتها بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ على تعاون وثيق في شتى المجالات السياسية والامنية والعسكرية والاقتصادية ، بسبب الاهمية الاستراتيجية لتركيا في المنطقة ، فاصبحت تركيا الى جانب اسرائيل من حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ، والركيزة الامنية الاولى في هذه المنطقة لحماية المصالح الامريكية ومواجهة خطر المد الشيوعي سابقاً ، والتهديد الاستراتيجي لروسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي على المسرح الدولي حالياً (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٥٨) .

ومع بروز النظام العالمي الجديد وجدت الولايات المتحدة في إنشاء تحالف اسرائيلي تركي وسيلة لتنفيذ مبادئ سياستها في منطقة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى ، والقائمة على سياسة التعامل مع ايران والعراق وعملية السلام العربية – الاسرائيلية ، فانطلاقاً من كون الولايات المتحدة حليفاً استراتيجياً هاماً بالنسبة لاسرائيل ، وفي نفس الوقت شريكاً لتركيا في حلف الاطلسي ، ولا يمكن ان تستغني (واشنطن) عن احدهما . فقد قابلت الاتفاقية العسكرية التركية – الاسرائيلية برعايتها الكاملة وترحيبها وتشجيعها (درويش، ٢٠٠٢ ، ص: ٣٥١) .

لقد بذلت الولايات المتحدة جهوداً كبيرة في سبيل إقناع تركيا واسرائيل بوحدة مصالحهما وان الخطر الذي يهددهما واحد وهو ما اطلقت عليه (واشنطن) إرهاب ايران وإرهاب سوريا (درويش،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠٢ ، ص: ٣٥١) ، لذلك شجّعت الولايات المتحدة إقامة التحالف بين تركيا واسرائيل واعتبرته من الاهداف الاستراتيجية لها في الشرق الاوسط . كما اعلنت دعمها له لأنه يمثل سياستها في المنطقة .

ويبرز في الاتفاقية العسكرية التركية – الاسرائيلية ١٩٩٦ أن الولايات المتحدة وفي إطار المتغيرات الدولية والاقليمية وانفرادها في قيادة العالم تنوي نقل بعض اعبائها الدفاعية عن منطقة الشرق الاوسط الى اسرائيل وتركيا نقلاً بطيئاً متتابع الخطوات والمراحل ، ويتناسب مع خطوات التسوية وبناء النظام الشرق اوسطي الجديد ، في الوقت الذي تواصل فيه رفع تحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل للحفاظ على تفوقها العسكري واحتكارها للسلاح النووي كرادع استراتيجي (الكيلاني، ١٩٩٦ ، ص: ٤٩-٥٠).

ومن الادلة الدامغة على الموقف الامريكي من التحالف وموافقتها على إقامة مشاريع مشتركة بين تركيا واسرائيل ، هو سماح الادارة الامريكية ببيع اسلحة امريكية ذات تقنية متطورة الى تركيا بالرغم من اتفاق واشنطن وتل ابيب على ان لا تزود اسرائيل دول اخرى بالتكنولوجيا العسكرية الامريكية ، ومع ان الولايات المتحدة استبعدت إمكانية قيام تحالف استراتيجي ثلاثي (امريكي ، اسرائيلي ، تركي) ، وانها ليست طرفاً في الاتفاق التركي – الاسرائيلي ، لانها تفضل العمل بشكل ثنائي مع اسرائيل في المجال الامني في الشرق الاوسط ، إلا ان هناك بعض الدلائل على ارتباط الولايات المتحدة باتفاقية التعاون التركية – الاسرائيلية من خلال المظاهر التالية (الكيلاني، ١٩٩٦، ص: ٥١) :

أ – تمويل واشنطن جزءاً كبيراً من تكلفة تحديث الطائرات التركية من قبل اسرائيل .

ب – توقيع الولايات المتحدة واسرائيل في نيسان ١٩٩٦ اتفاقيات جديدة لرفع مستوى التعاون الاستراتيجي بينهما ، والتزام واشنطن بالسعي لكي تحقق لاسرائيل كافة متطلباتها الدفاعية ، وإقامة علاقات عسكرية لاسرائيل مع باقي دول حلف الاطلسي .

ج– قيام الولايات المتحدة بانشاء مخازن للذخائر والاسلحة الامريكية المتطورة في اسرائيل وتركيا ، مما يتيح القيام بعمليات عسكرية سريعة في المنطقة . خاصة بعد اتفاقية (اسرائيل) مع حلف شمال الاطلسي ، باعتبارها من الدول الاولّى بالرعاية امنياً وعسكرياً واقتصادياً ، مقابل انها تقدم كافة انواع الدعم اللوجستي لقوات التحرك السريع في الحلف .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا السياق يلاحظ ان الاستراتيجية العسكرية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط والمرتكزة وفقاً لتعبير مسؤولي وزارة الدفاع الامريكية على مبادئ الدفاع الوقائي والردع والهيمنة ، كانت تحاول بعد نهاية حرب الخليج الثانية إنشاء منظومة امنية في المنطقة ، ووضعها في يد دول حليفة لها ويمكن الوثوق بها كأسرائيل وتركيا ، للحفاظ على مصالح واشنطن في المنطقة في مواجهة التهديدات العربية (معوض، ١٩٩٨ ، ص: ٩) .

عندما بدأ التنافر بين اسرائيل وتركيا وزاد التوتر في العلاقات بين الجانبين ، بعد الخلافات بينهما إثر الاعتداء الاسرائيلي على غزة ٢٠٠٨ ، ومن ثم الاعتداء على اسطول الحرية التركي ، إعتبرت اسرائيل ان رئيس الوزراء التركي (اردوغان) حليف غير موثوق فيه لها لان حكومته تمثل حزب العدالة والتنمية المائل الى التطرف والتأسلم ومعادات السامية . وخاصة بعد إقامة اردوغان لعلاقات صداقة مع بعض الانظمة العدوة لاسرائيل مثل ايران وسوريا . بالاضافة الى حركة حماس (عبدالفتاح، ٢٠١١ ، ص: ١٤٢) .

لذلك عملت إسرائيل على تشويه الصورة التركية امام الادارة الامريكية من خلال تفزيع إدارة (اوباما) من تمرد حكومة (اردوغان) على القواعد الامريكية المنظمة للعلاقات والتفاعلات الاقليمية لحلفائها واصدقائها في المنطقة ، ويمكن القول ان اسرائيل نجحت في ذلك ، ففي مرحلة من مراحل الازمة التركية – الاسرائيلية دعت الولايات المتحدة الجانبين الى تجاوز التوتر بينهما ، ومع إصرار حكومة (اردوغان) على موقفها تجاه اسرائيل ، بدأت الدوائر السياسية الامريكية بالتراجع عن دعمها لتركيا ، حتى ان بعض مؤسسات الابحاث لم تستبعد خروج تركيا من التحالف الاستراتيجي مع اسرائيل ، الا ان توتر علاقات تركيا والدول العربية المجاورة مثل سوريا والعراق بعد الاحتجاجات الشعبية العربية ، ادى الى تناغم المواقف التركية – الامريكية خاصة الموقف من نظام الرئيس (بشار الاسد) (عبدالفتاح،٢٠١١، ص: ١٤٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ – الدول الاوروبية :

شّكل الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الاوسط عاملاً مهماً للأمن الاقتصادي والسياسي الاوروبي ، بسبب إعتماد بعض دول الاتحاد الاوروبي على بلدان هذه المنطقة في تزويدها باحتياجاتها من الطاقة . كما تشكل هذه البلدان سوقاً للصادرات الاوروبية ، لذلك فإن استمرار التوتر في منطقة الشرق الاوسط يؤثر على العلاقات العربية – الاوروبية بشكل عام ، ومن هنا نجحت الدول الاوروبية في بلورة موقف شبه موحد نسبياً إذا ما استثنينا بريطانيا التي تتناغم مواقفها مع الموقف الامريكي تجاه إنهاء الازمات في المنطقة (يوسف والصباغ، ١٩٩٦ ، ص: ٢٠١) . وبالاضافة الى مصالحها الاقتصادية وجدت الدول الاوروبية في إنهاء الصراع العربي – الاسرائيلي وسيلة لدمج إسرائيل مع كافة دول المنطقة ومن ضمنها تركيا ، لذلك سعت هذه الدول الى تسهيل ودعم التعاون التركي – الاسرائيلي بشتى القنوات الاقتصادية والعسكرية (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٧٥) ، وهو ما قابلته تركيا بالقبول بسبب طموحاتها في الانضمام الى عضوية الاتحاد الاوروبي وإنهاء خلافاتها مع اليونان ، على إعتبار ان هاتين المسألتين مرتبطتان من وجهة نظر تركيا ، من النظرة الى اليونان على انها تقف حجر عثرة امام إنضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي (معوض، ١٩٩٨ ، ص: ١٨) .

بالرغم من هذه الجهود الاوروبية إلا ان الاتفاق العسكري التركي – الاسرائيلي كان له مخاطر سياسية وأمنية على الجناح الشرقي للأمن الاوروبي . بالاضافة الى الاضرار التي قد يُلحقها بالعلاقة بين الامن العربي والامن الاوروبي والتي تميزت منذ القدم بالحوار احياناً ، وبالصراع احياناً اخرى ، وقد تزايد الاهتمام الاوروبي بالامن العربي مع افتتاح قناة السويس ١٨٦٩ ، ثم تزايد الاهتمام مرة اخرى بعد قيام حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وما نجم عنها من تحديات امنية لأوروبا ، وبعد إنهيار الاتحاد السوفيتي حددت اوروبا اهدافها الامنية بعدم السماح لأي قوة اوروبية او غير اوروبية بالتأثير على الاتحاد الاوروبي وتوريطه في اي صراع ، إنطلاقاً من ان الامن الاقليمي في البحر المتوسط امن واحد لا يقبل التجزئة بين الشمال والجنوب . إضافة الى هدف الحد من الارهاب والاصولية والهجرة غير الشرعية ، واخيراً تأمين الامداد بالطاقة والنفط (رسلان، ١٩٩٧ ، ص: ١١٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ – روسيا :

من أبرز دوافع تركيا لاقامة علاقات مع اسرائيل هو الضغط على الاتحاد السوفيتي السابق والحد من امتداده الى الاراضي التركية ومحاولته الوصول الى المياه الدافئة التي طالما كان يطمع بها، وبعد إنهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ توافقت وجهتا نظر السياسة الخارجية في كل من تركيا واسرائيل تجاه الارث السوفيتي ، فجاءت الاتفاقية العسكرية ١٩٩٦ لتعبر عن إتفاق وجهتي النظر على وجود فراغ امني في منطقة القوقاز ، وبالتالي محاولة اسرائيل النفاذ الى الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق .

فقام رئيس الوزراء الاسرائيلي عام ١٩٩٦ بزيارة الى اذربيجان وهي احدى الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي وذات الاصول التركية والغنية بمواردها النفطية ومكان إهتمام روسيا الاتحادية، وتعتبر هذه الزيارة ذات مغزى استراتيجي على ضوء ما يلي (رسلان، ١٩٩٧ ، ص: ١١٧) :

أ – تنظر تركيا الى أذربيجان على انها دولة تنتمي الى الاصول التركية وبالتالي فان التكامل الاقتصادي والسياسي بينهما يجب ان يتكامل مع السياسة الامنية لتركيا .

ب – تعتبر أذربيجان من الدول الغنية بالنفط ، لذلك تحاول كل من تركيا واسرائيل الحصول على الدعم الغربي لنقل النفط الآذري الى تركيا واسرائيل والدول الغربية من خلال انابيب تمر في الاراضي التركية الى البحر المتوسط ، وبالتالي يصبح هذا النفط منافساً وبديلاً عن النفط العربي .

ومن هنا كان للإتفاق العسكري التركي – الاسرائيلي آبعاده الامنية على روسيا ، خاصة محاولة الدولتين إختراق منطقة ما وراء القوقاز ، وهو ما قابلته روسيا بالرفض القاطع ، وتصديها بكل الوسائل للمشاريع التركية بما فيها مشروع وحدة الشعوب ذات الاصول التركية في القوقاز وآسيا الوسطى ، فقد كانت الاعتبارات الجيو استراتيجية هي السبب الكامن وراء قيام الاتحاد السوفيتي سابقاً بضم دول البلطيق ، وهي نفس الاعتبارات التي تكمن وراء إصرار روسيا على جعل منطقة ما وراء القوقاز منطقة عازلة . إضافة الى ذلك فقد عملت روسيا على الدفاع عن النظام السوري ، والحفاظ على الحزام الموالي لها المتمثل في سوريا وايران وحزب الله ، والذي يُشكل بقائه ضمانه لعدم استحداث خط غاز بديل من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليج العربي الى تركيا ثم اوروبا ، بديلاً عن خط الغاز الروسي الذي يغذي اوروبا عبر جورجيا ، وهذا واحد من العوامل التي تعكس وجه الشبه بين تعامل واشنطن وموسكو بشكل متناقض مع الازمتين السورية والاوكرانية حالياً (رسلان، ١٩٩٧ ، ص: ١١٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :

الابعاد الاقتصادية للعلاقات التركية – الاسرائيلية .

يعد العامل الاقتصادي محدداً رئيسياً في العلاقات الدولية ، حيث يبرز الهدف الاقتصادي في مقدمة دوافع الدول من إقامة هذه العلاقات ، وذلك لإدراكها بانها لا تستطيع العيش بمعزل عن محيطها الخارجي لأنها بحاجة الى سد إحتياجاتها من التبادل التجاري والاستفادة من الاسواق الخارجية وفق مفهوم الاعتماد المتبادل (المقداد، ٢٠١٢ ، ص: ٤٦٩) ، ومن هنا برز العامل الاقتصادي في العلاقات التركية – الاسرائيلية ، وظهرت الاهداف الاقتصادية لكل منهما .

اولاً : تطور العلاقات الاقتصادية التركية – الاسرائيلية .

شكّل إعتراف تركيا باسرائيل عام ١٩٤٩ بداية للعلاقات الاقتصادية بين البلدين ، حيث سعى الجانبان الى تمتين وتعزيز هذه العلاقات فكان تطوير العلاقات الاقتصادية موقع إهتمام المسؤولين في البلدين (معوض، ١٩٩٦ ، ص: ١٢٨) ، وانطلق كل طرف في هذه العلاقات من مبادئه واهدافه التي يسعى الى تحقيقها .

فتركيا وجدت في علاقاتها الاقتصادية مع اسرائيل تحقيقاً لمكاسب اقتصادية تتمثل في التخفيف من حدة مشاكلها الاقتصادية الداخلية ، من خلال تدفق الاستثمارات اليهودية اليها ، وزيادة عدد السياح، وتحقيق طموحاتها بالاستثمار في آسيا الوسطى ، وبيع المياه الى اسرائيل . بالاضافة الى تعزيز موقف تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية ما يمكّنها من الحصول على قروض للقيام باصلاحاتها الاقتصادية (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٣٥١) .

اما اسرائيل فيمكن القول بان اهدافها من العلاقات الاقتصادية مع تركيا تتمثل في كسر الحصار المفروض عليها من الدول العربية والاسلامية ، والترويج للمنتوجات الاسرائيلية من خلال الحصول على اسواق جديدة لمنتوجاتها ، بالاضافة الى الاستفادة من الامكانيات الاقتصادية التركية المتمثلة في الزراعة، وشراء المياه من انقرة (محمود، ٢٠٠٩ ، ص: ١٠٢) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما كان للظروف والاحداث الاقليمية تأثيرها في العلاقات السياسية بين تركيا واسرائيل.

فقد كان لها تأثيرها ايضاً في العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، حيث مرت هذه العلاقات بمراحل تطور ومراحل اخرى تراجعت فيها ، وذلك وفقاً للرؤية التركية ومواقفها من هذه الاحداث ، أي ان الاوضاع السياسية انعكست بشكل كبير على حجم التبادل الاقتصادي بينهما .

فبعد إعتراف تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٩ شهدت أنقرة مفاوضات تجارية بين المسؤولين الاتراك ووفد إسرائيلي ، وأعتبرت أنقرة في هذه المفاوضات أن تركيا واسرائيل تتمم كل منهما الاخرى في المجال الاقتصادي ، فتركيا تعتبر سوقاً للمنتوجات الاسرائيلية ، واسرائيل سوق للمواد الخام التركية (سبعاوي، ١٩٩٨ ، ص: ١٥) .

شهد العام ١٩٥٠ توقيع اول إتفاقية تجارية بين تركيا واسرائيل تم بمقتضاها تبادل السلع بين البلدين ، ثم توالت الاتفاقيات التجارية حيث وقع الجانبان عام ١٩٦٠ إتفاقية ركزت على تبادل الخبرات الفنية خاصة في المجال الزراعي ، وفي عام ١٩٦٧ وُقعت إتفاقية تجارية فتحت المجال للتجار الاسرائيليين بالعمل عن طريق وكلاء لهم في تركيا ، وفي نفس العام شاركت إسرائيل في معرض (أزمير) الدولي الذي اقيم في تركيا . كما اعلنت تركيا في ذلك العام تخصيص مبلغ نصف مليون دولار للتعامل مع القطاعين العام والخاص في اسرائيل ، وشهد العام نفسه نشاطاً كبيراً للحركة السياحية بين البلدين حيث زاد عدد السياح الاتراك الى اسرائيل ، وفي عام ١٩٦٩ وقع الجانبان إتفاقية تجارية الغيت بموجبها طريقة حسابات المقاصة وحل محلها التعامل بالنقد الحر (درويش، ٢٠٠٢ ، ص: ٩٩-١٠٠).

خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي شهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا واسرائيل تراجعاً ملموساً ، بسبب توتر وتراجع العلاقات السياسية بين الجانبين ، إثر إنتهاج تركيا لسياسة التقارب مع الدول العربية والتي كانت تهدف منها الى الاستفادة من الفرص الاقتصادية والاستثمارية في البلدان العربية المنتجة للنفط ، لأنها ادركت اهمية سلاح البترول الذي تمتلكه تلك الدول (عبدالعزيز، ٢٠٠١ ، ص: ١٠٢) ، ومن جهة اخرى لان هذه الدول النفطية خرجت من أزمة الطاقة بعوائد مالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضخمة تفوق قدرتها على الانفاق ، وبالتالي وجدت تركيا في هذه الدول مجالاً واسعاً لإقامة استثمارات كبرى معها (درويش، ٢٠٠٢ ، ص: ١٠٠) .

في النصف الثاني من الثمانينيات وبسبب توتر العلاقات بين تركيا وكل من سوريا والعراق لجأت (انقرة) الى تقوية وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع (تل ابيب) ، فشهدت تلك الفترة إرتفاعاً لعدد الشركات الاسرائيلية العاملة في تركيا ، وارتفاعاً لحجم التبادل التجاري بين البلدين (سبعاوي، ٢٠٠٢ ، ص: ٦) . كما تم الحديث في تلك الفترة عن نقل المياه الفائضة عن حاجة تركيا الى الدول العربية واسرائيل كنواة المشروع مياه انابيب السلام .

في فترة التسعينيات ومع تخلي تركيا عن مبدأ الحفاظ على التوازن في مواقفها من القضايا العربية والاسرائيلية وانحيازها الى الجانب الاخر ، شهدت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين نمواً كبيراً (عبدالعزيز، ٢٠٠١ ، ص: ١٠٣) . كما انه في عام ١٩٩١ كان يوجد في إسرائيل حوالي (٨٠) الف اسرائيلي من اصل تركي . إضافة الى وجود اقلية يهودية في تركيا . وبالتالي كانوا جسراً لتوطيد التعاون الاقتصادي بين البلدين ، (درويش، ٢٠٠٢ ، ص: ١٠٥) .

وفي هذه الفترة قطع الجانبان شوطاً كبيراً تجاه تمتين علاقاتهما الاقتصادية ، وإقامة المشاريع المشتركة ، ففي عام ١٩٩٤ ارتفع مدى التعاون بين البلدين . خاصة بعد زيارة رئيسة الوزراء التركية الاسبق (تانسو تشيلر) لاسرائيل ، حيث اصطحبت معها في الزيارة وفداً تركياً كبيراً بلغ عدد اعضائه حوالي (٢٣٠) شخصاً ، ضم وزراء الخارجية والزراعة والطاقة والصناعة والصحة ، وشخصيات إقتصادية وتجارية . بالاضافة الى مواطنين اتراك من اصل يهودي يمثلون الجالية اليهودية في تركيا ، وتم خلال هذه الزياة توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية والثقافية ، وهو ما ادى الى تضاعف التبادل التجاري بين البلدين (Abadi, 1995 , p: 125) .

وبعد زيارة الرئيس الاسرائيلي (وايزمان) لتركيا عام ١٩٩٤ بدأ الاهتمام بمشروع تنمية جنوب شرق الاناضول (الغاب) ، فدخلت اسرائيل بقوة للمساهمة والمشاركة في دعم هذا المشروع، حيث لعبت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات والقطاع الخاص الاسرائيلي دوراً كبيراً في المشروع من خلال توليها مهام التدريب والتأهيل وعرض التقنيات الاسرائيلية (Raphael, 2001 , P: 21) .

كما شهد البلدان في تلك الفترة تعاوناً إقتصادياً في القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية، بالاضافة الى عقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية ، وتوجت هذه العلاقات في اذار ١٩٩٦ بتوقيع اربع اتفاقيات إقتصادية ، وذلك خلال زيارة الرئيس التركي الاسبق (سليمان ديميريل) لاسرائيل والتي طرح خلالها مجموعة من قضايا التعاون المشترك ، واكد على ان تركيا تعلق اهمية كبيرة على توسيع علاقات التعاون لتشمل كافة الميادين ، وقد شملت الاتفاقيات الاربعة التجارة الحرة، ومنع الازدواج الضريبي ، وتشجيع الاستثمارات في البلدين وحمايتها . بالاضافة الى التعاون العلمي والتقني والصناعي (الجهماني، ١٩٩٩ ، ص: ٦٤) .

وعندما وصل حزب العدالة والتنمية الى الحكم شهدت العلاقات الاقتصادية التركية – الاسرائيلية توسعاً كبيراً في حجمها وابعادها . فقد ارتفعت معدلات التعاون والتبادل التجاري بين البلدين ، كما استجابت اسرائيل في تلك الفترة لمطالب تركيا بالتوصل الى تفاهم بين الجانبين حول الرسوم الجمركية على استيراد الحديد والاسمنت (الخليل، ٢٠٠٣) .

وتطورت علاقات التبادل التجاري بين البلدين خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية ، وارتفعت قيمة الصادرات والواردات من والى البلدين ، وهو ما اكسب تركيا اهمية كبيرة باعتبارها الشريك التجاري الاكبر لاسرائيل في الشرق الاوسط (Dahl and Slutzky, 2006, p: 8) .

لم تتوقف تداعيات وآثار إعتداء اسرائيل على غزة عام ٢٠٠٩ على العلاقات السياسية والدبلوماسية ، بل القت بظلالها على العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، حيث شهدت هذه العلاقات تراجعاً في معدلات التجارة ووصلت الى ادنى مستوياتها منذ قيامها ، اما عام ٢٠١٠ وبالرغم من الاعتداء الاسرائيلي على اسطول الحرية . فقد سجل حجم التبادل التجاري بين البلدين زيادة ملحوظة في الفترة اللاحقة ، واكد رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة مدينة (ازمير) التركية ان اسرائيل تعتبر واحدة من اهم ١١ شريكاً إقتصادياً لتركيا (Cihan, 2014) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل .

بالرغم من ان العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا واسرائيل تعود الى بدايات العلاقات بينهما عام ١٩٤٩ ، الا ان علاقات التبادل التجاري بين البلدين بدأت بالتحسن الملموس منذ عام ١٩٦٠ ، حيث بلغت الصادرات الاسرائيلية الى تركيا في ذلك العام (8,9) مليون دولار ، وبلغت الواردات الاسرائيلية من تركيا (7,7) مليون دولار ، وفي عام ١٩٧٠ بلغت الصادرات الاسرائيلية الى تركيا (2,9) مليون دولار ، وبلغت الواردات الاسرائيلية من تركيا (3,7) مليون دولار ،ثم ازدادت التجارة الثنائية حيث قاربت الى (٥٤) مليون دولار عام ١٩٨٧ (مركز الزيتونة، ٢٠١٠)، وفي تسعينيات القرن الماضي وبعد ان بدأت العلاقات التركية – الاسرائيلية بالتحسن إثر توقيع اتفاقيات السلام بين العرب واسرائيل ، اخذت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا واسرائيل بالتحسن ، وتركزت هذه العلاقات في مجالات التجارة والمقاولات والزراعة والسياحة . كما شهدت هذه الفترة زيادة في عدد الشركات الاسرائيلية العاملة في تركيا وبلغ عددها (١١) شركة في عام ١٩٩١ موزعة على النحو التالي :

جدول (١) يبين الشركات الاسرائيلية في تركيا

اسم الشركة	مجال العمل
شركة (بولمر) للمرمر	معادن
شركة (إينتير) للنسيج	تجارة
شركة (مناحم موري)	تجارة
شركة (سيلي) لإنتاج البلاستيك	تجارة
شركة (تيكسكون) لتجارة النسيج	تجارة
شركة(ياروني) للتجارة الخارجية	تجارة
شركة (بيكو) لصناعة الاحذية	إنتاج
شركة (اسكوز) لتصنيع الماس	إنتاج
شركة (موتيبلاست) للتجارة الخارجية	تجارة
شركة (سيمار) للتجارة الخارجية	تجارة
شركة (العال) للخطوط الجوية	تجارة

المصدر : تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ب (درويش، ٢٠٠٢ ، ص: ١٠٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاضافة الى هذه الشركات نجحت اسرائيل في تأسيس شركات وهمية ، تصدر منتجاتها الى العالم العربي والاسلامي تحت اسماء وعناوين شركات تركية . اما الشركات التركية العاملة في اسرائيل فهي كثيرة الا ان اصحابها لا يرغبون بالافصاح عنها بسبب تعاملاتهم مع الشرق الاوسط ، وما يسبب ذلك من ضرر كبير قد يصيب هذه الشركات إذا تم إدراجها ضمن اللائحة السوداء للمقاطعة العربية ، كما بلغ عدد العمالة التركية في اسرائيل عام ١٩٩١ حوالي (٣٠٠٠) عامل (درويش، ٢٠٠٢ ، ص: ١٠٦) .

وقد نما التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل في الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٦ بشكل مضطرد ويبين الجدول التالي هذا النمو :

جدول (٢) يبين الميزان التجاري بين تركيا واسرائيل بملايين الدولارات

السنة	واردات تركيا من اسرائيل	صادرات تركيا الى اسرائيل	حجم التبادل	الميزان التجاري	التقييم
١٩٩٠	٦٣	٤٧	١١٠	١٦-	عجز
١٩٩١	٧٨	٧٩	١٥٧	١+	فائض
١٩٩٢	٩٧	٩٠	١٨٧	٧-	عجز
١٩٩٣	١٢٢	٨٠	٢٠٢	٤٢-	عجز
١٩٩٤	١٢٦	١٧٨	٢٠٤	٢٥+	فائض
١٩٩٥	١٢٧	٢٤٠	٢٠٧	٧٣+	فائض
١٩٩٦	١٦٧	٢٤٠	٤٠٧	٦٢+	فائض

المصدر : تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ب (نوماس، ٢٠١٢ ، ص: ٥٨)

ويلاحظ من هذا الجدول ان هناك زيادة في التبادل التجاري بين البلدين ، ما ادى الى تسجيل فائض كبير جداً في الاعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ ، وهو ما يدلل على تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين . كما يلاحظ ايضاً ان الصادرات الاسرائيلية الى تركيا كانت حتى عام ١٩٩٣ تتجاوز الصادرات التركية الى اسرائيل ، ولكن ابتداء من عام ١٩٩٤ بدأت تركيا في زيادة صادراتها، محققة بذلك فائضاً بلغ حوالي ٥٢ مليون دولار لصالحها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما قطاع السياحة. فقد شكل هذا القطاع في تلك الفترة مجالاً خصباً للتعاون بين الجانبين وجانباً مهماً في العلاقات الثنائية ، حيث نما حجم السياحة الاسرائيلية الى تركيا بشكل مُلفت ، فقفز عدد السياح الاسرائيليين لتركيا من (٧٠٠٠) سائح عام ١٩٨٦ الى (١٦٠) الف سائح عام ١٩٩٢، ثم الى (٣٥٠) الف سائح عام ١٩٩٤ ، ومن هنا فإن صناعة السياحة جعلت الميزان التجاري يميل الى صالح تركيا في تلك الفترة ، حيث أن السائح ينفق في المتوسط (١٠٠٠) دولار، وبالتالي يحقق قطاع السياحة ما معدلة (1,85) بليون دولار في السنة (درويش، ١٩٩٩ ، ص: ٢٧٨) .

وقد نما التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل خلال الفترة(١٩٩٧-٢٠٠١) بشكل مضطرد ويبين الجدول التالي هذا النمو :

جدول (٣) حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل خلال الفترة من ١٩٩٧ الى ٢٠٠١

السنة	الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا	الصادرات التركية إلى إسرائيل	إجمالي التجارة (الرقم بالمليون دولار)
١٩٩٦	١٦٧	٢٤٠	٤٠٧
١٩٩٧	١٩٢	٢٥٤	٤٤٦
١٩٩٨	٢٣٤	٣٩٢	٦٢٦
١٩٩٩	٢٨٣	٤٨٠	٧٦٣
٢٠٠٠	٢٩٨	٥٨٥	٨٨٣
٢٠٠١	٥٠٣	٦٢٢	١١٢٥

المصدر : تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ب (الغول ،٢٠١١ ،ص:١٦٦)

ويلاحظ من هذا الجدول انه في العام ١٩٩٦ نما التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل بشكل مضطرد واصبح الجانب الاقتصادي يعطى مؤشراً ذا دلالة على قوة العلاقات بين البلدين (حباشنة، ٢٠١١ ، ص: ١٨٦). فقد فتحت زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل في اذار من ذلك العام لاسرائيل المجال أمام التعاون المشترك بين البلدين ، من خلال توقيع عدة اتفاقيات . كما نتج عن هذه الزيارة إنشاء رابطة استراتيجية تهدف الى السيطرة على الجزء الاكبر من تسويق الغاز العربي وتبرز اسباب هذه الرابطة فيما يلي (محمود، ٢٠٠٩ ، ص: ١١١-١١٢) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ – الحاجة التركية لاستيراد كميات كبيرة من الغاز لأن نظرتها المستقبلية تشير الى ان الغاز سيحل محل النفط والفحم والطاقة النووية وسيتم استخدامه في محطات توليد الكهرباء .

٢ – قد يضمن دمج اعمال إنتاج الغاز وربطها باعمال اخرى تمويل إنشاء البنية الاساسية لنقله وبيعه محلياً وعالمياً .

٣ – كانت التوقعات تشير الى ان التشجيع الاقتصادي لاستخدام الغاز يتطلب زيادة حجم التجارة العالمية الى حوالي (20%) او اكثر مع حلول العام ٢٠١٥ ، لان اسواق الغاز الكبرى بعيدة عن مناطق انتاجه ، حيث تمتلك منطقة الشرق الاوسط ما نسبته (78%) من الاحتياطي العالمي للغاز .

ومن ابرز مؤشرات تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا واسرائيل في تلك الفترة ما يلي (معوض، ١٩٩٨ ، ص: ١٩) :

١- إتفاق التجارة الحرة بين البلدين والموقع في اذار ١٩٩٦ ، والذي اقره الكنيست في نفس العام، في حين اقره البرلمان التركي في نيسان ١٩٩٧ ، ويتضمن هذا الاتفاق إعفاء السلع المتبادلة من الضرائب والرسوم الجمركية ، وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال السنوات اللاحقة الى (2) مليار دولار سنوياً مقارنة ب (446) مليون دولار عام ١٩٩٦.
٢- إتفاق النقل البري بين البلدين عام ١٩٩٧ ، والذي وقّعه السفير الاسرائيلي في تركيا (غابي ليفي) ووزيرة الخارجية التركية (تانسو تشيلر) ، على ان يتم تنفيذه في حالة تطبيع العلاقات الاسرائيلية مع العرب نظراً لوجود سوريا بين البلدين .
٣- مشروع بيع المياه التركية الفائضة الى اسرائيل ، والذي تم إثارته منذ ١٩٩٠ إلا ان خلافات دارت حوله بسبب تسعير المياه .

مع وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم عام ٢٠٠٢ إنتعشت التجارة بين تركيا واسرائيل بشكل كبير ، وذلك بفضل الاصلاحات الاقتصادية التي اجراها الحزب ، حيث اقبل رجال الاعمال الاسرائيليين على إنشاء مصانع وشركات على الاراضي التركية ، وازداد حجم التبادل التجاري في هذه الفترة (حباشنة، ٢٠١١ ، ص: ٧٨٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ايار ٢٠٠٥ قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان باول زيارة له الى اسرائيل منذ وصوله الى السلطة ، وكانت هذه الزيارة ذات ابعاد اقتصادية ، حيث رافقه اكثر من (١٠٠) شخصية من رجال الاعمال الاتراك . كما برزت تركيا عام ٢٠٠٦ كأكبر شريك تجاري لاسرائيل في العالم الاسلامي ، وسجل العام ٢٠٠٧ ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة التبادل التجاري بين البلدين . بالاضافة الى ذلك كان للسياحة دور مهم في العلاقات التركية – الاسرائيلية خلال تلك الفترة حيث وصل عدد السياح الاسرائيليين الى تركيا (٣) مليون و (٢٩٨) الف سائح بين عامي ١٩٩٠ – ٢٠٠٤ (مركز الزيتونة، ٢٠١٠ ، ص: ٢٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول التالي حجم التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٣ :

جدول (٤) يبين حجم التجارة الاسرائيلية مع تركيا ٢٠٠٢ – ٢٠١٣ بالمليون دولار

السنة	الصادرات الاسرائيلية الى تركيا	الواردات الاسرائيلية من تركيا	المجموع
٢٠٠٢	٣٨٣,١	٨١٣,٧	١,١٩٦,٨
٢٠٠٣	٤٧٠,٣	٩٥١,٥	١,٤٢١,٨
٢٠٠٤	٨١٣,٥	١,١٦٦,٩	١,٩٨٠,٤
٢٠٠٥	٩٠٣,٢	١,٢٢١,١	٢,١٢٤,٣
٢٠٠٦	٨٢١,٢	١,٢٧٢,٧	٢,٠٩٣,٩
٢٠٠٧	١,١٩٥,٨	١,٦٠٦,٩	٢,٨٠٢,٧
٢٠٠٨	١,٦٠٩,٩	١,٨٢٥,٣	٣,٤٣٥,٨
٢٠٠٩	١,٠٧٢,٧	١,٣٨٧,٧	٢,٤٦٠,٤
٢٠١٠	١,٤٠٠,٠	٢,٠٠٠,٠	٣,٤٠٠,٠
٢٠١١	١,٩٦٠,٠	٢,٤٠٠,٠	٤,٣٦٠,٠
٢٠١٢	٢,١٤٨,٠	٢,٧١٠,٠	٤,٨٥٨,٠
النصف الاول ٢٠١٣ *	١,٢٠٢,٨	١,٥٤٤,٠	٢,٧٤٦,٨

المصدر : تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ب(مركز الزيتونة ، ٢٠١٠ ، ص: ٢٨) و (الجزيرة نت، ٢٠١٢) و (Cihan، ٢٠١٤) و (الحضرمي، ٢٠١٤ ، ص: ٥٦)

ويلاحظ من هذا الجدول ان حجم التبادل التجاري بين البلدين شهد تراجعاً ملحوظاً عام ٢٠٠٩، وذلك بسبب العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة ، بالاضافة الى الازمة الاقتصادية العالمية، حيث بدأت الصادرات الاسرائيلية الى تركيا بالتراجع . خاصة بعد فرض الحكومة التركية بشكل غير معلن الحصار على المعدات القادمة من اسرائيل ، ومن مظاهر التراجع في العلاقات الاقتصادية في الفترة الاخيرة وقف شركة الطيران الاسرائيلية لرحلاتها الى مطار انطاليا التركي، وهو ما ادى الى التأثير على الحركة السياحية (حباشنة، ٢٠١١ ، ص: ٧٨٦) .

- لم يتسنَّ الحصول على بيانات النصف الثاني من العام ٢٠١٣ بشكل دقيق يخدم الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول التالي اعداد السياح الاسرائيليين في تركيا ، والسياح الاتراك في اسرائيل خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية وحتى العام ٢٠١٣ :

جدول (٥) يبين الحركة السياحية بين الجانبين التركي والاسرائيلي ٢٠٠٢ – ٢٠١٣

السنة	اعداد السياح الاسرائيليين	اعداد السياح الاتراك
٢٠٠٢	٢٧٠٢٦٢	١١٩٥٦
٢٠٠٣	٣٢١٠٩٦	١٣٠٦٨
٢٠٠٤	٢٩٩٩٤٤	١٣٧٨٤
٢٠٠٥	٣٩٣٨٠٥	١٥٦٩٩
٢٠٠٦	٣٦٢٧٩١	١٥٦٥٣
٢٠٠٧	٥١١٥٣٥	١٤٢٢٩
٢٠٠٨	٥٥٨١٨٣	١٧٢٥٢
٢٠٠٩	٣١١٥٨٢	١٤١٣٩
٢٠١٠	٢٨٥٧٥٥	١٢٧٣٢
٢٠١١	١١٢٨٦٩	٨٤٣٤
٢٠١٢	٨٠٤٧٣	٧٢٢٥
النصف الاول ٢٠١٣ *	٥٧٠٨٢	٤١٥٦

المصدر : تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ب(مركز الزيتونة، ٢٠١٠ ، ص: ٢٩-٣٠) و(القدس العربي، ٢٠١٣)

ويشير الجدول الى تراجع عدد السياح الاسرائيليين في تركيا من (٥٥٨١٨٣) عام ٢٠٠٨ الى (٣١١٥٨٢) عام ٢٠٠٩ ، وذلك إثر العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة ، اما حركة السياح الاتراك الى اسرائيل فيلاحظ انها ازدادت بشكل كبير خلال هذه السنوات حتى وصلت ذروتها عام ٢٠٠٨ ، وبرغم العدوان الاسرائيلي على غزة إلا ان انخفاض عدد السياح الاتراك كان ضئيلاً عام ٢٠٠٩ ، وبعد حادثة اسطول الحرية يلاحظ بأن الحركة السياحية تراجعت بين الجانبين ، ووصلت الى ادنى مستوياتها عام ٢٠١٢ حيث كان عدد السياح الاسرائيليين القاصدين تركيا نحو(٨٠٤٧٣) سائح ، في حين كان عدد السياح الاتراك في اسرائيل (٧٢٢٥) ، اما في العام ٢٠١٣ فقد زادت الحركة السياحية بين

- لم يتسنَّ الحصول على بيانات النصف الثاني من العام ٢٠١٣ بشكل دقيق يخدم الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجانبين وخاصة بعد اعتذار رئيس الوزراء الاسرائيلي (بنيامين نتنياهو) الى (انقرة) عن حادثة السفينة (مرمرة) .

على الرغم من الازمة السياسية بين تركيا واسرائيل والتي تلت الاعتداء الاسرائيلي على اسطول الحرية في ايار ٢٠١٠ ، إلا ان معطيات وزارة الصناعة والتجارة الاسرائيلية أظهرت ان حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفع خلال عام ٢٠١٠ ، حيث وصل الاستيراد التركي من اسرائيل في ذلك العام الى (١,٤) مليار دولار ، في حين كان التصدير التركي لاسرائيل في ذلك العام (٢) مليار دولار (الجزيرة نت، ٢٠١٢) .

وفي عام ٢٠١١ إستمرت العلاقات التجارية بين الجانبين ، وارتفع التبادل التجاري بنسبة (٢٧%) مقارنة مع العام ٢٠١٠ ، ليتجاوز ولأول مرة حاجز (٤) مليارات دولار ، وفي هذا العام عادت تركيا لتحتل المكان الخامس من بين الدول المستوردة من اسرائيل (مركز الزيتونة، ٢٠١٢)، في حين إرتفع هذا الرقم ليصل الى (٤) مليارات و (٨٥٨) مليون دولار عام ٢٠١٢ (Cihan، ٢٠١٤) .

خلال النصف الاول من العام ٢٠١٣ شهدت العلاقات الاقتصادية التركية – الاسرائيلية تنامياً واضحاً ، حيث ارتفع حجم الاستيراد التركي من البضائع والسلع الاسرائيلية بنسبة (٥٦%) قياساً بنفس الفترة من العام الذي سبقه ، فبلغ حجم الاستيراد التركي من البضائع والسلع الاسرائيلية (١,٢) مليار دولار ، الامر الذي جعلها تحتل مركزاً ثالثاً اكبر مستورد للبضائع الاسرائيلية ، وثالث اهم هدف للبضائع الاسرائيلية وفقاً لاحصائيات (معهد التصدير الاسرائيلي) المنشور في ٢٠١٣/٨/٢ (الحضرمي، ٢٠١٤ ، ص: ٥٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : المشاريع المستقبلية الخاصة بالمياه .

تبرز السياسة المائية على رأس المشاريع المستقبلية في العلاقات التركية – الاسرائيلية ، حيث تعتبر مشكلة تأمين الكميات الكافية من المياه للإستهلاك الشخصي والري وتوليد الطاقة الكهربائية اكثر المشاكل إلحاحاً في الشرق الاوسط ، وتزايدت هذه المشكلة نظراً للجفاف الذي تتعرض له المنطقة منذ سنوات . بالاضافة الى التصحر وزيادة عدد السكان وتزايد ملوحة وتلوث المياه .

وامام هذا الواقع وجدت تركيا نفسها في وضع استراتيجي قوي ، لأنها البلد الوحيد في المنطقة الذي يتمتع بمصادر مائية غزيرة ووفيرة بكافة اشكالها وانواعها ، فأكثر انهار المنطقة وروافدها تنبع في الاراضي التركية (روبنس، ١٩٩٣ ، ص: ١٠٧) ، ومن هنا ادركت تركيا اهمية المياه السياسية والاقتصادية في الداخل والخارج .

ففي الداخل إتجهت تركيا عام ١٩٩٠ الى إنشاء مشروع تنموي في منطقة جنوب شرق الاناضول (الغاب) ، بهدف إستغلال مياه نهري دجلة والفرات في توليد الطاقة الكهربائية وري السهول المرتفعة في (حرّان واورفة وديار بكر) ، وذلك من خلال إنشاء (٢١) سداً منها (١٧) على نهر الفرات ، و (٤) سدود على نهر دجلة . بالاضافة الى إنشاء (١٧) محطة كهرومائية ، في إطار ١٣ مشروع للري والطاقة الكهربائية ، وبكلفة تقدر ب (٢٠) مليار دولار (درويش، ٢٠٠٢ ، ص: ١٧٠) .

اما في الخارج فقد استخدمت تركيا المياه كورقة ضغط على البلدان العربية وخاصة العراق وسوريا، حيث لعبت المياه دوراً مهماً في العلاقات التركية – العربية ، بسبب تعاظم أخطار التصحر في الوطن العربي ، وأعربت كل من سوريا والعراق عن قلقها المستمر من مشكلة إقتسام المياه في نهري دجلة والفرات بينهما وبين تركيا (زريقات وابو حمدي ، ٢٠١١ ، ص: ٢٩٢) .

وفي عام ١٩٨٧ قدمت تركيا مشروعاً يرتكز على الاعتماد المتبادل المصلحي التعاوني سمي بمشروع (خط انابيب السلام) ، ويتضمن هذا المشروع تسخير الفائض عن الاحتياجات التركية من نهري (سيحان وجيحان) لإستفادة الدول العربية خاصة دول الخليج العربي من خلال خطين :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاول بطول (٢٦٥٠) كيلومتر ويتدفق عبره (٣٥٠٠٠٠٠) م^{٣} من المياه يومياً ، وينطلق من تركيا – حلب – حماة – حمص – المدينة المنورة – ينبع – مكة المكرمة – جدة .
- الثاني بطول (٢٩٠٠) كيلومتر ويتدفق عبره (٢٥٠٠٠٠٠) م^{٣} من المياه يومياً ، ينطلق من تركيا – الكويت – الجبيل – المنامة – الدوحة – ابو ظبي – دبي – عجمان – رأس الخيمة – مسقط (سبعاوي، ١٩٩٧ ، ص: ١٩) .

اما اسرائيل فقد ادركت قيمة المياه بسبب ما تعانيه من شح فيها . خاصة في ظل تقدمها التكنولوجي والزراعي . بالاضافة الى ما خسرته من حصص بعد إتفاقية السلام مع الاردن ، وما قد تخسره في حال تسوية النزاع مع فلسطين وسوريا (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٣٩) . كما برزت قضية المياه وتأمين مصادرها كأهم القضايا واكثرها حيوية بالنسبة لاسرائيل منذ نشأتها ، فوضعت هذه القضية ضمن اهدافها ، ورسمت حدودها من الماء الى الماء ، لتعبر عن الحلم الاسرائيلي بدولة تمتد من الفرات الى النيل (سبعاوي، ١٩٩٧ ، ص: ٢٥) .

ومن هنا سعت اسرائيل في سبيل تدبير الموارد المائية اللازمة ، فكرّست جهودها لحل هذه المشكلة من خلال السيطرة على المياه العربية ، واجراءات تخفيض الاستهلاك ، وإعادة المعالجة وتحلية مياه البحار ، إلا ان هذه الوسائل لم تنجح في حل مشكلتها المائية ، فلجأت الى تركيا صاحبة الامكانيات المائية الهائلة ، وبرز التعاون المائي كأحد اوجه التعاون في العلاقات التركية – الاسرائيلية (سبعاوي، ١٩٩٧ ، ص: ٢٤) .

لذلك يعتبر التعاون والتنسيق الاسرائيلي – التركي في مجال المياه دليلاً واضحاً على مدى تقارب وتشابك المصالح والاهداف للجانبين ، ولان اسرائيل تعد دولة ذات قدرات متقدمة في مجال السياسة المائية ولها تجارب كثيرة في التعامل مع مصادر المياه . فقد اخذت بتقديم المساعدات الفنية والخبرات والتقنيات التكنولوجية في توفير المياه لتركيا ، وكان الهدف الاساسي للجانبين هو تقليص المياه عن دول الجوار (العراق وسوريا) ، فتم عام ١٩٨٩ إرسال بعثة تركية الى اسرائيل من اجل التنسيق في هذا الشأن . كما ارسلت اسرائيل وفداً من الخبراء والفنيين الى انقرة لتقديم خبراتهم في مجالات الامن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغذائي ، وتطهير التربة ، واستصلاح الاراضي ، وزراعة الموالح والخضروات ، وتربية المواشي (سرور، ٢٠٠٨ ، ص: ١٨٩) .

لم يقتصر التنسيق والتعاون بين تركيا واسرائيل على تبادل الخبرات بل ارتقى الى اعلى المستويات السياسية ، وذلك عندما طلبت (تل ابيب) رسمياً من (انقرة) تنفيذ وعودها السابقة بإمدادها بالمياه وادراجها ضمن مشروع انابيب السلام ، لذلك بدأت تركيا بالتفكير في نقل كميات كبيرة من المياه في صهاريج بلاستيكية ضخمة تنقل عبر البحر المتوسط كميات تقدر بحوالي (٢٥٠ – ٤٠٠) مليون م^{٣} سنوياً ، الا ان هذا العرض واجه صعوبات مالية ومشاكل فنية (سرور، ٢٠٠٨، ص: ١٩٠) .

سعت تركيا خلال حرب الخليج الثانية وبعدها الى كسب الدعم الاقليمي والدولي لاحياء مشروع انابيب السلام واخراجه الى حيز الوجود بعد ايقاف طرحه بسبب تكلفته العالية ، فطرح الرئيس التركي (أوزال) عام ١٩٩١ إقامة صندوق للتنمية الاقتصادية بهدف تمويل المشروع ، لكن معارضة عدد من الدول العربية لمشاركة اسرائيل ادت الى الغاء المشروع ، ثم عاد (أوزال) في نفس العام وطرح مشاركة اسرائيل في المشاريع المائية لتحقيق السلام في المنطقة (سبعاوي، ١٩٩٧، ص: ٣٠) .

توالت الاتصالات التركية – الاسرائيلية بشأن مشروع (انابيب السلام) ، حيث شهد العقد الاخير من القرن العشرين الكثير من اللقاءات بين المسؤولين من البلدين إلا ان هذا المشروع واجه العديد من المعوقات ومن ابرزها (سبعاوي، ١٩٩٧ ، ص: ٤٠) :

١- الكلفة العالية لهذا المشروع حيث تقدر تكلفة ري دونم واحد بنحو (١٠٠٠) دولار ، لذلك يعتبر هذا المشروع خيالياً .
٢- إن المياه التي ستتدفق من هذا المشروع لا تصب في مصب التنمية الاقتصادية للبلدان المستفيدة لانها لا تُستعمل في الري .
٣- قِصر اجل الفائدة التي قد يجنيها الطرف العربي من حصوله على مياه الشرب ، بسبب خشية الدول العربية من التحالف التركي – الاسرائيلي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- التشكيك في الجدوى الاقتصادية لمشروع انابيب السلام ، بالاضافة الى تشكيك الخبراء الاتراك في قدرة (انقرة) على توفير فائض المياه الصالحة للبيع .

بالرغم من صعوبة إقامة مشروع انابيب السلام الا ان المحاولات الاسرائيلية استمرت في سبيل الحصول على المياه من تركيا ، ففي نيسان ١٩٩٧ بحث السفير الاسرائيلي الاسبق في (انقرة) (غابي ليفي) مع وزيرة الخارجية التركية (تانسو تشيلر) مشروعاً تركياً لبيع فائض مياه نهر (منفجات) لاسرائيل ، من خلال ضخ المياه في انابيب برية عبر الاراضي السورية ، ثم دخولها الى شمال لبنان او شمال الاردن ، ومن ثم الى الاراضي الفلسطينية ، وفي عام ٢٠٠٥ تم الاتفاق بشكل نهائي بين تركيا واسرائيل على بيع مياه نهر (منفجات) لتل ابيب ، وذلك خلال زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الى اسرائيل بطرق بديلة (مركز الزيتونة، ٢٠١٠ ، ص: ٢٤) .

في عام ٢٠٠٨ كان من ابرز التطورات الاقتصادية إتفاق اسرائيل وتركيا على إنشاء خط انابيب من ميناء جيحان الى ميناء عسقلان في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وذلك لنقل النفط والغاز الطبيعي والكهرباء والمياه الى اسرائيل (مركز الزيتونة، ٢٠١٠ ، ص: ٢٧) ، إلا ان العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة ادى الى تراجع العلاقات بين الجانبين التركي والاسرائيلي ، وترافق ذلك مع غياب التنسيق وطرح قضايا المياه مجدداً ، وبقيت مشاريع المياه السابقة مجرد افكار الى حد كبير ، ولم تتعد مرحلة دراسة الجدوى بسبب تكاليفها الباهضة ، وحاجتها الى تسوية سلمية دائمة بين اسرائيل وجيرانها العرب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني :

محددات العلاقات التركية – الاسرائيلية .

يواجه صانع القرار في اي دولة محددات متنوعة يكون لها تأثير في قراراته التي يتخذها ، وتوجه سياساته نحو خيارات معينة من ضمن البدائل المتاحة امامه في سبيل تحقيق مصالح دولته وتوجهات سياستها الخارجية ، وتلعب هذه المحددات دوراً في تغير العلاقات الدولية من وقت لآخر، وفي العلاقات التركية – الاسرائيلية برزت مجموعة من المحددات والتي كان لها الاثر الاكبر في تحديد طبيعة واهداف هذه العلاقات ، وتراوحت هذه المحددات بين البيئة الداخلية لكل منهما ، مروراً بالمحددات الاقليمية ، وانتهاءاً بالمحددات الدولية .

ومن هنا يأتي هذا الفصل لتناول محددات العلاقات التركية – الاسرائيلية في ثلاثة مباحث هي :

المبحث الاول : المحددات الداخلية

المبحث الثاني : المحددات الاقليمية

المبحث الثالث : المحددات الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول

المحددات الداخلية

تلعب المحددات الداخلية دوراً كبيراً في علاقات الدول الخارجية وطبيعة توجهاتها ، حيث تؤثر في سياسات وادوار الدول وسلوكياتها مع بعضها البعض . فقد تؤدي الى تحقيق المصالح المشتركة ، او تؤدي الى تأزيم المواقف ونشوب الصراعات ، ومن هنا ثمة محددات واجهت العلاقات التركية – الاسرائيلية وأثّرت بشكل كبير في صياغة هذه العلاقات نظراً لاختلاف البيئة الداخلية لكل منهما .

وسيقتصر الحديث هنا على ثلاثة محددات هي : الاحزاب السياسية التركية ، والمؤسسة العسكرية التركية ، والاحزاب السياسية الاسرائيلية نظراً لاهمية هذه المحددات الثلاثة وخدمتها لموضوع الدراسة .

اولاً : الاحزاب السياسية التركية .

تعتبر الاحزاب السياسية في تركيا من اهم عناصر بيئتها الداخلية ، ومن القوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار وتوجيه سياساتها الخارجية ، لذلك تكتسب دراسة هذه الاحزاب اهمية كبيرة في سبيل فهم خصائص القيادة والنخبة السياسية وتوجهاتها واشكال علاقاتها الخارجية (معوض[٢٥] ، ١٩٩٨، ص: ٩٧) .

بعد تواري وجهة النظر السائدة في الماضي والتي كانت تعتبر الاحزاب مصدراً للإنقسام والتفكك السياسي ، ظهرت وجهة نظر جديدة ترى ان السياسة بطبيعتها معقدة ولا يمكن تنظيمها بغير الاحزاب ، ومن هنا فقد لعبت الاحزاب السياسية في تركيا وما زالت تلعب الدور المحوري في العملية السياسية ، وان كانت تعاني في بعض الاحيان من ممارسة الضغوط عليها ، بان يفرض عليها اتباع سياسات تتماشى مع العقيدة السياسية للدولة (تركي، ١٩٩٨ ، ص: ١٤٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شهدت تركيا منذ تأسيسها عام ١٩٢٣ حوالي (٢٠٠) حزب يمكن الاشارة الى ابرزها في الجدول التالي :

الجدول رقم (٦) يبين ابرز الاحزاب السياسية وتاريخ تأسيسها ورؤسائها وايدولوجيتها

الحزب	التأسيس	الرئيس	الايدولوجيا
اليسار الديمقراطي	١٤ / ١١ / ١٩٨٥	زكي سيزر	اشتراكي ديمقراطي ، قومي
العمل القومي	٩ / ٢ / ١٩٦٩	دولت بهجلي	محافظ ، قومي متطرف
الوطن الام	٢٠ / ٥ / ١٩٨٣	نسرين ناس	ليبرالي ، قومي
الطريق القويم	٢٣ / ٧ / ١٩٨٣	محمد آغار	ليبرالي ، قومي
السعادة	٢٣ / ٧ / ٢٠٠١	رجائي كوتان	محافظ ، إسلامي
العدالة والتنمية	١٤ / ٨ / ٢٠٠١	رجب طيب اردوغان	محافظ ، إسلامي
الشعب الجمهوري	٩ / ٩ / ١٩٢٣	دينيز بايكال	اشتراكي ديمقراطي ، قومي
الوحدة الكبرى	٢٩ / ١ / ١٩٩٣	محسن يازجي أوغلو	محافظ ، إسلامي
الحرية والتضامن	٢١ / ١ / ١٩٩٦	خيري كوزان أوغلو	إشتراكي
تركيا الديمقراطية	٧ / ١ / ١٩٩٧	يشار أوكويان	إشتراكي ، كردي
الليبرالي الديمقراطي	٢٦ / ٧ / ١٩٩٤	أمين سيرين	ليبرالي ، ديمقراطي
العمال الكردستاني	٢٧ / ١١ / ١٩٨٧	عبدالله اوجلان	ماركسي ، كردي
ديمقراطية الشعب	٢٤ / ٩ / ١٩٩٧	تونجير باكيرهان	اشتراكي ، كردي
الشعب الديمقراطي	١٥ / ١٢ / ١٩٩٩	محمد أوزغين	اشتراكي ، كردي
الحزب الشيوعي	٢٠ / ٧ / ٢٠٠٠	يالجين سيرت	ماركسي
الحزب الشيوعي في تركيا	١١ / ١١ / ٢٠٠١	أيدمير غولر	ماركسي
العمال الثوري الاشتراكي	٢٥ / ٤ / ١٩٩٧	شفيق ترقان	اشتراكي
العمال الاشتراكي	٩ / ٩ / ١٩٩٦	محمد إرغونون	اشتراكي
الشعب الاشتراكي الديمقراطي	٢٤ / ٥ / ٢٠٠٢	مراد قارايالجين	اشتراكي ، ديمقراطي
حزب الفضيلة	كانون الاول / ١٩٩٨	نجم الدين اربكان	محافظ اسلامي

المصدر : تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ب(محفوض، ٢٠٠٩ ، ص: ١٢٤)

وعند الحديث عن الاحزاب السياسية التركية كمحدد لعلاقاتها الخارجية وخاصة مع اسرائيل، فإن الحديث يتركز حول الاحزاب ذات الفلسفة الاسلامية، خصوصاً احزاب الرفاه، والفضيلة، والعدالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتنمية، وقبل تناول هذين الحزبين كمتغيرين في العلاقات التركية – الاسرائيلية لا بد من الحديث عن بدايات ظهور الحركات الاسلامية على الساحة التركية .

يمكن القول ان جذور التيارات والحركات الاسلامية ذات البعد الفكري تعود الى بدايات قيام الجمهورية التركية، حيث ظهرت في تلك الفترة بعض الحركات الدينية تحمل سمات التنظيم السياسي وتعمل بشكل سرّي ومنظم ، وكان هذا الظهور نتيجة سقوط الدولة العثمانية ونهاية الدور السياسي للإسلام ، وقيام (الحركة الكمالية *) باجراءات قمعية لاستئصال الدين من المجتمع، ألا ان هذا العمل السري ما لبث ان تحول الى عمل سياسي علني وبغطاء قانوني وشرعي ، بهدف الوصول الى السلطة بالطرق الديمقراطية المتوفرة (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ٥١-٥٢) .

ومع التحول الذي شهدته تركيا من نظام الحزب الواحد الذي ساد منذ تأسيس الدولة عام ١٩٢٣ الى نظام ديمقراطي تعددي في أواخر الاربعينيات من القرن الماضي ، برزت في الساحة السياسية والاجتماعية التركية صحوة دينية ، نتجت عن عوامل عدة لعل ابرزها الانفتاح السياسي وتنافس الاحزاب على اصوات العناصر الاسلامية ، وكان من نتائج هذه الصحوة نمو تنظيم سياسي اسلامي ساعد بدوره على خروج الاسلام من العزلة التي فرضها عليه (اتاتورك) وظهوره من جديد على الساحة التركية ، الامر الذي اعتبره البعض تهديداً لمبادئ الدولة العلمانية (شحاته، ١٩٩٨، ص: ١٥٣) ، وهو ما ادى الى نشوب ازمة سياسية داخلية تمثلت في صراع بين المؤسسة العسكرية والاحزاب العلمانية وبين التيارات والاحزاب الاسلامية .

ونمت مظاهر التدين في تسعينيات القرن الماضي نمواً كبيراً ، وعكست الانتخابات المحلية عام ١٩٩٤ والانتخابات النيابية ١٩٩٥ هذا النمو ، حيث حصل حزب الرفاه الاسلامي على (١٩,٧%) من الاصوات في انتخابات ١٩٩٤ ليمثل المركز الثالث فنال بذلك رئاسة بلديتي اسطنبول وانقرة في الانتخابات البلدية ، وفي الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥ حصل الحزب ايضاً

- نسبة الى كمال اتاتورك مؤسس الجمهورية التركية الحديثة ، والذي عمل على تجريد الجمهورية الحديثة من كل متعلقات الخلافة والسلطنة العثمانية ، فأنشأ تركيا الحديثة على اسس قومية وغربية وعلمانية مجردة من كل ما يربطها بتاريخها العثماني وماضيها الاسلامي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على اكبر نسبة من الاصوات وهي (٢١,٣%) و(١٥٨) مقعداً في البرلمان ، وفي عام ١٩٩٦ نجح رئيس الحزب (اربكان) بتشكيل إئتلاف حكومي مع حزب الطريق القويم ، ليكون (اربكان) بذلك اول زعيم اسلامي في تاريخ تركيا يتولى منصب رئيس الوزراء (شحاته، ١٩٩٨ ، ص: ١٥٦).

اثار نجاح حزب الرفاه مخاوف عديدة في داخل تركيا وخارجها بسبب توجهاته وقيمه الاسلامية، فكان هذا النجاح مصدر انزعاج لدى القوى العلمانية ممثلة بالاحزاب اليمينية واليسارية والمؤسسة العسكرية ورجال الاعمال ، اما في الخارج وتحديداً في اسرائيل فقد عبّرت (تل ابيب) عن قلقها البالغ إزاء مستقبل علاقاتها مع (انقرة) في ظل فوز حزب الرفاه ، خاصة في ضوء موقف الحزب وقيادته المعارضة لهذه العلاقات (معوض [م٢] ، ١٩٩٨ ، ص: ٥٧-٥٨) .

ان توجهات وطروحات حزب الرفاه دفعت المؤسسة العسكرية بان تلعب دوراً محورياً في ردع واضعاف الحزب عملاً باحكام الدستور باعتبار الجيش حامي العلمانية ، وهو ما فجّر ازمة سياسية حادة داخل تركيا عام ١٩٩٧ ، اضطر (اربكان) على إثرها ان يستقيل في حزيران ١٩٩٧ (تركي، ١٩٩٨، ص: ١٥٧) ، وفي كانون الثاني ١٩٩٨ اصدرت المحكمة الدستورية قراراً بحل الحزب وفرضت حظراً للقيام باي نشاط سياسي على زعيمه (اربكان) وعدد من قياداته البارزة لمدة خمس سنوات (حسن، ٢٠٠٦ ، ص: ١٨٥) .

بعد حل حزب الرفاه قامت مجموعة مؤلفة من (٣٣) عضواً من اعضاء الحزب بتأسيس حزب اسلامي آخر وهو حزب الفضيلة ، وعقد هذا الحزب اول مؤتمر له في تموز ١٩٩٩ ، إلا ان الانشقاقات المبكرة داخله دفعت الاسلاميين الى تأسيس حزب جديد ، وهو ما كان في آب ٢٠٠١ ، حيث أُعلن عن تاسيس حزب العدالة والتنمية بقيادة (رجب طيب اردوغان) ، وكان لمبادئ الحزب التي اعلنها الرئيس الحالي (اردوغان) والقائمة على محاربة الفقر والجوع في تركيا ، وتأييده للانضمام الى الاتحاد الاوروبي أثر كبير في فوز الحزب بالسلطة بعد إنتخابات تشرين الثاني ٢٠٠٢ (حسن،٢٠٠٦،ص: ١٩٥) .

منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة تبنت حكومته برنامجاً داخلياً للاصلاح السياسي والاقتصادي بهدف دعم جهود تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي ، الى جانب سياسة خارجية وصفت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالطموحة ، تهدف الى تطوير العلاقات مع دول الجوار . فبرزت اسس السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على النحو التالي (بوبوش، ٢٠١١ ، ص: ٤٢) :

١ – الموازنة بين تعزيز الحريات الداخلية ومواجهة اي اخطار امنية ، فكانت تركيا بذلك من البلدان القليلة التي نجحت في هذه المعادلة .

٢ – تصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لها ، ومن هنا ستخرج تركيا من كونها بلداً طرفاً له مشكلات متواصلة مع جيرانه ، وان كان ذلك قد تغير بعد حركة الاحتجاجات الشعبية العربية .

٣ – تطوير اسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية ، فبرزت تركيا إثر ذلك كجسر بين جهات عدة في النظام الدولي ، سواء على اساس سياسي او جغرافي .

٤ – سياسة خارجية متعددة الابعاد ترتبط بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى والمناطق الحيوية في العالم : آسيا – اوروبا ، اسلام – غرب ، اورواسيا – الاطلسي ، شمال – جنوب .

٥ – الانتقال الى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة ترتكز في تحركاتها في المنطقة على آليات رئيسية ثلاث هي :

أ- الخطاب المعتدل الذي يحترم الآخر ويخاطب العقل ويحافظ على التوازن المطلوب بين الحقوق المشروعة والموقف المبدئي من القضايا المطروحة .

ب-لعب دور الوسيط ، وهنا لا يسعى الدور التركي الى الزعامة بل الى ايجاد فضاء متماسك يؤمّن مصالحه .

ج-زيادة القوة الناعمة بهدف جعل تركيا نواة الدول الساعية للارتقاء اقليمياً دون انتهاج المنهج الصدامي .

وفقاً للسياسة الخارجية الجديدة لحكومة العدالة والتنمية فقد عملت الحكومة على تجاوز العوائق التي كانت تقف في طريق الانفتاح على المنطقة ، وبالتالي اقامت علاقات سليمة مع دول الاقليم، وطرحت مشروعات شاملة للمنطقة ، وفي الوقت نفسه كانت تعمل على الحيلولة دون تشكل تكتلات مضادة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحد من اثارة ردود الافعال من خلال تنويع علاقاتها ، ومن هنا استمر التعاون التركي – الاسرائيلي على الرغم من تعميق (انقرة) لعلاقاتها مع خصوم (تل ابيب) خاصة سوريا وايران والعراق وحركة حماس . بالاضافة الى التعاطف التركي مع الفلسطينيين وادانة سياسات اسرائيل ونقدها ، مقابل هذه السياسة حرصت اسرائيل على وضع الانتقادات التركية في إطار إختلاف وجهات النظر التي (لا تفسد للود قضية) ، واكدت (تل ابيب) انها عازمة على استمرار التحالف مع (انقرة) ، إلا انه مع مرور الوقت بدأت تتعالى في اسرائيل الاصوات المنددة بالموقف التركي خاصة من الاعتداء على غزة ، وظهرت ازمة تصريحات قائد القوات البرية الاسرائيلية (أفي مزراحي) التي انتقد فيها موقف (آردوغان) المندد بالعمليات العسكرية الاسرائيلية في قطاع غزة، ثم رفض اسرائيل السماح لوزير الخارجية التركي بزيارة غزة ، ومن ثم الاعتداء على اسطول الحرية ، وبطبيعة الحال لا تعني هذه التوترات الوصول الى درجة القطيعة بين الجانبين (بوبوش، ٢٠١١ ، ص:٥٤)

ثانياً : المؤسسة العسكرية التركية .

تعتبر الهواجس الامنية ميراث الامبراطورية العثمانية لتركيا ، حيث ورثت تركيا هذه الهواجس وتورثت معها ايضاً مؤسسة عسكرية تعد الاكثر تنظيماً منذ الامبراطورية العثمانية وحتى الدولة الحديثة ، فخاض الجيش التركي حروب التحرير الوطني في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، لذلك يعتبر الجيش نفسه ضامناً للدولة وحارساً للعلمانية (محفوض، ٢٠٠٩ ، ص: ١٢٦) .

لذلك لايوجد في الساحة التركية انفصال بين الجماعة المدنية والجماعة العسكرية ، فكلتا الجماعتين تنتظمان داخل الجهاز الحاكم ، إنطلاقاً من قاعدة اساسية تؤكد ان للجيش الدور الاساسي والرئيسي في حماية النظام ضد المخاطر الداخلية والخارجية . خاصة وان الجيش التركي يعتبر ثاني اكبر الجيوش من حيث العدد في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة (سلامة، ١٩٩٨ ، ص: ١٢٣) .

من هنا يمكن القول بان المؤسسة العسكرية التركية تعد من اقوى المؤسسات التركية ، حتى ان البعض وصفها بانها سلطة عليا فوق الدستور ومؤسسات الدولة الاخرى ، بما في ذلك الهيئات المنتخبة، وتعود اهمية هذه المؤسسة الى ما يلي (معوض [٢٥] ، ١٩٩٨ ، ص: ١١٧) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ – التنظيم الداخلي المُحكم لهذه المؤسسة ، وتمتعها باستقلالية كاملة في إختيار عناصرها القيادية ، ووضوح رؤيتها بشأن دورها والاهداف العليا للدولة .

٢ – قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب الدستور التركي ١٩٨٢ .

٣ – ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية .

مكنتّ المكانة الكبيرة للمؤسسة العسكرية على الساحة التركية الجيش من الهيمنة على السلطة والتحكم بها ، وإن كان احياناً من خلف ستار ، باعتباره مؤسسة لها إرثها وتقاليدها وطموحاتها ومصالحها ، وتبرز هذه الهيمنة في الانقلابات التي نفذها الجيش اعوام (١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠). بالاضافة الى شبه الانقلاب الرابع المقنّع عام ١٩٩٧ في عهد حكومة حزب الرفاه والذي تدارك زعيمه (نجم الدين اربكان) الموقف وقدّم استقالته (نور الدين، ١٩٩٨ ، ص: ٨١) .

ويلاحظ بان هناك نمط متشابه للانقلابات العسكرية التركية خاصة الثلاثة الاولى ، سواء من حيث الظروف او من حيث المبررات التي قدّمها الجيش ، فالسيناريو واحد ومتكرر يبدأ بتوجيه إنذار من قِبل الجيش الى رأس السلطة ويكون هذا الانذار مصحوباً بشروط معينة ، وفي حال عدم استجابة الحاكم يحدث الانقلاب ، فتشهد البلاد بعدها فترة محدودة لحكم الجيش يضع خلالها دستوراً، ثم يتراجع وتبدأ حياة برلمانية جديدة . ومن خلال تتبع الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا نجد ان هذه الانقلابات لم تفعل شيئاً سوى كبح جماح التطور وتنظيم العملية السياسية ، ويقع على المجتمع في كل مرة عبء إعادة تنظيم شؤونه، فتطور تركيا كان يصطدم مع ثقافة العسكر القائمة على تقسيم وحدة المجتمع ليبقى هو السيد (نور الدين، ٢٠٠٨ ، ص: ٥٨) .

يبرز أثر المؤسسة العسكرية باعتبارها جماعة مصالح في المجالين التاليين (معوض [م٢] ، ١٩٩٨ ، ص: ١١٨) :

١. دور هذه المؤسسة في خدمة مصالحها الذاتية سواء كانت هذه المصالح تتعلق بمزايا خاصة للعسكريين في مجالات الرواتب والاسكان وغيرها ، او تتعلق بضغوطها من اجل عدم ادخال اية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تخفيضات في الميزانية العسكرية ، ويلاحظ في هذا المجال ان تركيا احتلت عام ١٩٩٦ المرتبة السابعة بين اكبر مستوردي الاسلحة في العالم .

٢. ضغط المؤسسة على القيادة والنخبة الحاكمة سواء بشكل سافر او مقنّع بصدد مسائل معينة داخلية وخارجية تهم هذه المؤسسة ، فعلى المستوى الخارجي كان لموقف هذه المؤسسة المعارض لتدخل تركيا بشكل مباشر في ازمة الخليج الثانية ضمن قوات التحالف ضد العراق أثر في قطع الطريق امام الرئيس (اوزال) الذي كان متحمساً قبل الحرب للمشاركة بقوات برية وبحرية ، حيث كان (اوزال) يعتقد ان ان ذلك من شأنه خدمة مصالح تركيا ، الا ان ضغوط العسكريين الاتراك الشديدة ادت الى عدم ارسال هذه القوات الى منطقة الخليج ، اما على المستوى الداخلي فطالما عبّرت هذه المؤسسة عن قلقها وانزعاجها وفي احيان اخرى عن استعدادها لمواجهة اي تطورات داخلية قد تهدد مبادئ واسس الدولة العلمانية القائمة ، إنطلاقاً من كونها القوة الرئيسية التي يقع على عاتقها ضمان هذه المبادئ وحمايتها .

على مدى عقود من الزمن عمل الجيش والعلمانيون على منع اي نفوذ اسلامي حقيقي ، وبرز تصدي الجيش للاسلاميين كمهمة جديدة من مهام المؤسسة العسكرية منذ اواسط الثمانينيات ، حيث حارب الجيش اي دلائل ومؤشرات لتكّون بؤر او خلايا اسلامية من داخله ، فكان المجلس الاعلى العسكري يحرص بشكل دائم على إقالة كل العسكريين الذين يشتبه في ميولهم الاسلامية ، إلا ان الصدام الفعلي بين الجيش والاسلاميين بدأ بعد وصول حزب الرفاه الى السلطة ، حيث نظر العسكر الى هذه الحكومة بانها تشكل تهديداً للنظام السياسي التركي ، وتحاول تغيير هذا النظام الديمقراطي العلماني ، فبدأ الجيش بممارسة ضغوطاً على (اربكان) ، وبذل كل جهده لتنفيذ إنقلاب هادئ ضده ، واستخدم الجيش السيناريو المعتاد بان قدّم عشرين مطلباً لاربكان ، الا ان الاخير وادراكاً منه لتطور الامور وموازين القوى قدّم استقالته في حزيران ١٩٩٧ (سلامة، ١٩٩٨ ، ص: ١٢٥-١٢٦) .

اما فيما يتعلق بحزب العدالة والتنمية فقد حرص مؤسسوه على إعتماد خطاب براغماتي ومتصالح مع المؤسسة العسكرية والجمهورية الاتاتوركية ، وقدموا برنامجاً انتخابياً يوازن بين المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية ، بشكل يضمن لهم البقاء والخروج من دائرة الصراع مع الجيش، وذلك من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال إعادة هيكلة الشعارات والاسماء ، والانتقال بالحزب من دائرة الشعار الديني الى دائرة اليمين المحافظ ، ومن البعد الايديولوجي الاسلامي الى البعد الاسلامي الوطني ، حيث اعلن (عبدالله غول) بان العدالة والتنمية ليس حزباً دينياً ، وانما حزب اوروبي محافظ ، اي ان الحزب كان حريصاً على خلع صفة الاسلامي عنه ، وعدم مواجهة الجيش والعلمانيين بالشعارات والافكار الاسلامية ، وانما بالمطالب الدولية المتضمنة الاصلاحات السياسية والديمقراطية ، ولكن بوجود مرجعية اسلامية (العزاوي، ٢٠١٣، ص: ١٠٧) .

لقد استطاع (رجب طيب اردوغان) وحزبه العدالة والتنمية إختراق الجدار السميك الذي كان يحيط بالدولة والمجتمع التركي ويقف ضد التغيير فيها ، فوصفت اجراءاته بانها ثورة صامتة حلت محل الثورة الناطقة الاتاتوركية ، واذا كانت ثورة اتاتورك نقضاً لاسس النظام الاسلامي العثماني فإن ثورة العدالة والتنمية هي نقض للاسس الاتاتوركية والتي لم تعد تتلائم مع متطلبات النظام الاوروبي القائمة على الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان (نور الدين، ٢٠٠٨ ، ص: ٥٨).

ابتداء من عام ٢٠٠٣ وبعد استقرارها في السلطة ، اصدرت حكومة اردوغان جملة من القوانين الجديدة المتفقة مع (معايير كوبنهاجن *) والهادفة الى إعادة هيكلة المؤسسات التركية تمهيداً لتأهيل البلاد سياسياً لعضوية الاتحاد الاوروبي ، ووعدت بتعديل القانون الذي يمنع المقالين العسكريين بسبب الاشتباه بميولهم الاسلامية من الطعن واستئناف تلك القرارات ، وفي عام ٢٠٠٤ نجح الحزب في ادخال بعض الاصلاحات القانونية لتحجيم دور العسكر في الحياة السياسية ، من خلال اعادة بناء مجلس الامن القومي المُهيمن عليه من المؤسسة العسكرية ، ووفقاً لذلك اصبح مجلس الامن القومي لجنة استشارية (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ١٠٩-١١٠) . وفي ظل استمرار التوتر بين حكومة اردوغان والمؤسسة العسكرية وجه مدعي عام مدينة (فان)

- هي الشروط التي وضعها الاتحاد الاوروبي في قمته التي عقدها عام ١٩٩٣ لقبول العضوية فيه ، وتشترط على الدول المرشحة للانضمام للاتحاد ان تتعهد بضمان القانون والديمقراطية وحقوق الانسان وحماية الاقليات ، وان تتمتع الدول ايضاً باقتصاد سوق مستقر ، وان تتكيف مع قانون الاتحاد الاوروبي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ادعاءاً في احداث عنف عرقية وقعت في مدينة (شمدينلي) التركية عام ٢٠٠٥ على قائد القوات البرية (ياسر بايوكانيت) ، متهماً اياه والقادة العسكريين المحليين بثلاث تهم ، **الاولى** انه الفّ عصابات مسلحة خارج القانون ، **والثانية** انه استخدم اوراقاً ووثائق مزورة ، **والثالثة** بانه استخدم سلطته الرسمية لاغراض سيئة ، وقد اتخذت هذه القضية طابعاً خطيراً . الامر الذي دفع رئيس الاركان للذهاب الى (اردوغان) واعرب له عن إنزعاج الجيش مما يجري ، معتبراً ان محاولات تمزيق المؤسسة العسكرية وصلت الى الذروة (نور الدين، ٢٠٠٨ ، ص: ٥٨-٥٩) .

شهدت العلاقات بين الجيش وحكومة اردوغان إنتكاسة جديدة ، ووصلت الى ذروتها عندما قام العسكر باستبدال قائد هيئة الاركان بقائد القوات البرية (بايوكانيت) ، حيث شنت الحكومة حملة واسعة لمنع تعيينه لكونه من اصول يهودية ، ولقيامه بالتأثير على سير التحقيق في احداث (شمدينلي)، ولكن تم تثبيته في منصبه بعد الحصول على البراءة ، ثم وصل التصعيد مداه بين العدالة والتنمية وبين العلمانيين والعسكر عندما حذر الجيش في ايلول ٢٠٠٦ (قُبيل الانتخابات) من الخطر الاسلامي الذي يهدد تركيا وعلمانيتها ، ومع ذلك فقد عاد حزب العدالة والتنمية وسجل نصراً جديداً على القوى العلمانية والمؤسسة العسكرية ، بفوزه الحاسم بالانتخابات التي أُجريت في ٢٢ تموز ٢٠٠٧ ، ما مكّن (عبدالله غول) وهو الرجل الثاني في الحزب من رئاسة الجمهورية التركية (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ١١٠) .

خلاصة القول ان اردوغان استغل الحلم التركي في الالتحاق بالنادي الاوروبي ، فقام بمجموعة اصلاحات وتعديلات دستورية كان الهدف منها تقليص دور الجيش في الحياة السياسية وتخفيف حدة العداء للدين والاقليات العرقية .

ثالثاً : الاحزاب السياسية الاسرائيلية .

بسبب رضا الشارع الاسرائيلي على العلاقات بين بلاده وتركيا يمكن القول ان المحددات التي تؤثر في العلاقات بين الجانبين هي اكثر على الجانب التركي منه على الجانب الاسرائيلي ، وفي هذا المجال اقتصرت المحددات الداخلية الاسرائيلية على الاحزاب السياسية فيها نظراً لاهميتها في موضوع الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تعتبر الاحزاب السياسية الاسرائيلية احدى القوى الغير رسمية ، وان جاز التعبير مؤسسات مجتمع مدني التي تشارك المؤسسات الرسمية للدولة في رسم السياسات العامة وصنع القرار السياسي، وتقوم الحياة السياسية في اسرائيل على العديد من الاحزاب السياسية إضافة الى مكونات اخرى ، وقد اعتاد الدارسون للشأن الاسرائيلي على تصنيف هذه الاحزاب الى احزاب يسارية واحزاب يمينية واحزاب دينية إعتماداً على منطلقاتها الايديولوجية ، الا انه لا يمكن القطع بصحة هذا التصنيف لان اكثرية الاحزاب السياسية الاسرائيلية تشترك في ايديولوجية واحدة هي الايديولوجية الصهيونية ، ولها هدف واحد كان قبل العام ١٩٤٨ إقامة دولة يهودية في فلسطين من خلال طرد سكانها الاصليين وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم ، وبعد العام ١٩٤٨ اصبح الهدف الحفاظ على أمن اسرائيل ، وابقاء طابعها اليهودي (ماضي، ١٩٩٩ ، ص: ١٣٢) .

على الرغم من ارتباط الاحزاب السياسية بالايديولوجيا الصهيونية (باستثناء الاحزاب المعادية للصهيونية والاحزاب العربية) إلا ان هذه الاحزاب تختلف إختلافاً كبيراً في فهمها للصهيونية ، وهذا الامر يعتبر انعكاساً طبيعياً للتنوع داخل المجتمع الصهيوني ، وتبرز هنا (الصهيونية التنقيحية*) ، والصهيونية الدينية ، إضافة الى ذلك فإن المجتمع الاسرائيلي منقسم ايديولوجياً وفق اسس دينية ، ويظهر ذلك من خلال الخلاف بين الاحزاب الدينية والاحزاب العلمانية حول الشكل الذي يجب ان تصبح عليه دولة اسرائيل ، فالاحزاب الدينية تسعى لان تكون هذه الدولة دولة يهودية تحكمها الشريعة اليهودية، اما العلمانيون فيرون انه ليس هناك اي دور للدين في الحياة العامة او السياسية ، بالاضافة الى هذه التصنيفات فإن اليهود ينقسمون من الناحية العرقية وفقاً للبلاد التي هاجروا منها (الجندي، ٢٠١١ ، ص: ٤١) .

يمكن القول ان تقسيم الاحزاب السياسية في اسرائيل يقوم وفق تصنيفات مختلفة باختلاف القضايا التي تعرّفها هذه التصنيفات ، والسبب في ذلك هو الانقسامات المختلفة داخل المجتمع الاسرائيلي ، حيث اصبحت الاحزاب تمثيلاً معقداً لهذه الانقسامات ، فقد تمثل الاحزاب اتجاهات سياسية

---

* أسسها الصهيوني البولندي زائيف جابوتينسكي في باريس وتُغلّب الجانب القومي على الجانب الديني، كما تؤكد على ان العنف وسيلة للتعامل مع الفلسطينيين ، وهي ذات توجهات ليبرالية رأسمالية .،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

او اتجاهات دينية ، او مصالح المهاجرين الجدد ، او مصالح بعض الجماعات .

وبالرغم من تعدد التصنيفات الا ان جل الاحزاب الاسرائيلية تشترك في عدد من السمات ابرزها (غوانمة، ١٩٩٥ ، ص: ١١٨-١١٩):

١ – الاعداد الكبيرة لهذه الاحزاب ، ويعود ذلك في الغالب الى عمليات الانشقاق والانقسام التي تكثر من دورة انتخابية الى اخرى ، وبرغم هذه الانشقاقات يبقى الهدف الاساسي لها واحد وهو خلق دولة ومجتمع جديدين ، وما هذا الانقسام الا نتيجة تنافسها وصراعها مع بعض لاقتسام الغنائم .

٢ – تعكس هذه الاحزاب المتعددة حال المجتمع الاسرائيلي المكون من جماعات وفئات مختلفة الاصول العرقية واللغوية ، والمليء بالتناقضات والاختلافات المذهبية والدينية . كما تعكس صورة الحركة الصهيونية التي جمعت شتات المذاهب التي انتشرت بين الجماعات اليهودية حول هدف واحد.

٣ – جميع الاحزاب نشأت خارج فلسطين قبل اعلان الدولة الاسرائيلية عام ١٩٤٨ ، باستثناء الاحزاب العربية والحزب الشيوعي ، ومنذ ذلك الوقت لم يظهر اي حزب جديد ، وانما الذي يحدث هو انشقاق وانقسام او تحالف داخل تلك الاحزاب الموجودة كما هو الحال في انقسام حزب الليكود الى حزب الليكود وحزب كاديما المنبثق عنه .

٤ – تسعى هذه الاحزاب الى تصحيح نواة المجتمع الاسرائيلي الصهيوني في المستقبل من خلال إقامة القواعد والمؤسسات والمستوطنات ، اي ان هذه الاحزاب لا تُعبر عن افكار ومبادئ متناقضة لان اكثرها تشترك في الايمان بايديولوجية واحده وهي الايديولوجية الصهيونية ، وما الاختلاف بينها الا في سبل تحقيق هذه الايديولوجية او في احسن الاحوال يكون طفيفاً يمكن احتواءه .

٥ – تركز السلطة داخل هذه الاحزاب في يد قادتها بشكل مركزي ، والسبب في ذلك هو انتماء الشخص الى حزبه ، والذي يؤدي الى ابراز دور هؤلاء القادة ، وينقسم الحزب هنا الى نخبة تتزعمه، واعضاء منتسبين عليهم تنفيذ قرارات القادة وتعليماتهم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦ – على الرغم من ان جميع هذه الاحزاب عقائدية وبعضها علمانية او دينية ، إلا انها تتناسى الخلافات العقائدية وتجمدها عشية تشكيل الحكومات الائتلافية ، بهدف ضمان ولاء هذه الاحزاب ، ومن جهة اخرى بهدف الحصول على اعظم منافع سياسية ممكنة .

ونتيجة لتعدد الاحزاب الاسرائيلية واختلاف تصنيفاتها والتي تتطلب الاحاطة بها دراسة منفصلة، فان التركيز سيكون هنا على تصنيف هذه الاحزاب بين علمانية ودينية ، وذلك لتوحيد المعيار بين الاحزاب السياسية التركية والاحزاب السياسية الاسرئيلية .

تعود جذور الصراع العلماني – الديني في اسرائيل الى اوائل القرن الثامن عشر ، إثر قيام حركة التنوير بازاحة الدين اليهودي من موقعه كمحدد رئيسي لمسألة الانتماء اليهودي ، وفي أواخر القرن التاسع عشر ظهرت الصهيونية وجذبت قطاعاً كبيراً من اليهود العلمانيين ، في حين عارضها القطاع الاكبر من المتدينين ، الا انه مع نجاح الصهيونية في اقامة دولة اسرائيل تقلصت المعارضة الدينية ، وشاركت الاحزاب الدينية في الحكومات الاسرائيلية المتتالية بغية تحقيق مطالبها الدينية وحماية مصالحها، ومع مرور الوقت تصاعدت قوة التيار الديني ، وتجلى ذلك في حصول هذا التيار على (٢٣) مقعداً من مقاعد (الكنيست*) في انتخابات ١٩٩٦ ، وارجع البعض هذا النجاح للتيار الديني الى التنسيق غير المسبوق فيما بينها (علي، ١٩٩٩ ، ص: ٢٤-٢٥) . ويدور الصراع العلماني – الديني على الساحة الاسرائيلية حول قضيتين محوريتين هما (علي، ١٩٩٩ ، ص: ٢٧) :

١ – الهوية :

يسعى التيار الديني الى فرض الطبيعة الدينية على مختلف نواحي الحياة العامة في اسرائيل، ابتداءً بتعريف من هو اليهودي ، وصولاً الى قانون الاحوال الشخصية وقانون الاثار وصلاحيات المحكمة العليا ، وحرمة ايام السبت والاعياد الدينية وغيرها ، حيث يؤدي الحاخامات دوراً بارزاً في هذا

---

* هو البرلمان الإسرائيلي حيث يتركز فيه عمل التشريع ومراقبة الحكومة الإسرائيلية .عدد نواب الكنيست ١٢٠ نائبًا، ينتمي كل منهم إلى حزب مسجل ويعمل ممثلا لهذا الحزب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجال ، باعتبار انهم مقدسون وكلماتهم لا تقبل المناقشة ،

اما التيارات العلمانية فتهدف الى تعزيز طبيعة الدولة المدنية كدولة قوانين وضعية ، والفصل بين الدين والدولة ، وقَصر سلطة الحاخامات على الشؤون الدينية فقط . ومن وجهة النظر الاسرائيلية يكتسب الصراع على الهوية خطورة بالغة من حيث حدته وازمات الشرعية والهوية والتكامل التي يعنيها . فقد ترتب على ذلك ان بعض الاحزاب الدينية وعلى رأسها حزب (شاس *) لا تعتد الا بما تصدره مجالسها الدينية العليا من قرارات ، وتأتي مشاركتها في العملية السياسية بما ينسجم وسياساتها الدينية .

٢ – تسوية الصراع العربي – الاسرائيلي :

تنقسم الاحزاب الاسرائيلية حول قضايا الصراع العربي – الاسرائيلي والعلاقات مع العالم العربي بين مؤيد ومعارض ، وقد كشفت الدراسات ان هناك علاقة عكسية بين درجة التدين اليهودي والاستعداد للانسحاب من الاراضي المحتلة ، حيث تبين انه لا يوجد احد من جمهور الحريدم (وهم اكثر اليهود تشدداً) يؤيد فكرة التنازل عن الاراضي المحتلة ، في حين بلغت نسبة المؤيدين للتنازل (١٠%) في القطاع الديني القومي ، وبلغت (٥٠%) في اوساط العلمانيين ، وان نسبة من يؤيدون مسيرة (اوسلو) من الحريدم لا تتجاوز (٩%) ، وتبلغ (٢٤%) لدى المتدينين الاخرين، و(٥٦%) لدى العلمانيين .

وفيما يتعلق بالخارطة الحزبية الاسرائيلية خلال فترة الدراسة فيمكن الحديث عن ثلاثة احزاب رئيسية برزت في المشهد السياسي الاسرائيلي هي الليكود والعمل وكاديما .

حيث دخل المشهد السياسي والحزبي في اسرائيل القرن الجديد وهو يمتاز بديناميكية وتفاعلات كثيرة بسبب الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني ، والاسرائيلي – العربي ، وتعريف الدولة باليهودية والصهيونية ، وامتاز هذا المشهد بوجود حزبين كبيرين متنافسين هما الليكود (ويمثل اليمين) ، و العمل (ويمثل اليسار) ، وفي ظل هذا التنافس بين الحزبين جرت الانتخابات للكنيست في عام ٢٠٠٣ ،

---

* هو حزب ديني ارثوذكسي متطرف تأسس عام ١٩٨٤ ، ويمثل الشريحة المتدينة الشرقية اليهودية في اسرائيل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخاضتها (٢٧) قائمة انتخابية تتنافس على مقاعد الكنيست ال (١٢٠) ، وحصل فيها حزب الليكود على (٤٠) مقعداً ، اما العمل فحصل على (١٩) مقعداً ، فيما تقاسمت الاحزاب الاخرى المقاعد الباقية ، وقد كان لنتيجة هذه الانتخابات انعكاساتها الكبيرة على المشهد السياسي الاسرائيلي ، حيث اصبح اليمين (ممثلاً بالليكود) يشكل مركز الثقل والدفع في الساحة الاسرائيلية (امارة، ٢٠٠٥ ، ص: ٧٥) .

بعد فوزه الساحق في الانتخابات أثار حزب الليكود جملة من القضايا ، لعل اهمها القضية الامنية ومهمة اسرائيل في محاربة الارهاب ، وانتظار الشريك الفلسطيني لبدء المفاوضات معه ، لذلك عمل رئيس الوزراء الاسبق (شارون) على الغاء الشرعية عن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات (امارة، ٢٠٠٥ ، ص: ٧٧) .

شهد العام ٢٠٠٥ تغييرات طرأت على النظام الحزبي في اسرائيل وهو ما جعل الاسرائيليين يقفون امام حيرة اختيار الحزب المناسب ، ففي ذلك العام هزم القائد العمالي (عمير بيرتس) السياسي المخضرم (شمعون بيريس) في الانتخابات الداخلية لرئاسة حزب العمل ، وقد خلق هذا الفوز في البداية زخماً عند الاسرائيليين ، فكان من نتائج احد استطلاعات الرأي انه لو اجريت انتخابات في ذلك الوقت لحصل حزب العمل على (٢٨) مقعداً في الكنيست ، الا انه سرعان ما انخفض التأييد الشعبي ووصل عدد المقاعد المتوقعة الى (١٩) مقعداً . كما رأى عدد كبير من الاسرائيليين ان (بيرتس) اضعف الحزب منذ انتخابه لانه فشل في لعب دور القائد القادر على إحداث التغيير (اغبارية، ٢٠٠٦، ص: ٨٢) .

اما الحدث الآخر الذي شهده العام ٢٠٠٥ فهو تأسيس حزب (كاديما) في تشرين الثاني من ذلك العام ، حيث شكّل نجاح (عمير بيرتس) في انتخابات زعامة حزب العمل ثورة عارمة في مسيرة التاريخ السياسي الاسرائيلي ، فاستغل ذلك شارون (بعد انسحابه من حزب الليكود) واعلن عن تأسيس حزب (كاديما) ، ليجني ثمار توجه اغلب الاسرائيليين نحو الوسط ، اي ان تأسيس حزب كديما كان محاولة من (شارون) لملء الفراغ بين اليمين واليسار ، وفي الاوساط الاسرائيلية مثلت اقامة هذا الحزب ظاهرة غريبة ، وذلك بسبب اقامته بين عشية وضحاها دون مقدمات ، ودون ايديولوجية ايضاً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما انه لايوجد تجانس بين اعضاءه ، فمنهم من ليس له تجربة في الحياة السياسية، ومنهم من لا يمثل فئة ذات مصلحة معينة داخل اسرائيل ، واعتبرتهم هذه الاوساط بانهم افراد ومجموعات ستظهر تناقضاتهم في منعطفات خلافية ، الا ان كديما خالف جميع التوقعات ، فسرعان ما اصبح الحزب الاول على الساحة الاسرائيلية ، واخذ يعبّر عن مكانته المركزية بالتفوق في انتخابات الكنيست في اذار ٢٠٠٦ على الاحزاب المنافسة ، ومن ثم الامساك بدفة الحكم في اسرائيل (اغبارية، ٢٠٠٦ ، ص: ٨٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :

المحددات الاقليمية .

تبرز البيئة الاقليمية لكل من تركيا واسرائيل كعامل مؤثر على صانع القرار لسياستيهما الخارجية، حيث أثرت علاقات البلدين مع دول الاقليم في صياغة علاقاتهما الخارجية بخاصة مع بعضهما البعض ، فأخذت تركيا من جانبها بسياسات متوازنة في علاقاتها مع هذه الدول واسرائيل ، بهدف تخفيض القيود المتحكمة بسياساتها الخارجية .

وفي هذا المبحث سيتم تحديد الاطراف الاقليمية المؤثرة في العلاقات التركية – الاسرائيلية في ايران والدول العربية .

اولاً : ايران .

تمتعت العلاقات الايرانية مع كل من تركيا واسرائيل قبل الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ بقدر عالٍ من الوفاق، حيث كانت ايران الى جانب تركيا من اوائل الدول الاسلامية التي اعترفت باسرائيل ، وذلك بسبب علاقاتها بالغرب . اما اسرائيل فقد كانت ترى في ايران احدى الدول التي تنفذ من خلالها سياسة الاطراف التي كانت تتضمن اقامة علاقات مع ثلاث دول تمثل الجوار العربي (تركيا ، ايران ، اثيوبيا) ، واستخدام هذه الدول كقواعد تنطلق منها اسرائيل لضرب العرب (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٩٣) .

استمرت هذه العلاقات الثلاثية بين تركيا وايران واسرائيل حتى اطاحت الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ بالشاه (محمد رضا بهلوي) الموالي للغرب ، وكان من آثار هذه الثورة ان اصبحت العلاقات الايرانية – التركية شديدة البرودة . كما بدا العداء ظاهرياً واضحاً بين ايران الجديدة واسرائيل ، فشعرت كل من اسرائيل وتركيا بالخطر الايراني بعد صعود الاسلاميين الى السلطة ، ومحاولة طهران تصدير الثورة الى الخارج ، اما ايران فقد سعت منذ نجاح الثورة الى انتهاج سياسة معادية لاسرائيل . كما نظرت الى تركيا على انها النموذج العلماني المتحالف مع الغرب الذي كان الشاه يقلده (روبنس،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٩٣ ، ص: ٩٣) ، ومن هنا كانت سياسة احتواء ايران احد العوامل الاقليمية التي ساهمت في التقارب التركي – الاسرائيلي .

على الرغم من الفتور الذي شهدته العلاقات التركية – الايرانية الا ان تركيا نجحت خلال الحرب العراقية – الايرانية في البقاء على مسافة كبيرة جداً من الحياد بين البلدين . كما اصبحت متنفساً تجارياً للجانبين المتحاربين ، ولم تقف عند ذلك بل حاولت الدبلوماسية التركية اكثر من مرة التوسط لانهاء الحرب الا انها فشلت في ذلك (نور الدين، ٢٠١٠ ، ص: ٥١) .

وتخلل هذه الفترة محاولات من الجانبين التركي والايراني لتجنب التشنج في العلاقات بينهما ، فعقد الجانبان العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والامنية ، الا ان نشاطات المنظمات المعارضة في البلدين كانت تقف عائقاً امام تطور هذه العلاقات ، بسبب تبادل الاتهامات بينهما حول دعم كل منهما لنشاطات المتمردين في البلد الآخر ، فتركيا اتهمت ايران بدعم الحركات الاسلامية والعلوية التركية وانها تقوم بتدريب الألاف من عناصر هذه الحركات على الاراضي الايرانية ، اما ايران فقد اتهمت تركيا بدعم منظمة مجاهدي خلق الايرانية (معوض [م٢] ، ١٩٩٨ ، ص: ٢١٨) .

واظهرت ايران اعتراضها على النظام العلماني في تركيا وترجمت ذلك عندما اقامت علاقات جيدة مع التيارات الاسلامية في عهد حكومة (اربكان) ١٩٩٦ ، وعندما وصل حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام ٢٠٠٢ أثار هذا الوصول الاسلامي سرور ايران . خاصة في ظل السياسات الجديدة التي اتبعها الحزب في تعزيز التواصل والتعاون مع محيطه العربي والاسلامي ، ومواقفه المؤيدة للقضية الفلسطينية ، وانتقاداته المتواصلة للمارسات الاسرائيلية تجاه العرب والمسلمين (نور الدين، ٢٠١٠ ، ص: ٥٢) .

وقد شهدت العلاقات التركية – الايرانية منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة تطوراً كبيراً ، انعكس على المجالات السياسية والاقتصادية والامنية ، ويمكن القول ان هذا التقارب بين البلدين يعود للعوامل التالية (نور الدين، ٢٠١٠ ، ص: ٥٥) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ – توازن الرعب الذي حكم العلاقات بين البلدين وجعلهما دولتين جارتين لا تتقاتلان ، ولكنهما في الوقت نفسه لا تتحالفان ، فمجرد وجود هذا العامل الموروث منذ العام (١٦٣٩ *) يعتبر في مقاييس العلاقات الدولية إستثنائياً وايجابياً .

٢ – خطر النزعة الانفصالية الكردية الذي يواجه الجانبين في اراضيهما . خاصة في ظل اتصال التواجد الكردي بين حدودهما ، لذلك ولمواجهة هذا الخطر دخلت تركيا وايران في تنسيق امني وعسكري ، لاسيما ضد حزب العمال الكردستاني ، فكانت القوات الايرانية تلاحق افراد الحزب المتسللين الى اراضيها هرباً من القوات التركية .

٣ – رفض البلدين المشترك لأي تدخلات خارجية في شؤون المنطقة ، وهو ما عبّر عنه المسؤولون في البلدين اكثر من مرة ، وفي هذا المجال يرى رئيس الوزراء التركي (اردوغان) ان علاقات البلدين الجيدة تعتبر عامل استقرار في المنطقة التي تخرّبها التدخلات الخارجية .

٤ – سعي تركيا لأن تكون ممراً لأنابيب الطاقة لنقل النفط والغاز الطبيعي من دول الجوار وخاصة ايران الى الاسواق الاوروبية .

بالرغم من هذا التقارب إلا ان الرؤية التركية لايران في ظل حكومة العدالة والتنمية لا تختلف كثيراً عن الحكومات التي سبقتها والتي كانت تنظر الى ايران على انها دولة قومية كبيرة ومهمة ، ويجب ادارة العلاقات معها على اساس استخدام القوة الناعمة وليس المواجهة ، لذلك استمرت حالة التنافس التي حكمت علاقات البلدين عبر التاريخ ، واعتمدت تركيا في سياستها تجاه ايران على ركائز ثلاث تتجسد في تأمين الطاقة والتعاون الاقتصادي ، والتنسيق في المسائل الامنية، واخيراً التنافس على النفوذ الاقليمي (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ٢٢٨-٢٢٩) .

وعند الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وجدت ايران أفقاً جديدة في المنطقة العربية ،

---

* ابرمت في عام ١٦٣٩ معاهدة زهاب بين تركيا وايران لتنهي عقود من المواجهات والحروب بين البلدين ، ووفقاً لهذه المعاهدة تم تثبيت حدود البلدين واعتراف كل منهما بالاخرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فظهر موقفها القائم على قاعدة التحالف والتخالف في هذه الفترة . خاصة بعد صمتها إزاء القرارات المتوالية الصادرة عن مجلس الامن ضد العراق ، ومع هزيمة العراق تخلصت ايران من عدوين لدودين ، الاول حركة طالبان في افغانستان والتي تعتبر العدو المذهبي لها ، والرئيس العراقي الراحل صدام حسين العدو الرئيسي لايران ، وتعزز موقفها اكثر عندما جاءت في البلدين نظم موالية لها مذهبياً وسياسياً ، فأخذت ايران بالتوسع وظهر ذلك واضحاً بعد تصعيد الرئيس الايراني (نجاد) من سياسته القائمة على مبدأ محو اسرائيل * ، وتهديدها بتوجيه ضربة قاسمة لها اذا هاجمت ايران ، بالاضافة الى دعمه لحركة حماس وحزب الله وسوريا ، فأدت هذه المواقف في السياسة الايرانية الى تعميق روابطها مع الدول العربية (الحضرمي، ٢٠١٤ ، ص: ٧٧) .

مع تصاعد التحدي الايراني المتمثل في تزايد نفوذها وتنامي دورها في المنطقة ظهرت الرغبة الملحة لتحقيق نوع من التوازن في المنطقة . خاصة بعد تعنت طهران في قضية احتلال الجزر الاماراتية الثلاث ، ورفضها كل محاولات الحل السلمية التي طُرحت من قبل القوى الاقليمية والدولية . بالرغم من ان هذا الخلاف لم يؤثر على التبادلات التجارية بين ايران والامارات صاحبة القضية ، اذ ان حجم التجارة البينية بين البلدين اكبر من حجمها بين الامارات واي دولة عربية اخرى، حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين ايران والامارات العربية (١٣,٥) مليار دولار عام ٢٠١٣، لذلك وجدت الدول العربية في تركيا وسيلة لتحييد القوة الايرانية في المنطقة . خاصة بعد ظهور تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية كفاعل اساسي ورئيسي على الساحة الاقليمية والدولية ، فاستغلت انقرة هذا الوضع لتحقيق هدفها في توسيع نفوذها وهيمنتها على المنطقة ، ومحاولة منها للحيلولة دون انهيار معادلة التوازن في المنطقة ، وذلك انطلاقاً من سياسة التنافس بين (انقرة) و(طهران) (زريقات وابو حمدي، ٢٠١١ ، ص: ٣٠٠) .

- الا ان موقع (نجاد) في هيكل النظام السياسي الايراني لا يمنحه صلاحيات تمكّنه من نقل ما يقول الى ارض الواقع لان الامر في النهاية منوط بمجلس صياغة الدستور والمرشد الروحي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذن يمكن القول بان العلاقات التركية – الايرانية ومهما تطورت تبقى محكومة بمجموعة من العوامل التي لايمكن التغاضي عنها وهي (نور الدين، ٢٠١٠ ، ص: ٥٢) :

١ – ان النظام السياسي العلماني في تركيا يتعارض بالكامل مع الطبيعة الدينية للنظام الايراني ، وقد خلق ذلك اشكالات كثيرة .

٢ – الصراع العلماني – الاسلامي في تركيا كان يثير اشكالات في علاقاتها مع ايران في عهد الحكومات العلمانية المتشددة .

٣ – باعتبار تركيا عضواً في حلف شمال الاطلسي فهي ملزمة بالتقيد بقراراته اذا كانت بالاجماع ، وتقع توجهات هذا الحلف السياسية والامنية والعسكرية على طرفي نقيض مع التوجهات الايرانية .

٤ – ان تطلع تركيا لعضوية الاتحاد الاوروبي يتطلب منها شروط ومقتضيات ويفرض عليها ضوابط معينة في تحركاتها تجاه ايران .

٥ – لتركيا علاقات واسعة مع اسرائيل في جميع المجالات ، وعلى الرغم من وصول الاسلاميين الى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ وظهور توترات جديدة بينهما بسبب القضية الفلسطينية ، الا ان العلاقات الثنائية لا تزال تحافظ على الكثير من عناصرها .

٦ – ان مواقف ايران الدينية والايديولوجية المتناقضة مع مواقف الغرب وسياساته في المنطقة تضع تركيا ذات العلاقات الوثيقة مع الغرب في دائرة الحرج والارتباك في اي مشهد من مشاهد هذا التناقض بين ايران والغرب او بين ايران واسرائيل .

عندما بدأ ملف البرنامج النووي بالحضور في اجندة القوى الكبرى ومجلس الامن حرصت تركيا على التعامل مع هذا الملف وفقاً لسياستها الجديدة القائمة على اساس عدم الانحياز الى اي محور ، وبالرغم من ذلك فقد حظيت ايران في هذا الجانب باهتمام اضافي من القيادة التركية ، فتركيا قيّمت البرنامج النووي الايراني من عدة زوايا ، **الاولى** انتابها قلق من ان يؤدي توصل ايران لصنع اسلحة نووية الى ظهور سباق تسلح جديد يؤدي الى الاخلال بالتوازن بين دول المنطقة ، **الثانية** ان تركيا تعتبر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حصول ايران على السلاح النووي عاملاً مهماً يقوي موقفها الثنائي في التنافس على القضايا غير المعلن بينهما ، **والثالثة** تفادت تركيا منذ بدء الازمة الوقوف الى جانب الولايات المتحدة بالمعنى التام (اوغور، ٢٠١٠ ، ص: ٢٣٥) .

تجسد الموقف التركي في استخدامها لغة متوازنة تؤكد ان قضية البرنامج النووي الايراني لا يمكن ان تُحل الا بالحوار وبالوسائل السلمية ، وتقول ان النشاطات النووية الايرانية ذات اهداف سلمية وان من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية وانتاجها للاغراض السلمية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهنا يظهر القلق التركي من احتمال توجيه الضغوط المطبقة على ايران عليها ذاتها لانها سعت في السنوات الاخيرة للاستفادة من التكنولوجيا النووية . كما ان تركيا كانت تعترض على سياسة الكيل بمكيالين في المنطقة بخصوص هذا الموضوع ، لذلك ايدت العرض الذي تقدمت به سوريا للامم المتحدة والهادف الى اخلاء منطقة الشرق الاوسط من الاسلحة النووية والذي يستهدف في الاساس اسرائيل ، وظهر الموقف التركي واضحاً عندما اعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها للدخول في حوار مع ايران حول ملف الاخيرة النووي ، حيث اعربت شخصيات تركية مهمة وعلى رأسها رئيس الدولة الحالي (اردوغان) عن استعدادها للعب دور الوسيط بين الجانبين (اوغور، ٢٠١٠ ، ص: ٢٣٦) .

اما الموقف الاسرائيلي من البرنامج النووي الايراني فقد جاء متضارباً مع الموقف التركي ، حيث ارادت (تل ابيب) توجيه ضربة عسكرية من قبلها الى ايران كما ضربت من قبل المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ ، والموقع السوري في (دير الزور) عام ٢٠٠٧ ، او بضرب ايران من قِبل الولايات المتحدة والمعسكر الغربي حتى تحافظ (اسرائيل) على تفوقها الاستراتيجي بان تكون هي الدولة الوحيدة التي تمتلك القوة النووية في المنطقة ، وان كان ذلك عملياً يعتبر عملية صعبة ومعقدة وقد لا تتعدى التهديد (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٩٦) .

ثانياً : العلاقات التركية – العربية .

اعطت الجغرافية السياسية لتركيا بعد انتهاء الحرب الباردة دوراً جديداً استثمرته القيادة السياسية التركية في توجهاتها وسياساتها الخارجية تجاه المنطقة العربية ، فكان للبعد الجغرافي (الجيوبولتيكي)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمجاليه المكاني وما يتضمنه من حدود واقتصاد وامن ، والديمغرافي وما يشمله من تداخل وامتداد سكاني واقليات ، دور في العلاقات التركية – العربية . كما ظهرت المياه كاحدى اهم القضايا التي لها دور في توطيد او توتر العلاقات (السرحان، ٢٠١٣ ، ص: ٢٢٥-٢٢٦) .

وقبل الحديث عن العلاقات التركية – العربية خلال فترة الدراسة لا بد من اعطاء نبذة عن تطورها ، فالعلاقات التركية العربية تعود الى اكثر من (١٣٠٠) عام ، وتحديداً الى فترة الفتوحات الاسلامية ، ومنذ ذلك الحين ارتبط العرب مع الاتراك بوشائج التاريخ والثقافة ، وبعد انتقال الخلافة العباسية الى الدولة العثمانية احتلت الاخيرة موقع القيادة في العالم الاسلامي لقرون متلاحقة ، وحكمت اجزاء كبيرة من الوطن العربي (اللباد، ٢٠١٠ ، ص: ٢١٣) .

ومع قيام الجمهورية التركية الجديدة عام ١٩٢٣ انشغل الجانبان التركي والعربي بتنظيم امورهما الداخلية ، وكان لتوجه تركيا الى الغرب في تلك الفترة دور في افتراق السبل بين الجانبين ، حيث توالت الانتقادات العربية للتوجه العلماني في تركيا وخروجها من دائرة الانتماء الاسلامي ، وبعد اعتراف تركيا باسرائيل عام ١٩٤٩ وانضمام الاولى لحلف الاطلسي وتأسيسها لحلف بغداد عام ١٩٥٥ توترت العلاقات العربية – التركية ، وفي سبعينيات القرن الماضي سعت انقرة الى تمتين علاقاتها مع مختلف الدول العربية وخاصة دول الخليج النفطية ، ثم وسّعت دائرة علاقاتها مع العالم الاسلامي ، فانضمت الى منظمة المؤتمر الاسلامي ، الا انه ونتيجة لعدة متغيرات اقليمية ودولية عادت تركيا الى وضع سياستها الخارجية في اطار المعسكر الغربي ، ولعل اهم هذه المتغيرات هو تراجع اسعار النفط ، وبعد ذلك ادت حرب الخليج الثانية الى احياء دور تركيا الاقليمي الذي غاب عنها منذ غياب الدولة العثمانية (الكيلاني، ١٩٩٦ ، ص: ٢٤-٢٩) .

عندما تولى (نجم الدين اربكان) رئاسة الوزراء في تركيا انتعشت الآمال بتحسن العلاقات التركية – العربية ، بسبب الخلفية الايديولوجية الاسلامية التي تبناها هو وحزبه الرفاه الاسلامي ، الا ان الانقلاب الذي اطاح بالحزب عام ١٩٩٧ وحظر رموزه من العمل السياسي بدد الآمال ، وادى الى ابتعاد تركيا عن الشرق الاوسط ، وتوجهها الى الغرب من جديد (اللباد، ٢٠١٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في عام ٢٠٠٢ وتعزيزه لحضوره السياسي والقانوني والمعنوي في المجتمع التركي بدأ يظهر ميل تركي للاهتمام بالشرق الاوسط وقضاياه ، وبدا ذلك واضحاً في اسس السياسة الخارجية التركية الجديدة القائمة على تصفير المشاكل مع الجوار واقامة علاقات مع دول المنطقة وعلى رأسها الدول العربية . فقد شهدت هذه الفترة اشارات لسياسة شرقية تجاه العالم العربي واستمرارها وتطورها .

وفي هذا الاطار يمكن الحديث عن اهم الحاجات التي تريدها تركيا من المنطقة العربية (الحمد، ٢٠١٢ ، ص: ٣٩) :

١. التعاون الاقتصادي على مختلف المستويات خاصة مع دول الخليج ومصر .
٢. توفير العمق الاستراتيجي والاسلامي للمشروع التركي الدولي ، واستثماره في دعم اقتصادها وعلاقاتها الدولية والاقليمية .
٣. المشاركة في تحمّل مسؤولية القضايا الكبرى لتكون (تركيا) لاعباً إقليمياً ودولياً مهماً ، ودولة صانعة للسلام والامن في المنطقة .
٤. تحجيم دور ايران ونفوذها في العراق وبعض دول الخليج ، وتوفير بديل لها في التعامل مع قوى (الممانعة والمقاومة) .
٥. مشاركة ايران بالدور الريادي في دعم المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي ، خاصة بعد ان حظيت بثقة حركة حماس .
٦. استخدام نفوذها وقوتها الاقليمية كورقة قوة وتأثير على وضعها مع الدول الاوروبية وعلى الصعيد الدولي .

وعلى الجانب الآخر يمكن القول بان للعرب حاجات وطروحات في بناء علاقات مع تركيا لعل اهمها (الحمد، ٢٠١٢ ، ص: ٤٠) :

١- مساندة قضاياهم الدولية ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية .
٢- استقطاب الاستثمارات التركية في المنطقة العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الاستفادة من الخبرات الصناعية والاقتصادية التركية الناجحة .

٤- تخفيض علاقات تركيا مع اسرائيل لصالح علاقاتها مع العرب .

٥- المساعدة في منع استفراد ايران بالقوة الاقليمية الكبرى في المنطقة ، بخاصة في الخليج .

وفي اطار الحديث عن العلاقات التركية – العربية لا بد من الاشارة الى بعض المحددات التي تحكم هذه العلاقات ، ولعل اهمها المحددات السياسية المرتبطة بدور تركيا الاقليمي والدولي ، والمحددات الجيوسياسية والتي كانت سبباً في النزاعات بين الجانبين ، حيث كانت هذه النزاعات تقوم في الاساس على الحدود والمياه والاقليات ، ومن خلال النظر الى طبيعة المشاكل المرتبطة بالبيئة الجغرافية المجاورة لتركيا يمكن القول ان النزاعات العربية – التركية في هذا الميدان تقتصر على دولتين عربيتين هما العراق وسوريا ، لذلك سنتناول العلاقات بين تركيا وهاتين الدولتين في ظل حكومة العدالة والتنمية على النحو التالي :

١ – العراق :

تعتبر مسألة الحفاظ على أمن العراق احد الشواغل الرئيسية للسياسة الخارجية التركية ، خاصة الحفاظ على وحدة ارضه واقليمه ، بسبب الخوف التركي من انتقال النزعة الاستقلالية للاكراد في تركيا إذا ما حصل اكراد العراق على استقلالهم الرسمي . بالاضافة الى الاهمية الاقتصادية والتجارية الكبيرة للعراق بالنسبة لتركيا (بوبوش، ٢٠١١ ، ص: ٤٥) .

لذلك تمثلت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢ باتخاذ الحزب موقفاً واضحاً في مواجهة التهديدات الامريكية للعراق ، يرتكز في الاساس على محاولة منع الحرب عليه من خلال ايجاد حل سلمي للازمة القائمة بين العراق والولايات المتحدة ، وذلك عن طريق حث العراق على التعاون مع المفتشين الدوليين للتخلص من اسلحة الدمار الشامل التي تزعم امريكا بأن العراق يمتلكها ، وفي تلك الفترة قام رئيس الحكومة التركية (عبدالله غول) بزيارات مكوكية الى بعض البلدان العربية بهدف منع توجيه ضربة عسكرية للعراق ، ومؤكداً في الوقت نفسه ان بلاده ترفض اي مساهمة او مشاركة في العمل العسكري الامريكي ضد العراق ، الا انه عندما ايقنت تركيا ان الحرب على العراق لا يمكن تلافيها اعلنت عن استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة بما يحقق لتركيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصالحها والتي حددتها بمجموعة من المطالب الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، فتم إثر ذلك الاتفاق على نشر (٧٠) الف عسكري تركي في شمال العراق من دون المشاركة الفعلية في العمليات العسكرية (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ١٩٦-١٩٧) .

بالرغم من التفاؤل الامريكي بحكومة العدالة والتنمية الجديدة ، وتوقع واشنطن بان تكون انقرة احد اللاعبين العسكريين الرئيسيين في الحرب على العراق ، الا ان البرلمان التركي الذي يسيطر عليه نواب حزب العدالة والتنمية رفض في اذار ٢٠٠٣ اي مشاركة عسكرية تركية في الحرب ، وذلك لاعتبارات عدة ، اهمها سعي تركيا لتشكيل موقف عربي واقليمي يمنع خيار الحرب ، وتصاعد المعارضة الشعبية التركية ضد الحرب الامريكية على العراق . بالاضافة الى رغبة الحزب بان يكون موقف تركيا قريباً في الجوهر من الموقف الاوروبي الرافض للحرب والذي قادته فرنسا والمانيا ، وذلك بهدف تقريب المسافة باتجاه الاتحاد الاوروبي (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ١٩٨) .

عندما قامت الحرب الامريكية على العراق اثارت اصداؤها ردود افعال تركية ، اتخذت شكل الخوف على كيانها في منطقة الشرق الاوسط . كما تنبهت الى المخططات الاسرائيلية لتقسيم العراق بهدف اقامة اسرائيل الكبرى من النيل الى نهر الفرات في قالب امني واقتصادي وليس بالضرورة وجودياً ، ومن هنا ركّزت تركيا جهودها على الوقوف في وجه تنفيذ المخطط الامريكي الاسرائيلي الذي يهدد كيان تركيا ، ويجعل الازمة الكردية عقبة امام الاستقرار التركي ، مما ادى الى زيادة حدة التوتر في العلاقات التركية – الاسرائيلية (ابو الحسن، ٢٠٠٩ ، ص: ٦٨) .

اتخذت تركيا عدة خطوات بهدف الحفاظ على امن العراق ، كقيامها بدور وُصف بانه ايجابي ونشط في العراق من خلال زيادة مستوى التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين ، وتقديم اقتراحات مؤقتة لادماج اكراد العراق في النظام السياسي العراقي . بالاضافة الى سعي تركيا الى خفض الاحتقانات الداخلية بين الطوائف المختلفة في العراق ، وعلى الجانب الآخر ، رأى العراق ان تركيا تمثل حليفاً وشريكاً سياسياً قادراً على إعادة بناء الاقتصاد العراقي ، لا سيما البنية التحتية ، بالاضافة الى اهمية تركيا المتمثلة بقدرتها على تأمين خطوط تصدير الطاقة ومساراتها ، وان ساءت العلاقات فيما بعد (بوبوش، ٢٠١١ ، ص: ٤٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ – سوريا :

شهدت العلاقات التركية – السورية مراحل وتحولات عديدة وتوترات وصلت ذروتها خلال الازمة بين البلدين عام ١٩٨٨ ، بسبب اتهام انقرة لدمشق بدعم حزب العمال الكردستاني ، هذا بالاضافة الى اختلاف الجانبين حول علاقات تركيا مع الولايات المتحدة واسرائيل ، الا ان اتفاق (أضنة) الامني عام ١٩٩٨ شكل نقطة تحول رئيسية في مسار العلاقة بين الجانبين ، حيث تحولت العلاقة من ذروة التوتر الى نقطة التقارب المتسارع (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ٢٠٦) .

ومن مظاهر التقارب التركي – السوري في بدايات القرن الجديد حضور الرئيس التركي السابق (احمد نجدت سيزر) جنازة الرئيس السوري الراحل (حافظ الاسد) في حزيران ٢٠٠٠ ، وهو ما مثّل الرغبة التركية في فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين ، وتوُجت هذه العلاقات بتوقيع الجانبين لاتفاقية التعاون العسكري في صيف عام ٢٠٠٢ ، والتي أعُتبرت احد الردود ضد المشروع الصهيوني القائم على توتير العلاقات التركية – العربية ، والتركية – السورية خصوصاً (الحضرمي، ٢٠١٤ ، ص: ٦٥) .

وفتح وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة آفاقاً جديدة للعلاقات التركية – السورية ، وادى تصويت البرلمان التركي ضد دخول انقرة الحرب على بغداد الى تحسين العلاقات التركية – السورية تحسناً كبيراً ، حيث اعتقد الرئيس السوري (بشار الاسد) انه بالامكان الاعتماد على تركيا لعرقلة المشاريع الامريكية الهادفة الى اعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للشرق الاوسط وفقاً لهويات طائفية واثنية وعشائرية ، لكن ما لبثت ان انهارت تلك العلاقات فيما بعد (فايسباخ واكيم ، ٢٠١٤، ص: ١٧٨-١٧٩) .

ويعتبر العام ٢٠٠٤ عاماً تاريخياً للعلاقات التركية – السورية ، حيث شكّلت زيارة الرئيس السوري (بشار الاسد) الى تركيا في كانون الثاني من ذلك العام علامة فارقة ومحطة استثنائية في تاريخ العلاقات بين البلدين في مرحلة اعادة رسم التوازنات الاقليمية ، التي اختلفت بعد الاحتلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الامريكي للعراق ، وتمخضت هذه الزيارة عن توقيع ثلاث اتفاقيات هي اتفاقية منع الازدواج الضريبي، واتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار ، واتفاقية البروتوكول السياحي (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ٢٠٧) .

يمكن القول ان النهج التقاربي بين تركيا وسوريا اصبح احد المكونات الاساسية للاستراتيجية التركية في الشرق الاوسط ، وتظهر ابرز دلالات التقارب من خلال استجابة سوريا للنداءات التركية والتعاون بينهما في استئصال حزب العمال الكردستاني ، وايضاً من خلال تزايد مستوى التجارة والاستثمارات بينهما ، وتخفيف حدة المشكلات المشتركة. خاصة في قضية المياه . بالاضافة الى محاولات تركيا لفتح قنوات اتصال جديدة بين سوريا واوروبا ، وقيام انقرة بدور الوسيط الغير مباشر بين دمشق وتل ابيب في العام ٢٠٠٨ (بوبوش، ٢٠١١ ، ص: ٤٨) .

اما سوريا فبالرغم من انها تعلم ان نجاح الوساطة التركية سيجعل الاخيرة تقترب من هدفها المتمثل في قيادة المنطقة ، الا ان دمشق ستكون في هذه الحالة قد حصلت على الجولان المحتل . كما تعلم سوريا ان بدء مفاوضاتها مع اسرائيل سيؤدي الى تراجع التحالف مع ايران على سلم اهتمامات صانع القرار السوري ، وهو ما سيصب في مصلحة تركيا التي تتواجه في معادلة صفرية مع ايران في المنطقة ، بان تصل انقرة الى انهاء التنافس على قيادة المنطقة لصالحها (اللباد، ٢٠١٠ ، ص: ٢٢٢-٢٢٣) .

خلاصة القول ان هناك عوامل عديدة ادت الى التنافر والتجاذب في العلاقات العربية – التركية لعقود طويلة ، فكانت السياسة الدولية الغربية والصهيونية والنزاعات العرقية والمصلحية على الحدود والمياه من دوافع التنافر بين الجانبين ، وكانت عوامل الدين والتاريخ والجغرافيا والاقتصاد والامن المشترك دوافع تقارب وتفاعل ايجابي في ظل حكومة اسلامية تسعى الى اقامة علاقات طيبة مع الجوار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : الموقف التركي من الاحتجاجات الشعبية العربية .

تعتبر الحركات الاحتجاجية الشعبية العربية التي انطلقت من تونس أواخر العام ٢٠١٠ وانتقلت الى مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا إنقلاباً ثورياً في العلاقة بين المجتمع والسلطة ، اسقط حاجز الخوف الشعبي من الانظمة السياسية العربية ، وكان لهذه الاحتجاجات أثار تخطت حدودها المكانية في دولها الى دول المنطقة ، حتى وصلت الى القوى الاقليمية والدولية ، وقد تفاوتت ردود الافعال الدولية إزاء تلك الحركات ، فمنهم من كان مؤيداً ومنهم من عارضها ، وفيما يتعلق بالموقف التركي . فقد وضعت تلك الحركات تركيا في واجهة الاحداث ، وكانت بمثابة اختباراً صعباً وتحدٍ كبيرٍ للسياسة الخارجية التركية ، فتحولت تركيا بفضل تحركاتها وتفاعلاتها حيال القضايا العربية الى طرف رئيسي وفاعل مركزي على مسرح الاحداث في المنطقة .

لقد تفاجأت تركيا بالحركات الاحتجاجية العربية ، حيث جاءت تلك الاحتجاجات في وقت بنت فيه تركيا علاقات طيبة مع الدول العربية من خلال سياساتها القائمة على التعاون وحل الخلافات وتعزيز العلاقات ، وتمثل اول رد فعل تركي في رؤيتها بان التحول في الدول العربية باتجاه الديمقراطية هو امر ضروري ومطلب شعبي ، وهي تساند تلك الشعوب ، ولكنها في نفس الوقت تؤيد الانتقال السلمي للسلطة دون اي تدخلات خارجية ، لان هذه التدخلات ستنعكس على تركيا نفسها بسبب التنوع الداخلي فيها ، في اشارة الى الاكراد ومطالبهم في حقوقهم ، بالاضافة الى الطائفة العلوية والتي يتجاوز عدد الذين ينتمون اليها (١١) مليون نسمة، حيث يرى الاتراك ان تقسيم سوريا سيجر الى اقامة دولة علوية قد يكون مسيحيوا سوريا جزءاً منهان وسيكون مكان هاتين الدولتين (الكردية والعلوية) على معظم الحدود التركية – السورية الحالية، كما تمثلت الرؤية التركية في ان حالة عدم الاستقرار في المنطقة قد تؤدي الى تقويض سياستها الخارجية واستراتيجيتها القائمة على تحقيق الامن والاستقرار في الاقليم (البرصان، ٢٠١٣ ، ص: ١٦٤) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يلي استعراض للمواقف التركية إزاء بعض الحركات الاحتجاجية :

١ – الثورة التونسية :

تعتبر هذه الثورة بداية الثورات العربية ، وهي ثورة شعبية اندلعت في ١٧ كانون الاول ٢٠١٠ تضامناً مع الشاب (محمد البوعزيزي) الذي اشعل النار في نفسه بعد خلاف مع السلطات المحلية بشأن بيع الخضروات ، وجاء الموقف التركي إثر اندلاع هذه الثورة متمثلاً في دعوة رئيس الوزراء التركي (اردوغان) الرئيس التونسي (زين العابدين) لتلبية مطالب الشعب والتنحي عن السلطة ، وبعد سقوط نظام (زين العابدين) اعلنت انقرة دعمها للثورة التونسية ، وعملت على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي الجديد ذي الطابع الاسلامي ، حيث شهدت هذه الفترة زيارة للرئيس التركي (غول) لتونس ، وفي تشرين الاول ٢٠١١ فاز حزب النهضة في الانتخابات البرلمانية التونسية ، واعلن زعيم الحزب (راشد الغنوشي) ان بلاده تتبنى نموذج حزب العدالة والتنمية المتمثل بالاعتدال والانفتاح السياسي والتنمية الاقتصادية (البرصان، ٢٠١٣ ، ص: ١٦٥).

٢ – الثورة المصرية :

وقفت تركيا الى جانب الشعب المصري منذ ان انطلقت ثورتهم في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ ، وذلك لان انقرة راهنت مبكراً على نجاح تلك الثورة ، فخاطر رئيس الوزراء التركي (اردوغان) بالعلاقات مع نظام (مبارك) عندما طلب منه التنحي عند رغبة الشعب .

ويرى مختصون ان العلاقات المصرية – التركية اخذت منحى جديداً بعد ثورة (٢٥ يناير)، ويدل على ذلك ما جاء في خطاب الرئيس المصري (محمد مرسي) في ايلول ٢٠١٢ في انقرة خلال احتفالات حزب العدالة والتنمية بذكرى تأسيسه ، حيث اكد مرسي على اهمية زيادة التعاون والانفتاح في العلاقات بين البلدين كخطوة اساسية في التحول الاستراتيجي . كما اعُتبرت هذه الثورة سبباً رئيسياً في تدعيم العلاقات بين البلدين والتي تعتبرها مصر بانها علاقات متكاملة وليست متنافسة، ويمثل مجلس التعاون الاستراتيجي التركي – المصري الذي وضع لمساته الاخيرة كل من رئيس الوزراء المصري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(عصام شرف) ووزير الخارجية التركي (احمد داوود اوغلو) في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٢ ، إشارة الى بدء فصل جديد من العلاقات بين البلدين (الحضرمي، ٢٠١٤ ، ص: ١٢٥) .

وعندما قام الجيش المصري بعزل الرئيس (مرسي) من منصبه في ٣ تموز ٢٠١٣ شهدت العلاقات المصرية – التركية توتراً حاداً ، وتمثل الموقف التركي من هذه الخطوة في اصرار رئيس الوزراء التركي (اردوغان) على وصف ما جرى بانه انقلاب عسكري . كما عملت انقرة في ١٥ آب ٢٠١٣ على استدعاء سفيرها لدى القاهرة للتشاور وذلك بعد ادانتها لما اعتبرته تعسفاً في استخدام القوة من قبل الامن المصري ، وهو ما قابلته الخارجية المصرية بالمثل عندما استدعت سفيرها في انقرة في اليوم التالي ، ولم تكتف تركيا بذلك بل دعت الاسرة الدولية وفي مقدمتها مجلس الامن وجامعة الدول العربية الى وقف ما وصفته بالمجزرة في مصر (الحضرمي، ٢٠١٤ ، ص: ١٣٢-١٣٣) .

٣ – الثورة الليبية :

في بدايات الثورة الليبية وقفت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وليبيا والعلاقات الشخصية بين (اردوغان) و (القذافي) عائقاً امام اتخاذ تركيا لموقف مشابه لما كان عليه تجاه مصر وتونس ، فلم يدع اردوغان القذافي الى التنحي بل اكتفى بمطالبته باجراء انتخابات نيابية ورئاسية يستطيع القذافي المشاركة فيها ، وجاء بعد ذلك الموقف التركي الآخر المعارض لفرض منطقة حظر جوي ، الا ان المظاهرات التي شهدتها (بنغازي) دفعت اردوغان لتغيير موقفه ، وطرح خطة تتضمن ايجاد منطقة امنة من اجل المساعدات من البحر ، ووقف إطلاق النار ، والمفاوضات بين المعارضة والحكومة يطرح فيها احتمال تنحي القذافي ، ولكن في النهاية وإنطلاقاً من مصالح تركيا تحولت سياستها للتدخل ودعم الثورة الليبية ، وفي هذا الاطار منح البرلمان التركي الحكومة رخصة تخولها صلاحية اصدار تعليمات للجيش بالتدخل العسكري في ليبيا بهدف المساهمة مع القوات الدولية في تحقيق الامن والاستقرار هناك ، وهو ما كان عندما تدخلت تركيا في العمليات الانسانية والطبية والاغاثة ، بعد سقوط نظام القذافي قام اردوغان بزيارة الى ليبيا فلقي ترحيباً كبيراً من المجلس الوطني الانتقالي والشعب الليبي ، وقدم مساعدة فورية ب (٣٠٠) مليون دولار امريكي (البرصان، ٢٠١٣ ، ص: ١٦٧) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤ – الثورة السورية :

كان الحفاظ على امن واستقرار سوريا الهدف الاساسي لتركيا عندما بدأت الاحتجاجات الشعبية السورية ، بسبب ارتباط الامن التركي بأمن سوريا . خاصة وان البلدين يرتبطان بحدود طويلة ترتب عليها تداخلاً عرقياً يتمثل في الاكراد والطائفة العلوية ، لذلك تمثل الموقف التركي في بدايات الازمة بطلب انقرة من حكومة الاسد بالقيام بالاصلاحات حتى تبقى سوريا مستقرة (البرصان، ٢٠١٣ ، ص: ١٦٧) .

الا ان استمرار الازمة السورية وما شهدته من تطورات خطرة ادت الى تغير الموقف التركي المبدأي ، فتعرضت العلاقات التركية – السورية الى نكسة قوية اعادتها الى ما كانت عليه قبل وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام ٢٠٠٢ ، فعندما شعرت تركيا بالمخاطر والتأثيرات السلبية للحركة الاحتجاجية في سوريا على الامن التركي الداخلي تحول موقفها ، واصبحت تنادي بالتغيير والاصلاح واقرار التعددية السياسية لتحقيق التحول الديمقراطي ، والابتعاد عن استخدام العنف ، وبرزت الخشية التركية من نتائج الوضع في سوريا وتحوله الى حرب اهلية ومذهبية وما يؤديه ذلك من تأثير على الوضع في تركيا ، فنصحت الحكومة التركية القيادة الكردية في اقليم كردستان باقناع اكراد سوريا بعدم المشاركة في الاحتجاجات لان ذلك سيقود الى صراع عربي – كردي ، ومن هنا فقد التزم الاكراد في سوريا بالهدوء والحياد ، لكن تصاعد الاحتجاجات وتزايد عدد الضحايا ادى الى تصاعد المواقف التركية الضاغطة ، واحتضنت انقرة المعارضة السورية وحركة الاخوان المسلمين ، وهو ما دعا الكثيرين الى الاعتقاد بان تركيا مستعدة لقبول نظام بديل للاسد يكون الاخوان المسلمون الركيزة الرئيسية فيه ، وتأسيس حكومة سورية شبيهة بحكومة العدالة والتنمية (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ٢٠٨- ٢٠٩) .

مع تفاقم الوضع على الساحة السورية وفي ظل غياب اي بوادر لانفراج الازمة وانهاء الصراع المستمر هناك قادت تركيا حملة دولية واسعة ضد النظام السوري وضد الرئيس الاسد شخصياً ، متهمة اياه بالمماطلة ، ومشككة في مصداقيته . كما بدأت بالتصدي المباشر لكل سياساته ، حتى وصل الامر الى طلبها نشر صواريخ على حدودها مع سوريا ، ويمكن القول بان القرارات التركية هذه تنطلق من الدوافع التالية (الحضرمي، ٢٠١٤ ، ص: ١٢٠-١٢٢) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ – تطور الموقف التركي في ظل الازمة السورية تطوراً كبيراً . خاصة عندما اعتبرت انقرة ان الازمة السورية تحولت من شأن داخلي سوري الى شأن داخلي تركي ، وتأكيدها على ان استمرار الوضع في سوريا سيكبد تركيا خسائر أكبر مما تتحملها وعلى اكثر من صعيد .

ب – عانت تركيا من ازمة انقسام بين اتجاهين ، الاول : النظام السوري الذي لا ترغب في اتخاذ اي اجراءات وتدابير قاسية ضده ، والثاني : عدم مقدرتها على المساومة على هذا النظام خاصة وانها باتت في مواجهة إرادة دولية لها اهداف متعددة ، وبالرغم من ذلك فقد بقيت تركيا تدعو الى عدم تدويل الازمة السورية كما حصل في ليبيا .

ج – خشية تركيا من ان يؤدي الوضع القائم في سوريا الى تقسيم هذا البلد ، الامر الذي يترتب عليه اثار بالغة في الملف الكردي الذي يعتبر من الملفات المهمة والخطرة بالنسبة لانقرة .

د – محاولة انقرة ان لا تقع تحت الضغط الشعبي التركي المطالب بتصعيد موقفها المعادي للنظام السوري .

هـ – تشكل الحدود المتداخلة والترابط بين الشعبين في البلدين معطيات جعلت تركيا تتخوف من ان يؤدي تفاقم الازمة الى اغراقها باللاجئين وانتفاضة علوية داخلها ، وبالتالي انتقال المشكلة السورية الى الاراضي التركية ، ولمواجهة ذلك عملت انقرة من خلال الهلال الاحمر التركي على اقامة مخيمات داخل اراضيها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :

المحددات الدولية .

كما كان للبيئة الاقليمية أثرها ودورها في العلاقات التركية – الاسرائيلية فإن للبيئة الدولية دورها كمحدد لهذه العلاقات . خاصة عند الحديث عن الدول ذات المكانة العالمية ، وصاحبة التأثير على العالم باسره وعلى علاقات تركيا باسرائيل على وجه الخصوص ، وتجدر الاشارة الى ان هذه المحددات كان لها التأثير الاكبر على الجانب التركي ، لان علاقة اسرائيل مع هذه الدول لم تكن عائقاً في وجه العلاقات الاسرئيلية – التركية ، بل كانت داعماً لها في كثير من الاحيان .

وسيقتصر الحديث في هذا المبحث على الولايات المتحدة ، والاتحاد الاوروبي ، وروسيا الاتحادية ، كونها الدول الاكثر تأثيراً في هذا المجال .

اولاً : الولايات المتحدة الامريكية .

تعود العلاقات الفعلية بين تركيا والولايات المتحدة الى اربعينيات القرن الماضي وتحديداً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وقد قامت هذه العلاقات منذ نشأتها على تعاون وثيق في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية ، وذلك بسبب إدراك امريكا للأهمية الاستراتيجية لتركيا في المنطقة ، ومن هنا اصبحت (انقرة) الى جانب (تل ابيب) اكبر حلفاء واشنطن في المنطقة ، وعندما بدأ خوف تركيا من المطامع السوفيتية في اراضيها ، وبدأ معه التوجه الاتاتوركي للغرب وانسلاخه عن الشرق ، استغلت الولايات المتحدة ذلك ودفعت تركيا للاعتراف باسرائيل عام ١٩٤٩ مقابل الانضمام للمعسكر الغربي ، وكانت بذلك اول دولة اسلامية تعترف بالكيان الصهيوني (اسرائيل) . كما يرى البعض ان انضمام تركيا لحلف الاطلسي عام ١٩٥٢ كان مكافأة لها لاعترافها باسرائيل ولحمايتها من المد الشيوعي، بالاضافة الى مشاركة تركيا بالحرب الكورية، وبذلك كان للولايات المتحدة الدور الاكبر في دفع وتيرة العلاقات بين اسرائيل وتركيا الى الامام (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٥٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاضافة الى البعد الجيواستراتيجي لتركيا والمتمثل بوظيفتها القائمة على الوقوف في وجه التقدم السوفييتي والصيني غرباً باتجاه البحر المتوسط وجنوباً باتجاه المحيط الهندي . فقد برزت قدرة تركيا الكبيرة على طرح نفسها للولايات المتحدة باعتبارها الشريك الامثل الذي يمكن الاعتماد عليه ، لذلك دخلت انقرة في شراكة استراتيجية طويلة المدى مع واشنطن على مستوى جعلها تمثل حجر الزاوية في اي سياسة امريكية إزاء الشرق الاوسط (العناني، ٢٠١٠ ، ص: ١٤٩) .

وعلى الرغم من الانماط التي شهدتها العلاقات التركية – الامريكية خلال الحرب الباردة ، والتي اتسمت بالايجابية تارة ، وبالتقلب والتوتر تارة أخرى الا ان أهمية تركيا الاستراتيجية إزدادت من منظور الولايات المتحدة لاسباب عدة اهمها (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٦١) :

١ – نجاح الثورة الاسلامية في اسقاط حكم الشاه في ايران عام ١٩٧٩ ، وما ترتب عليه من انتشار مفهوم تصدير الثورة الاسلامية لدول الجوار ، وخاصة دول الخليج . الامر الذي يهدد المصالح الامريكية في الحصول على الطاقة .

٢ – غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ ، وهو ما أثار المخاوف الامريكية من تمدد الاتحاد السوفيتي باتجاه الخليج والمناطق الاخرى الموالية لواشنطن .

٣ – اندلاع الحرب الايرانية – العراقية عام ١٩٨٠ .

٤ – حرب الخليج الثانية بين العراق ودول التحالف بقيادة الولايات المتحدة ، ودور الاراضي التركية في هذه الحرب من خلال تقديم الدعم اللوجستي لقوات التحالف .

عندما انتهت الحرب الباردة ثارت طروحات حول تراجع اهمية تركيا الاستراتيجية ، خاصة بعد زوال الخطر الشيوعي ، وانتهاء الحاجة لسياسة (سد المنافذ) التي كانت تركيا تلعب دوراً فيها خلال الحرب الباردة ، الا ان التاريخ اثبت فيما بعد عدم صحة هذه الطروحات . فقد كانت تركيا طيلة فترة التسعينيات تمثل قوس الكماشة الذي سعت واشنطن من خلاله لتقويض نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين ، وذلك ضمن استراتيجية الاحتواء المزدوج التي وضعتها الادارة الامريكية تجاه صدام حسين ، لذلك زادت قناعة الولايات المتحدة بمدى اهمية الموقع التركي في المنطقة ، واعتبرتها جزءاً من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منظومة الامن الاقليمي في الشرق الاوسط ، مما ادى الى زيادة المساعدات الامريكية لتركيا في تلك الفترة (العناني، ٢٠١٠ ، ص: ١٥٠) .

عندما بدأت الولايات المتحدة بطرح مصطلح (أورآسيا) واعتبرتها مركزاً للتوجه الاساسي في المناخ السياسي الجديد بعد الحرب الباردة ، وانها الساحة الحيوية لازالة المشاكل الاقتصادية ودعم ديمومة موقع السيطرة لها ، باعتبارها المركز الاساسي للمصالح الامريكية ، دخلت السياسة الدولية مرحلة جديدة يتم فيها التأكيد على دور الجغرافيا السياسية (الجيوبولتكس) ، فظهر هنا دور تركيا كبلد جيواستراتيجي مهم على الرقعة الاورآسيوية ، لانها تقع عند تقاطع اوروبا وآسيا . كما ظهر دورها باعتبارها قوة اقليمية في مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي تسعى الولايات المتحدة لاقامته ، لانه يعتبر عنصراً لا بد منه كخطوط اولية في صراع السيادة على اورآسيا (اوغلو، ٢٠٠٤ ، ص: ١٣٢-١٣٣).

شهدت مرحلة ما بعد الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ تغيراً ملحوظاً في العلاقات التركية – الامريكية ، حتى وصفها البعض بانها على مفترق طرق ، واذا ما اعاد الطرفان النظر في طبيعة هذه العلاقات فقد يخسران شراكتهما ، ولعل العاملين الرئيسيين في توتر هذه العلاقات هما صعود حزب العدالة والتنمية الذي يمثل الاسلام المعتدل الى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، وما احدثه هذا الحزب من تغيير في سياسة البلاد الخارجية ، اما العامل الثاني فهو قرار الولايات المتحدة غزو العراق في أذار ٢٠٠٣ (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ٢٦٤) .

وقد دارت العلاقات بين الجانبين في رحاب هذين العاملين خلال فترتي إدارة الرئيس الامريكي (بوش الابن) ، ففيما يتعلق **بالعامل الاول** عمل حزب العدالة والتنمية بعد وصوله الى السلطة على إحداث تغييرات ناتجة عن توجهاته واهتماماته الداخلية والخارجية ، فزادت اهمية الرأي العام التركي في صنع السياسة العامة . كما بدت سياسة تركيا الخارجية اكثر فاعلية وتنوعاً (سميرة، ٢٠١٢ ، ص: ٧٦-٧٧) .

اما فيما يتعلق **بالعامل الثاني** وهو الحرب الامريكية على العراق . فقد مثّل رفض البرلمان التركي بالسماح للقوات الامريكية باستخدام الاراضي التركية في هذه الحرب صدمة غير متوقعة للولايات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة ، وترك جرحاً عميقاً في علاقة الجانبين لم يندمل إلا بعد نهاية فترتي حكم (بوش الابن) ، حيث ادى هذا القرار للبرلمان الى زيادة مساحة التوتر وعدم الثقة بين الجانبين التركي والامريكي . بالاضافة الى إثارة الشكوك الامريكية تجاه تركيا باعتبارها حليفاً استراتيجياً يمكن الاعتماد عليه وقت الازمات ، وكان من نتائج هذا التوتر في العلاقات تأجيل واشنطن اعطاء انقرة قرضاً مالياً وصلت قيمته الى (٨,٥) مليار دولار في اذار ٢٠٠٣ (العناني، ٢٠١٠ ، ص: ١٥٤-١٥٥) .

بالرغم من حالة التوتر التي شهدتها العلاقة بين واشنطن وانقرة الا ان الخيط الناظم لهذه العلاقة يؤكد حرص الطرفين على الا تؤثر خلافاتهما على الشراكة الاستراتيجية بينهما ، مما دفعهما الى اعادة تقييم العلاقة بينهما وتضييق فجوة الخلافات ، حيث يدرك الجانبان ان ممارسة اللعبة السياسية يجب ان تكون بعيدة عن ثنائية الابيض والاسود ، ففي وقت ترى فيه الولايات المتحدة اهمية التعامل مع النموذج الاسلامي التركي المعتدل ، ترى تركيا في الولايات المتحدة انها حليف وخصم في وقت واحد (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ٢٦٤) ، ومن هنا جاءت النتائج على عكس ما كان مطروحاً من احتمال تراجع اهمية تركيا وفقدان دورها الحيوي ، فظهرت الحاجة الامريكية الملحّة للدور التركي ، خاصة في ظل تعقد الاوضاع في الشرق الاوسط ، فبرزت تركيا كلاعب اساسي في إطار ما يسمى بالحرب على الارهاب، كما وضعت الولايات المتحدة بكل ثقلها لدعم توجهات تركيا بالانضمام الى الاتحاد الاوروبي، رغبة منها في ان يكون ذلك مكافأة لتركيا على ولائها للغرب ومصالحه (العناني، ٢٠١٠ ، ص: ١٥١) .

ان المصلحة التركية الامريكية المشتركة في تحقيق الاستقرار في الشرق الاوسط لم تمنع من وجود حالات تنافر بين الجانبين وسياسات مختلفة في بعض الازمات الاقليمية ، ففيما يتعلق بالبرنامج النووي الايراني وفي الوقت الذي تؤيد فيه الولايات المتحدة فرض عقوبات على طهران بسبب هذا البرنامج ، يظهر الموقف التركي المعارض لهذه العقوبات بسبب قناعة الاتراك بضرر ذلك على اقتصادهم ، وترى تركيا ان هذه الازمة يمكن ان تحل سياسياً لان ايران لا تشكل اي تهديد استراتيجي، ومن هنا صوتت تركيا ضد العقوبات على ايران في مجلس الامن (سميرة، ٢٠١٢ ، ص: ٧٨) .

اما العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة ومن ثم على اسطول الحرية فقد اديا الى تغيير ظروف العلاقات التركية – الامريكية ، حيث حذرت واشنطن من ان التوتر التركي – الاسرائيلي سيؤدي الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ايقاف تزويد تركيا باسلحة متطورة مستقبلاً ، وهو ما حصل بالفعل في عام ٢٠١٠ عندما علّق الكونجرس طلباً عسكرياً تركياً للحصول على طائرات هليكوبتر امريكية ، اضافة الى اعلان واشنطن نيتها عدم المشاركة في مناورات (نسر الاناضول) التركية ، بسبب منع اسرائيل من المشاركة (عبدالفتاح، ٢٠١١ ، ص: ١٤٤) .

ان سياسة الانفتاح التي اتبعتها تركيا في منطقة الشرق الاوسط ومع جيرانها تحديداً وادت الى تحسن كبير في علاقاتها مع سوريا والعراق وايران تعرضت لاختبارات حقيقية مع تصاعد الحركات الاحتجاجية العربية ، فاظهرت هذه الحركات تناقضات للسياسة الخارجية التركية ، وما يهمنا هنا هو الموقف المبدأي لتركيا من الحركات الاحتجاجية في ليبيا وسوريا ، حيث ظهر موقفها قائماً على الدبلوماسية ولعب دور الوسيط ومعارضة استخدام القوة والتدخل الغربي المباشر ، وفي هذا الموقف خالفت تركيا التوجهات الامريكية ، الا ان الاحداث والتطورات اللاحقة وخاصة في الحالة السورية ادت الى اتخاذ تركيا مواقف حازمة من خلال التحالف مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، بالاضافة الى مواقفها ومبادراتها الفردية (سميرة، ٢٠١٢ ، ص: ٨٠) .

اما فيما يتعلق باسرائيل فإن تحالفها مع الولايات المتحدة قديم ، ويزداد صلابة مع الادارات الامريكية المتعاقبة ، فعلى الرغم من اختلاف برامجها الا ان هذه الادارات اتخذت موقف المساند لاسرائيل منذ نشأتها ، وقد كان هذا التحالف مموهاً حتى انتصار اسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧ وهو ما ادى الى خروج التحالف بين الجانبين الى النور ، وفتح ذلك الباب امام تعهد واشنطن بدعم الصناعات العسكرية الاسرائيلية وامدادها بكافة التفاصيل والمخططات والمواد لاحداث نقلة نوعية بتلك الصناعات ، بالاضافة الى قيام تعاون استراتيجي بين البلدين (خماش، ٢٠١٠ ، ص:٦٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : الاتحاد الاوروبي .

منذ القرن التاسع عشر والدول الاوروبية تمارس ضغوطاً كبيرة على الدولة العثمانية في سبيل الموافقة على اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وتعود هذه الضغوطات الى اسباب عدة ، لعل ابرزها رغبة هذه الدول في التخلص من اليهود واخراجهم من البلاد الاوروبية لانهم شعب غير مرغوب فيه ، بالاضافة الى الرغبة الاوروبية في زرع اليهود في الجسد الاسلامي لتفتيته واضعافه ، ومن هنا كان للدول الاوروبية ما ارادت من خلال سلخ الوطن العربي عن الدولة العثمانية ، وتقسيمه وفقاً لاتفاقيات متتالية ، وهو ما مكّنها من انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٧٤) .

وفيما يتعلق بالجانب التركي ، فقد اعُتبر الالتحاق باوروبا (كنجمة القطب *) بالنسبة للسياسة الخارجية التركية منذ نشأت الجمهورية عام ١٩٢٣ وحتى الان ، حيث كانت هذه النجمة تخبو احياناً وتلمع احياناً اخرى ، الا انها لم تتح لتركيا ان تُقبل في مجتمع اوروبا او الاتحاد الاوروبي ، فبالرغم من تركيز الاتراك في سعيهم للانضمام الى الاتحاد الاوروبي على الموقع الجغرافي الخاص بتركيا ، واستخدامه كورقة ضغط على هذه الدول باعتبار ان عدم الانضمام للاتحاد يعني زيادة حجم التهديدات الامنية وتعريض المصالح الاساسية الاوروبية للخطر ، الا انه لا يمكن اعتبار دخول تركيا الى الاتحاد الاوروبي يعتمد بالكامل على موقعها الجغرافي والمنافع المتبادلة بين الجانبين التركي والاوروبي (بور، ٢٠٠٤ ، ص: ٩٢) .

لقد كانت الخطوة الاولى في طموحات تركيا لتكون عضواً في النادي الاوروبي هي انضمامها رسمياً الى حلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢ ، اما الخطوة الثانية والمهمة بالنسبة لتركيا على صعيد علاقاتها باوروبا فكانت تقديمها عام ١٩٥٩ طلباً لتكون عضواً شريكاً في السوق الاوروبية المشتركة التي كانت نواتها اتفاقية روما ١٩٥٧ ، وفيما يتعلق بانضمامها لحلف الاطلسي فيمكن القول ان هذا الانضمام املته اعتبارات امنية لمواجهة المد الشيوعي ، اما فيما يتعلق بتقديم

---

* هو اسم يُطلق على ألمع نجم قريب من أحد قطبي الكرة الأرضية ويكون قريباً من محور دوران السماء لدرجة أنه شبه ثابت ، ومن هنا فان هدف تركيا في الانضمام للاتحاد الاوروبي ثابت كثبات هذا النجم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طلب الانضمام فكانت منطلقة من التنافس التركي – اليوناني ، حيث جاء تقديم تركيا لطلب العضوية في السوق الاوروبية بعد شهرين فقط من تقديم اليونان طلبها ، وقد وافقت المجموعة الاوروبية على طلب اليونان وكان ذلك عام ١٩٦١ ، وفي عام ١٩٦٣ وافقت المجموعة على طلب تركيا وكان ذلك بتوقيع اتفاق انقرة في شهر ايلول من ذلك العام ، الا ان المجموعة اشترطت على تركيا ان تكون عضواً كاملاً بعد ثلاث مراحل تتمثل في المرحلة التحضيرية ، والمرحلة الانتقالية ، ومرحلة انجاز الوحدة الجمركية ، فمرت المرحلة الاولى دون اي عقبات ، الا ان المرحلة الثانية والتي بدأت بتقديم تركيا في ايار ١٩٦٧ طلباً للشروع بها تعثرت بسبب ازمة الطاقة . بالاضافة الى مرحلة الانفراج التي شهدها عقد السبعينات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والتي اثرت في موقع تركيا في اوروبا بسبب تراجع اهميتها الامنية وتوجهها نحو الولايات المتحدة (نورالدين، ١٩٩٨، ص: ٣٠-٣١) .

وقد توالت المحاولات التركية لدخول الاتحاد الاوروبي حتى ان هذا الهدف مثّل احد دوافعها في اقامة علاقات مع اسرائيل ، الا ان التردد الاوروبي حرمها من تحقيق هذا الحلم ، ويمكن القول بان اهم اسباب تردد دول اوروبا في التعامل مع مسألة انضمام تركيا للاتحاد هي (المقداد، ٢٠١٢، ص: ٤٧٦):

١ – الخوف الاوروبي من الاسلام والعثمانية ، فبالرغم من علمانية الدولة التركية ، الا ان الدول الاوروبية تعتبر تركيا الجديدة امتداداً لدولة الخلافة الاسلامية ، وبالتالي برزت التخوفات الاوروبية على مستقبل الاتحاد من تأثير هوية الشعب التركي الاسلامية عليه ، وفي هذا المجال اشارت الكثير من الدراسات الى زيادة المعتنقين للاسلام في معظم الدول الاوروبية . وخاصة بعد احداث ايلول ٢٠٠١ .

٢ – الثقل البشري الكبير لتركيا والذي تجاوز (٧٥) مليون نسمة ، وهو ما يؤدي من وجهة النظر الاوروبية في حال انضمامها الى الاتحاد الاوروبي الى سيطرة الاتراك على سوق العمالة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فقد يؤدي الى تمدد الشعب التركي داخل الدول الاوروبية وخاصة تلك الدول التي تعاني من نقص في السكان ، ما يؤثر في المعادلات الداخلية لهذه الدول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ – نمو تركيا المتسارع في كافة المجالات الاقتصادية والانتاجية . الامر الذي يمكّنها من ان تكون بفضل موقعها الجغرافي – مركزاً لاستقطاب الاستثمارات الاوروبية على حساب دول شرق اوروبا ذات الاوضاع الاقتصادية السيئة .

٤ – القدرة التركية على منافسة الدول الاوروبية في مجال الصناعات الخفيفة ، مثل صناعات النسيج والملابس والالعاب والمشروبات وغيرها ، لذلك وجدت الدول الاوروبية في عرقلة دخول تركيا للاتحاد وسيلة لابقاء انقرة سوقاً لها وليس مصدّراً لاسواقها .

وعندما تكرّس التدخل العسكري في الحياة السياسية التركية بعد دستور ١٩٨٢ ، وما نتج عنه من انقلاب على الديمقراطية وحقوق الانسان ، واجهت الدول الاوروبية هذا الوضع بسياسة متشددة ومنتقدة ادت الى تأجيل تنفيذ بعض البروتوكولات الموقّعة بين الجانبين خاصة المالية منها ، وتوالت التحقيقات الاوروبية في واقع حقوق الانسان في تركيا وكانت في اغلبها سلبية ، الا انه وبعد مفاوضات معقدة وصعبة نجحت تركيا في الحصول على إقرار مجلس الشراكة الاوروبية – التركية لاتفاقية الوحدة الجمركية بين الجانبين والتي دخلت حيز التنفيذ بداية العام ١٩٩٦ (نور الدين، ١٩٩٨، ص: ٣٥) .

يعتبر العام ١٩٩٩ نقطة يمكن التأريخ منها لبداية مرحلة جديدة في العلاقات الاوروبية – التركية، حيث تم في ذلك العام – وخلال قمة هلسنكي الخاصة بالاتحاد الاوروبي – قبول الاتحاد الاوروبي لتركيا عضواً مرشحاً للانضمام اليه ، فأقرت هذه القمة ولأول مرة اوروبية تركيا ، الا ان بداية القرن الجديد شهدت تطورات نوعية داخل تركيا وفي المنطقة والعالم ، تتمثل في احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ ، ووصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة ٢٠٠٢ ، واحتلال العراق ٢٠٠٣ ، وكان لهذه التطورات أثار مهمة وحاسمة في مسيرة العلاقات بين تركيا والاتحاد الاوروبي ، وبناءً على هذه التطورات توقع البعض ان عملية انضمام تركيا إذا حصلت قد تستغرق وقتاً طويلاً من (١٠ – ١٥) سنة (نور الدين، ٢٠٠٨ ، ص: ١٩١-١٩٢) .

كان شعار الحداثة وتحقيق الحلم التركي بالانضمام الى الاتحاد الاوروبي احد الوسائل التي استخدمها حزب العدالة والتنمية للوصول الى السلطة وإقصاء العسكر ، ومنذ اعتلائه على سدة الحكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدأ بعملية تسريع للاصلاحات السياسية والاقتصادية في تركيا ، وفقاً لمعايير (كوبنهاجن) ، وذلك في سبيل تسريع الخطى على طريق الاتحاد الاوروبي ، وفي هذا المجال يرى (احمد داوود اوغلو) ان انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي ، وخروجها من كونها دولة مواجهة الى دولة مركز من خلال اقامة علاقات متوازنة وجيدة مع محيطها ، لن يمنحا تركيا فرصة التحول الى دولة اقليمية مهمة فقط بل الى دولة كبرى على الصعيد العالمي ، وفي هذا جانب من الصحة وان كان يحمل في مضمونه تفاؤلاً كبيراً (نور الدين، ٢٠٠٨ ، ص: ١٩٤-١٩٥) .

يمكن القول ان موقع تركيا في بيئة تتسم بالقلق والتوتر . بالاضافة الى علاقاتها المتصارعة مع اغلب دول الجوار كانا على الدوام عوامل مؤثرة في استراتيجيتها تجاه الاتحاد الاوروبي ، وعندما وصل العدالة والتنمية الى السلطة حاول هذا الحزب انتهاج سياسة تخدم مسيرة الانضمام الى الاتحاد، ويمكن ابراز هذه المحاولات في المستويات التالية (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ٣١٩-٣٢٣) :

١ – مستوى الصراع العربي – الاسرائيلي :

كان للعلاقات الوثيقة بين تركيا واسرائيل أثر بارز في ظهور تركيا كعنصر فاعل إقليمياً ودولياً ، ومن هنا رأى الاتحاد الاوروبي ان انضمام تركيا اليه سيمنحه قوة نوعية للتأثير في عملية السلام العربية – الاسرائيلية ، وفي مختلف قضايا الشرق الاوسط ، ففي ظل سياسات الانفتاح التي تنتهجها حكومة العدالة والتنمية يمكن لتركيا ان تكون صوت اوروبا في اطار المبادرات الدولية المشتركة .

اما تركيا فحاولت ان ترسم لنفسها دوراً فاعلاً من خلال تقوية علاقاتها مع اسرائيل للاستفادة من علاقات اسرائيل القوية مع دول اوروبا والضغط عليها من اجل انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي . فبالرغم من انخفاض الشراكة الاسرائيلية التركية في ظل حكومة العدالة والتنمية وخاصة بعد العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وهجومها على اسطول الحرية ، الا ان تركيا تحاول المحافظة على هذه الشراكة الاستراتيجية في سبيل هدفها الاول المتمثل بالانضمام الى الاتحاد الاوروبي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ – مستوى النزاعات العرقية والمذهبية :

رأى حزب العدالة والتنمية ان مصلحة تركيا في الحصول على عضوية الاتحاد الاوروبي تبدأ بالشروع في طريق الاصلاحات التي تسهم في تدعيم النظام الديمقراطي وتوسيع نطاق الحريات العامة ، وذلك بالغاء الكثير من القيود القانونية التي تحد من الحريات الدينية والثقافية للمواطنين ، وفي هذا المجال طمأن رئيس الوزراء التركي (اردوغان) الاقليتين العلوية والكردية اللتين طالما اشتكتا من التمييز ضدهما بأن حقوقهم ستحترم ، وان افرادهما جزء من الامة ولهم مكانتهم واحترامهم .

٣ – على مستوى الديمقراطيات والحريات :

يرى الدارسون للشأن التركي ان سعي حزب العدالة والتنمية لتحقيق المزيد من الحريات وترسيخ الديمقراطية في نظامه السياسي جاء نتيجة ضغوط خارجية فرضها السعي للانضمام للاتحاد الاوروبي ، لذلك فقد وضع الحزب في برنامجه الديمقراطي معالجة انتهاكات حقوق الانسان ومنها منع ارتداء الحجاب ، والدفاع عن حرية الاعتقاد ، وايقاف الملاحقات الامنية للمفكرين والكتّاب .

٤ – على المستوى الاقتصادي :

كان لبرنامج التكييف والاستقرار الاقتصادي الذي تبنته تركيا عام ١٩٨٠ ، واحتلال التجارة التركية مع اوروبا مكانة مرموقة أثر في زيادة نسبة التعاون التجاري بين الجانبين ، ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة استطاعت حكومته احداث تغييرات اقتصادية هامة في تركيا تمثلت في جذب الاستثمارات الاوروبية . اما الدول الاوروبية فبالرغم من خشيتها من ان تصبح تركيا كاملة العضوية في الاتحاد وامتصاصها بذلك الاعتمادات المالية الاوروبية ، الا ان هذه الدول وجدت في سياسة العدالة والتنمية وسيلة لتقريب اوروبا من الشرق الاوسط والاسواق الاسلامية ، ما يعني تمدد الاقتصاد الاوروبي الى العالم الاسلامي في ظل الكراهية للسياسات الامريكية .

مما تقدم يمكن القول ان الهدف المعلن لسياسة حكومة العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة عام ٢٠٠٢ ، هو استيعاب المكتسبات العلمية والتكنولوجية للحضارة الغربية ، والاندماج داخل المنظومة الاوروبية بحلوها ومرها ، بالمعنيين السياسي والاقتصادي ، اما على الجانب الاوروبي فان النزعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقصائية (الاستبعادية) كانت ولا تزال هي الاقوى ، وهي الاكثر فعالية في ترتيب علاقات اعضاء النادي الاوروبي مع تركيا ، فعلى الرغم من وجود اصوات لاحزاب وحكومات في اوروبا تنادي بالانفتاح على انقرة ، لانها ترى ان ايجابيات انضمامها للاتحاد تفوق سلبياتها ، الا ان هذه الاصوات (خافتة) وغير حاسمة الى الآن في ترجيح كفة القبول على كفة الرفض (غانم، ٢٠١٠، ص: ١٦٩-١٧٠) .

ثالثاً : روسيا الاتحادية .

منذ سيطرة الحلفاء والسوفييت على المضائق التركية بين عامي ١٩١٩ – ١٩٣٢ برزت طبيعة العلاقات التركية – السوفيتية والتي اتسمت بالتعاون والصراع . فقد وجدت تركيا نفسها في تلك الفترة امام مواجهة القوى الاوروبية ، لذلك لا بد لها من ان تبحث عن حليف ضد هذه القوى ، وعندما اسس (مصطفى كمال اتاتورك) الحكومة في انقرة عام ١٩٢١ تقدم بطلب الى الاتحاد السوفيتي السابق لاقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين وابرام تحالف عسكري ، فابدت الحكومة السوفيتية رغبتها في اقامة هذه العلاقات مع الحكومة التركية الجديدة . بالاضافة الى استعدادها للعب دور الوسيط في المحادثات بين تركيا وارمينيا وايران ، ومن هنا تبنى (اتاتورك) سياسة قائمة على التقارب من الاتحاد السوفيتي السابق، وأوعز الى احد اصدقائه بتأليف الحزب الشيوعي التركي ومنحه احتكار الدعوة للمبادئ الماركسية ، وقد شهدت العلاقات الرسمية بين الدولتين في هذه الفترة تطوراً ملحوظاً وظهرت مظاهر الود بينهما ، وتجلى ذلك في وقوف الدولتين ضد الاخطار الغربية في ذلك الوقت (النعيمي، ٢٠١١ ، ص: ٢٥-٢٦) .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ تحولت العلاقات التركية – السوفيتية الى علاقات تصارع ، حيث طفت على السطح في تلك الفترة الاطماع السوفيتية في الاراضي التركية لخدمة المد الشيوعي والوصول الى المياه الدافئة ، ما دفع تركيا الى التوجه للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة الخطر السوفيتي ، فكانت تركيا بمثابة خط الدفاع المتقدم في هذه العملية (خماش، ٢٠١٠ ، ص: ٥٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ادى انهيار الاتحاد السوفيتي في العقد الاخير من القرن الماضي الى انقلاب موازين القوى في الشرق الاوسط ، ونتيجة لذلك وجدت تركيا نفسها امام أخطار المسألة الارمنية والمسألة الكردية، وفي نفس الوقت انكشفت امامها جمهوريات شقيقة إسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى ، وما كان من الزعيم التركي (اوزال) الا ان يستغل تلك الظروف الاقليمية والدولية ليعلن فكرة (العثمانية الجديدة)، المرتكزة على قيام تركيا بدور حيوي وفاعل في محيطها الممتد من بحر (الادرياتيك) الى سور الصين مروراً بالشرق الاوسط ، اي تلك المناطق التي كانت سابقاً جزءاً من الدولة العثمانية ، مضافاً اليها الجمهوريات الاسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى ، من هنا يمكن القول ان تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وضع تركيا في حالة الدولة الاقوى في محيطها من حيث كتلتها السكانية الكبيرة ومميزاتها الجيوسياسية . بالاضافة الى اتاحة الفرصة امام تنامي القوة التركية السياسية والاقتصادية (نور الدين، ١٩٩٧ ، ص: ١٧-١٨) .

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق تحركت تركيا بحماس للاستفادة من الفرصة التاريخية التي خلّفها هذا التفكك ، وفي هذا الاطار تحول بحر قزوين الى منطقة جديدة تمثل اهمية بالغة من حيث الطاقة ، وبرزت تلك الطاقة كبديل عن سوق الطاقة العالمي في منطقة الشرق الاوسط وغيرها من المناطق ، ونتيجة للاعتقاد الذي ساد في هذه الفترة من غالبية الطبقة السياسية الروسية من ان تركيا هي المستفيد الاول من انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، دخل الجانبان في حالة من التنافس للسيطرة على طرق نقل النفط من آسيا الوسطى والقوقاز عبر اراضيهما ، بسبب العائدات الكبيرة وفرص الاستثمار في هذا القطاع (النعيمي، ٢٠١١ ، ص: ٢١١-٢١٢) .

شهدت فترة حكم حزب العدالة والتنمية منذ وصوله الى السلطة عام ٢٠٠٢ اكبر تقارب بين تركيا وروسيا ، حتى ان البعض وصفها بانها فترة ذهبية ، وقد شكل رفض البرلمان التركي لمشاركة انقرة في الحرب على العراق نقطة التحول في العلاقات بين الجانبين ، فكانت هذه الحادثة سبباً في تدهور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية ، وفي نفس الوقت كانت عاملاً مهما في تسريع تطور العلاقات التركية – الروسية ، بسبب تطابق وجهات النظر بين الجانبين في ضرورة المحافظة على وحدة العراق ، ومن العناصر المهمة ايضاً التي مهدت الطريق لتطوير العلاقات بين انقرة وموسكو العلاقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارية المتميزة . كما فتحت زيارة الرئيس الروسي الى تركيا في كانون الاول ٢٠٠٤ الباب امام تحسين العلاقات الثنائية ، حيث تم خلال هذه الزيارة التوقيع على بيان مشترك بين البلدين. بالاضافة الى ما سبق امكن في هذه المرحلة ارتباط تركيا بعلاقات مع الجمهوريات ذات الاصول التركية والمنضوية تحت لواء الفدرالية الروسية ، بعد ان كان من غير الممكن تأسيس مثل هذه العلاقات في السابق ، وبرز ذلك جلياً في الزيارة التي قام بها الرئيس التركي (غول) في شباط ٢٠٠٩ الى روسيا ومن ثم مروره بـ (تتارستان) في اشارة الى امكانية مروره من هناك (أكشي، ٢٠١٠ ، ص: ٢٠١-٢٠٢) .

أظهرت الحركات الاحتجاجية العربية – وخاصة على الساحة السورية – تبايناً واختلافاً في المواقف بين حكومتي انقرة وموسكو إزاء تلك الاحداث ، حيث صعدت تركيا من لهجتها وانتقاداتها للنظام السوري ، واتهمت إجراءاته بانها قمع لشعبه وغير انسانية ، ولم تكتف تركيا بذلك بل طالبت على لسان رئيس وزرائها (اردوغان) بضرورة تنحي الرئيس الاسد ، ثم استضافت اجتماعات المعارضة السورية ومنها مؤتمر اصدقاء سوريا الثاني في نيسان ٢٠١٢ ، ليظهر بذلك موقفها المتفق مع الغرب والولايات المتحدة والقاضي بعزل الرئيس السوري (الحضرمي، ٢٠١٤ ، ص: ١٠٩) .

وعلى الجانب الآخر اعلنت روسيا دعمها للنظام السوري الى جانب لاعبين اقليميين ودوليين مثل ايران والصين ، حيث وجدت روسيا في المساعي الامريكية الرامية الى تغيير النظام السوري تهديداً بحرمان (موسكو) من حليف قوي في الشرق الاوسط ، لذلك فقد سعى الروس الى الدفاع عن مصالحهم في المنطقة ، والحد من الطموحات الامريكية للعب دور مهيمن في السياسة الدولية ، والدفع نحو التحول الى عالم متعدد الاقطاب ، فبعد سقوط نظام (القذافي) في ليبيا والذي شكل ضربة للنفوذ الروسي على ضفاف المتوسط ، عملت روسيا جاهدة على منع تكرار هذا السيناريو في سوريا ، واعلنت معارضتها للجهود الغربية بقيادة الولايات المتحدة الساعية الى استصدار قرار من مجلس الامن يقضي بحماية المدنيين في سوريا على غرار ما حصل في ليبيا ، خوفاً من ان يؤدي ذلك الى نتائج مماثلة . خاصة في تبرير التدخل العسكري الدولي ، وفي هذا الاطار ابلغت روسيا المعارضة السورية بانها لن تقبل اي قرار دولي يهدف الى زعزعة استقرار النظام في سوريا ، وطلبت منها القبول بعرض النظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للحوار ، وهذا ما حصل بالفعل عندما استخدمت روسيا ومعها الصين حق النقض (الفيتو) في قرارات مجلس الامن الموجهّة ضد نظام الرئيس السوري بشار الاسد (فايسباخ وواكيم ، ٢٠١٤ ، ص: ١٨٩).

اما بالنسبة للعلاقات الروسية – الاسرائيلية فيمكن القول انها بدأت بالتحسن نحو الافضل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، حيث كانت مواقف الاتحاد تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي تشكل عقبة امام هذه العلاقات ، فالرؤية السوفيتية للسلام في الشرق الاوسط كانت ترتكز على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . اضافة الى تأكيد موسكو على ان بلوغ الشعب الفلسطيني لحقوقه هو احد الشروط الحتمية لاحلال السلام العادل في المنطقة ، لذلك كان موقف الاتحاد السوفيتي السابق مؤيداً لنضال الشعب الفلسطيني من اجل حقوقه المشروعة (يوسف والصباغ، ١٩٩٦ ، ص: ١٩٤-١٩٥) .

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ظهر تحول كبير في الرؤية الروسية للسلام في الشرق الاوسط، وكانت هذه الرؤية متناسبة مع الرؤية الامريكية وأكدت على التعاون وتجنب الازمات وحل الصراعات ، فأدت الاستراتيجية الروسية الجديدة الى تطوير علاقاتها مع اسرائيل ، وحافظ رؤوساء الوزراء الاسرائيليين على زيارة موسكو بشكل روتيني ، ووفقاً لهذه الاستراتيجية القائمة على الانفتاح على الدول الاخرى وخاصة في مجال الاسلحة . فقد تم توقيع اتفاقات واسعة جداً بين الجانبين الروسي والاسرائيلي، تشمل توريد اسلحة وتطويرها لدى اسرائيل ، وتدريب الخبراء الروس للادارات العسكرية الاسرائيلية (العزي، ٢٠١٠) .

خلال الحرب بين روسيا وجورجيا شهدت العلاقات بين موسكو وتل ابيب توتراً ملحوظاً بسبب اتهام الاولى للثانية بالوقوف الى جانب جورجيا ودعمها ، الا انه بعد انتهاء الحرب في آب ٢٠٠٨ سارعت اسرائيل الى اصلاح علاقاتها بروسيا ، فقام رئيس الوزراء آنذاك (ايهود اولمرت) بزيارة رسمية الى روسيا ، لمحاولة رأب الصدع في العلاقات بين الجانبين واصلاحها ، وكان لهذه الزيارة دور كبير في احداث تطور سريع للعلاقات الروسية – الاسرائيلية ، وتوجت هذه العلاقات بزيارة الرئيس الاسرائيلي (شمعون بيريز) لموسكو في آب ٢٠٠٩ (منور ، ٢٠٠٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكّلت اولويات السياسة الخارجية الروسية في عام ٢٠١١ والرامية الى تطوير وتحديث قدراتها العسكرية عامل دفع نحو توقيع اتفاق تعاون تقني وعسكري مع اسرائيل ، يتضمن تبادل الخبرات والمعلومات وتطوير التعليم العسكري والطب والتدريب ، وعندما وافقت اسرائيل على إقامة منشأة عسكرية مشتركة بقيمة (٤٠٠) مليون دولار لانتاج طائرات استطلاع دون طيار بتقنية اسرائيلية ، أعُتبر ذلك قفزة نوعية في التعاون التقني والتكنولوجي بين الجانبين (صباغ، ٢٠١١) .

إذاً يمكن القول إنه اذا كانت حكومة حزب العدالة والتنمية قد ورثت سياسات قريبة من الغرب، فإن سياستها الجديدة القائمة على تعدد البعد التي انتهجتها فرضت واقعاً جديداً في السياسة الخارجية التركية، وذلك بتصفير مشاكلها مع جيرانها، وبعد ان كانت تركيا طرفاً في المنظومة الغربية – الاسرائيلية ضد محيطها الشرقي من العرب وايران وحتى روسيا، طرأ تبدل كبير في علاقات تركيا مع هذه الدول، حيث دخلت (انقرة) في افضل علاقات مع جيرانها واصبحت اغلبية وارداتها وخاصة من الغاز والنفط تأتي من بلدين كانا على تنافس تاريخي واختلاف ايدولوجي معها وهما ايران وروسيا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث :

مستقبل العلاقات التركية – الاسرائيلية .

بعد الحديث عن طبيعة العلاقات التركية – الاسرائيلية ودوافعها وابعادها في الفصلين السابقين ، فإن هذا الفصل سيركز على مستقبل هذه العلاقات ، وستكون التوقعات منطلقة من متغيرات البيئة الداخلية لكل جانب ، بالاضافة الى ما تشهده المنطقة من احداث متمثلة في الاحتجاجات الشعبية العربية وخاصة في سوريا ومصر .

وسيتم تناول الخيارات المستقبلية المتوقعة في ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الاول : خيار تقدم وتحسن العلاقات التركية – الاسرائيلية .

المبحث الثاني : خيار تراجع العلاقات التركية – الاسرائيلية .

المبحث الثالث : خيار ثبات العلاقات التركية – الاسرائيلية على الوضع الراهن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول :

خيار تقدم وتحسن العلاقات التركية – الاسرائيلية .

بعد ان مرت العلاقات التركية – الاسرائيلية بمرحلة يمكن القول بانها (مرحلة ذهبية) في تسعينيات القرن الماضي والتي تكللت بتوقيع الاتفاق الامني بين الجانبين ، الا ان هذه العلاقات شهدت بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام ٢٠٠٢ توترات في مرحلة معينة وتدهوراً في مرحلة اخرى ، وذلك بالرغم من محاولات الحزب الرامية الى المحافظة على تلك العلاقات .

يمكن القول ان توتر العلاقات كان سببه السياسة الخارجية التركية الجديدة التي تبناها حزب العدالة والتنمية ، ولاثبات هذه الفرضية يمكن طرح السؤال التالي : من يحتاج الآخر اكثر اسرائيل ام تركيا ؟

لقد اجابت احدى الدراسات المستقبلية الاسرائيلية على هذا التساؤل ، عندما قالت ان اسرائيل تحتاج تركيا اكثر من حاجة الاخيرة الى هذه العلاقات ، حيث اولى صنّاع القرار الاسرائيليون اهمية استراتيجية كبيرة لعلاقات بلادهم بتركيا ، باعتبار هذه العلاقات تأكيداً على شرعية اسرائيل ووجودها في المنطقة من قِبل دولة مسلمة بحجم تركيا ، لذلك يذهب صنّاع القرار هؤلاء الى التشديد على ضرورة تمسك الاسرائيليين بمسار العلاقات مع تركيا من اجل عدم الاضرار بمصالح بلادهم ، اما على الجانب التركي ففي ظل وجود بدائل في المنطقة تربطهم بتركيا عوامل التاريخ والدين المشترك، فإن ذلك يقلل من حاجة تركيا لعلاقات مع اسرائيل ويحصرها في المجال العسكري ، وقد ربط بعض المختصين بين التحول في السياسة الخارجية لتركيا تجاه اسرائيل وبين جذور حزب العدالة والتنمية الاسلامية ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ارتبط هذا التحول مع خيبة الامل التركية بسبب تعثر مفاوضات انضمامها الى الاتحاد الاوروبي ، وهو ما دفع تركيا الى توجيه سياستها الخارجية لتعزيز علاقاتها مع دول الجوار العربي (الكيالي، ٢٠١٢ ، ص: ٩٣-٩٤) .

اضافة الى الاستراتيجية الجديدة لحزب العدالة والتنمية التي انطلقت منها السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة الحزب ، والقائمة على تصفير المشاكل وإقامة علاقات جيدة مع دول الجوار في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الاولى . فقد برزت ركيزة اخرى لهذه السياسة وهي بحث انقرة عن دور في منطقة الشرق الاوسط في ظل الترتيبات الاقليمية الجديدة الناجمة عن تصاعد وتيرة عملية التسوية السلمية العربية – الاسرائيلية ، واحتلال العراق وافغانستان ، اي ان الفراغ الكبير في المنطقة الناجم عن انهيار النظام الاقليمي العربي بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ كان من الاسباب الدافعة لدور تركيا الاقليمي (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ١٨٥) .

إنطلاقاً من الركائز السابقة ظهر تقارب تركيا مع سوريا وايران ، ففي السياق السوري مهّد تحسن العلاقات بين انقرة ودمشق لأن تلعب الاولى دور الوسيط بين اسرائيل وسوريا ، وكان من نتائج هذه الوساطة قبول اسرائيل لاستئناف المفاوضات مع سوريا عام ٢٠٠٦ ، الا ان التوتر في العلاقات التركية – الاسرائيلية إثر العدوان على غزة . بالاضافة الى تسلم (باراك أوباما) للرئاسة عام (٢٠٠٨) في الولايات المتحدة الامريكية أديا الى توقف الوساطة التركية ، حيث اهّل وصول (اوباما) في الولايات المتحدة لأن تلعب دور الوسيط في اي مفاوضات قادمة بين اسرائيل وسوريا . خاصة وان الاخيرة لن تعترض على الوساطة الامريكية ، اما فيما يتعلق بالتحول في العلاقات التركية – الايرانية . فقد شكّل تغاضي تركيا عن امدادات السلاح الايراني الى حزب الله في لبنان عبر الاجواء التركية والسورية مصدراً جديداً للتوتر بين اسرائيل وتركيا . كما شكّل الموقف التركي من البرنامج النووي الايراني مصدراً آخر للتوتر بين انقرة وتل ابيب (الكيالي، ٢٠١٢ ، ص: ٩٥-٩٦) .

إذن يمكن القول ان اهم التحولات التي طرأت على سياسة سوريا الخارجية تجاه تركيا في العقد الماضي ، ان دمشق لم تعد ترهن تطوير علاقاتها مع انقرة بوقف علاقات الاخيرة مع تل ابيب، ما دامت العلاقات التركية – الاسرائيلية لا تستهدف مباشرة الامن السوري ، اي ان عامل الثقة المبني على المصالح كان اساسياً في تطوير العلاقات السورية – التركية ، حيث أخذت سوريا في الحسبان في علاقاتها مع تركيا عدة ثوابت تركية داخلية وخارجية ، فداخلياً كانت سوريا على علم بان العلمانية والجمهورية في تركيا خط احمر ويمثلان الإرث الاتاتوركي . كما راعت سوريا ايضاً الهاجس الامني الذي يقع في قلب محددات السياسة الخارجية التركية والذي كان السبب في إحتلال المؤسسة العسكرية لموقع محوري في رسم الاستراتيجيات التركية ، أما خارجياً فقد دخلت سوريا بعلاقات مع تركيا وهي تعلم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان الاخيرة عضو في حلف شمال الاطلسي ، وانها ايضاً شريك اوروبي بعد ان بدأت مفاوضات العضوية مع الاتحاد الاوروبي ، ومعروف ان هذا الاتحاد ليس على نقيض مع سياسات الولايات المتحدة إزاء فلسطين وسوريا وايران ، واخيراً تعلم سوريا ان لتركيا علاقات عسكرية مهمة مع اسرائيل ، باعتبار هذه العلاقات من وجهة نظر العلمانيين المتشددين من ضمانات الدفاع عن علمانية تركيا ضد التيارات المنفتحة على العرب والمسلمين (نور الدين، ٢٠٠٨ ، ص: ٢٩٨-٢٩٩).

عندما بدأت الحركات الاحتجاجية الشعبية العربية تبنت تركيا مداخل وسياسات مختلفة في التعامل مع هذه الحركات ، ففي حين كان الموقف التركي قائم على المتابعة الحذرة للاوضاع في تونس، ظهر موقفها اكثر وضوحاً في الحالة المصرية ، عندما دعت نظام الرئيس (مبارك) الى ادخال إصلاحات والاستجابة لمطالب الشعب ، ثم التحول بعد ذلك الى نقد النظام علناً ومطالبته بالرحيل . الامر الذي أعُتبر تحولاً في السياسة التركية باتجاه التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا ، اما في الشأن الليبي فكانت السياسة التركية اكثر تحفظاً تجاه التدخلات الخارجية في هذا البلد ، حيث عارضت فرض عقوبات وخطط للتدخل العسكري ، وكانت اكثر قرباً الى تبني سياسة الاسهام في جهود الاغاثة الانسانية ، والقيام بدور الوسيط من خلال الابقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع في المرحلة الاولى ، ثم الوقوف الى صفوف (الثوار) والتيارات الاسلامية الموالية لها في المرحلة الاخرى ، وفيما يتعلق بالازمة السورية فقد تبنت تركيا سياسة مزدوجة في التعامل مع هذه الازمة جمعت بين حماية ودعم النظام السوري الصديق لها من جهة ، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة اخرى ، مضافاً اليه تنشيط دور انقرة في استضافة انشطتهم على اراضيها (معوض، ٢٠١١ ، ص: ٦١) ، ثم تحول الامر الى ان اصبحت خصماً مباشراً لهذا النظام وان لم يصل الامر الى حد المواجهة العسكرية بعد .

وما يهمنا في هذا المبحث هو الموقف التركي من الازمتين السورية والمصرية ، حيث شعرت تركيا ان بقاء النظم السياسية العربية القديمة واستمرار نهجها سيؤثر سلباً على دور تركيا الهادف الى البروز كقوة اقليمية تسد الفراغ في المنطقة ، لذلك سرعان ما تحول الموقف التركي من الازمة السورية من دور الناصح لنظام (بشار الاسد) الى التصعيد ضد هذا النظام ، وتبادل الاتهامات معه . الامر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي ادى الى توتر العلاقات بينهما (الحضرمي، ٢٠١٤ ، ص: ١٠٧-١٠٩). بالاضافة الى ذلك شكّل الموقف التركي المعارض للنظام السوري قضية خلافية مع الدول الداعمة للنظام السوري وخاصة ايران ، حيث شهدت العلاقات بين طهران وانقرة توترات عديدة خلال الفترة الاخيرة بسبب الموقف التركي من الازمة السورية (عبدالفتاح، ٢٠١٤ ، ص: ٨١) .

ويمكن القول ان الموقف التركي المعارض لنظام (الاسد) خلال الازمة السورية ، وسعيه الى دعم المعارضة السورية لحسم المعركة لصالحها ينطلق من الاعتبارات التالية :

١ – تأثير الازمة السورية على التفاعلات الطائفية في تركيا :

حيث لم تسلم تركيا كدولة جوار لسوريا من تأثيرات طائفية على نظامها السياسي تتعلق بالاكراد والعلويين ، وارتبطت بهذا الواقع سياسات متبادلة عبرت عن عمق الخلاف بين الجانبين التركي والسوري، والتي كانت اكثر حضوراً على الحدود بين البلدين ، سواء على مستوى هجرة السوريين من الحرب الدائرة ولجوئهم الى تركيا ، او على مستوى احتضان تركيا لقوى المعارضة السياسية وعناصر وقادة الجيش السوري الحر وتوفير الدعم لهم من خلال التدريب والتسليح ، او على مستوى رفع درجة سخونة الحدود من خلال قيام الجيش السوري النظامي بالانسحاب من المدن الكردية السورية على الحدود ، وترك أمر حماية تلك المناطق لعناصر من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري الحليف لحزب العمال الكردستاني التركي المعارض ، فيظهر هنا ان دمشق استخدمت الورقة الكردية للضغط على انقرة ، لما لذلك من تداعيات على التفاعلات الطائفية والعرقية في تركيا وبالتحديد الاقليتين الكردية والعلوية ، ومن هنا كان اخطر ما يؤرق تركيا هو اضطرارها الى التدخل في الشمال السوري لمواجهة مخاطر تمركز حزب العمال الكردستاني على حدودها الجنوبية (احمد، ٢٠١٢ ، ص: ٨٤) .

٢ – التداعيات الاقتصادية للازمة السورية على تركيا :

ادى استمرار الازمة السورية الى فرض عقوبات دولية كبيرة على سوريا خاصة من جانب الاتحاد الاوروبي ، والولايات المتحدة ، وجامعة الدول العربية ، إضافة الى تركيا وغيرها ، وتمثلت هذه العقوبات في تجميد اموال كبار الشخصيات في النظام الحاكم ، وفرض حظر على مشتريات السلاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنفط ، وفي هذا الاطار يشير صندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات الاقليمية الى التأثيرات الاقليمية المحتملة لاستمرار الازمة ، وخصوصاً على تركيا التي دخلت منذ وصول حزب العدالة والتنمية في علاقات ايجابية ادت الى ارتفاع قيم المبادلات التجارية بين البلدين . فقد ادت الازمة على الارض السورية والعقوبات التي ترتبت عليها الى توقف التجارة بين تركيا وسوريا . كما تشهد الماطق الحدودية المشتركة بين الجانبين شبه شلل ، وتوقفاً لكثير من النشاطات ، وفقداناً كبيراً لفرص العمل (بشير، ٢٠١٢ ، ص: ٨٧-٨٨) .

وفيما يتعلق بالعلاقات التركية – المصرية ، فبعد ان حافظت على مستوى معين من القبول حتى نهاية حكم الرئيس (مبارك) ، شهدت هذه العلاقات تطوراً كبيراً بعد تنحي الاخير عن الرئاسة وصعود الاسلاميين الى السلطة (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ٢١٤) ، الا ان ثورة ٣٠ تموز ٢٠١٣ على الاسلاميين في مصر تركت تداعيات اقليمية ودولية كبيرة ، قابلتها ردود فعل كثيرة من الدول والمنظمات الاقليمية والدولية ، ويرى البعض بان الحجم الكبير للتداعيات التي تركتها الاحداث الداخلية في مصر على الصعيد الاقليمي والدولي سببه ان مصر دولة رئيسية في المنطقة ، وما يحدث داخلها من تحولات وتطورات له تداعياته الآنية والمستقبلية على الصعيدين الاقليمي والدولي (ابراهيم، ٢٠١٣ ، ص: ٨٠).

وتمثل رد فعل تركيا إزاء احداث ٣٠ تموز في تأكيد انقرة على ان عملية عزل (مرسي) عن السلطة هي انقلاب عسكري على الديمقراطية ، فمرسي من وجهة نظر تركيا هو الرئيس الشرعي لمصر ، لانه وصل الى السلطة من خلال اول انتخابات رئاسية ديمقراطية شهدتها مصر ، وحصل فيها على (٥٢%) من الاصوات ، لذلك فإن الرئيس المنتخب لا يتم ابعاده الا من خلال صناديق الانتخاب ، وأن الشعب المصري وحده هو صاحب الحق في اسقاطه بالوسائل الديمقراطية وليس الجيش ، ومن هنا كان لهذه المواقف التركية أثر سلبي ادى الى تدهور العلاقات التركية – المصرية ، بلغ حد تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما ، وبالرغم من النقد المصري لمواقف الحكومة التركية تجاه ما حصل في مصر، استمر رئيس الدولة (اردوغان) في الهجوم على القاهرة وخارطة المستقبل فيها ، فأعلن إبان الحديث عن نية (المشير عبدالفتاح السيسي) الترشح للرئاسة في مصر أنه لن يعترف بالمشير السيسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو اي شخص آخر في حال انتخابه رئيساً لمصر ولو جاء بانتخابات تعددية تنافسية نزيهة (عبدالفتاح، ٢٠١٤ ، ص: ٧٨) .

لم تتوقف تركيا عند هذا الموقف ، بل صعّدت من حملتها ضد السلطات المصرية بعد قيام اجهزة الامن في القاهرة بفض اعتصامي (رابعة والنهضة) في ١٤ آب ٢٠١٣ ، واعتبرت انقرة ما حدث بمثابة (المجزرة) وعاراً على العروبة والاسلام ، فانخرطت تركيا إثر ذلك في حملة واسعة من التحريض العلني ضد السلطات المصرية على المستوى الدولي (ابراهيم، ٢٠١٣ ، ص: ٨١).

تجاه هذا الموقف التركي جاء رد الفعل المصري حاداً وسريعاً ، فعلى المستوى الرسمي صدرت تصريحات وبيانات شديدة اللهجة عن الرئاسة المصرية ، ومجلس الوزراء ، ووزارة الخارجية، ومؤسسات رسمية اخرى ، أكدت رفض وإدانة وشجب الموقف التركي لانه يمثل تدخلاً سافراً وغير مقبول في شؤون مصر الداخلية ، ويهدف الى اثارة الفتنة وشق وحدة الصف المصري ، وإضافة الى التصريحات والبيانات اتخذت السلطات المصرية خطوات عملية للإعراب عن مدى استيائها من الموقف التركي ، فاستدعت سفيرها من انقرة للتشاور ، وقامت ايضاً بإلغاء التدريب البحري المشترك مع تركيا والذي يحمل اسم (بحر الصداقة) ، اما على المستوى الشعبي فقد قابل موقف تركيا رفض شعبي مصري واسع ، تمثل في تظاهرات ووقفات احتجاجية نُظمت للاعلان عن الرفض الشعبي للموقف التركي ، بالاضافة الى البيانات والتصريحات المنددة بهذا الموقف الصادرة عن الكثير من الاحزاب السياسية ، ومنظمات المجتمع المدني ، والكتّاب والاعلاميين ، وقادة الرأي في مصر ، وفي هذا الاطار طالب الكثيرون بمقاطعة المنتجات والاعمال الدرامية التركية ، وبعدم الذهاب الى تركيا بغرض السياحة (ابراهيم، ٢٠١٣ ، ص: ٨١) .

مما تقدم يمكن القول بأن سيناريو تقدم العلاقات التركية – الاسرائيلية مبني على ما افرزته الاحداث في مصر وما ستفرزه الازمة في سوريا بشكل رئيسي ، ففي ظل تراجع دور الاسلاميين في مصر وبروز نظام جديد على عداء مع تركيا ، وإذا ما حسم الرئيس السوري (بشار الاسد) المعركة لصالحه ، فإن تركيا ستجد نفسها امام اعداء قدماء ، ما يعني بث الحياة في دوافع قديمة للتقارب بين انقرة وتل ابيب ، والمتمثلة في الحيلولة دون بروز دولة اقليمية (مصر) تنافس تركيا على دور الصدارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المنطقة ، واحتواء النفوذ والتوسع الايراني ، بالاضافة الى الخطر السوري . خاصة وان العلاقات التركية مع النظام السوري وصلت الى نقطة اللاعودة ، او على الاقل من وجهة نظر الدراسة في الافق المنظور ، اي العلاقات التركية – السورية بحاجة الى فترة لاعادة ترميمها ، إذا ما استمر النظام الحالي في دمشق .

أي انه امام انهيار العلاقات التركية – السورية ، وتوترها مع ايران الحليف الاستراتيجي لدمشق والداعم الرئيسي لنظام (الاسد) ، فإن سماء علاقات تركيا بدول الجوار باتت ملبدة بالسحب على خلفية الاحتجاجات الشعبية العربية ، لذلك فقد تدفع حكومة اردوغان نحو تسريع الخطى باتجاه ترميم علاقاتها المتوترة باسرائيل ، لتحصّن نفسها من اي اخطار او تحركات تقوم بها هذه الدول . بالاضافة الى المحافظة على علاقاتها مع واشنطن تحسباً لاي مشاريع امريكية لاعادة بناء المنطقة جيواستراتيجياً خلال المرحلة القادمة ، وليكون لتركيا دور في ذلك .

اما على الجانب الاسرائيلي . فبالاضافة الى الاهمية الاستراتيجية لعلاقاتهما في الماضي ، اصبحت اسرائيل بعد الثورات العربية اكثر حاجة الى تلك العلاقات . خاصة بعد ايمان اسرائيل بأن الشرق الاوسط القديم قد إهتز ، وان الوضع المترتب على ذلك سيكون خليطاً بين القديم والجديد ، وانه في الاغلب لا يمد اسرائيل بعنصر الأطمئنان فيما يتعلق بمصالحها المتمثلة فيما يلي (عكاشة، ٢٠١١ ، ص: ٧٠) :

١- المحافظة على اتفاقيات السلام الموقعة بينها وبين مصر والاردن .
٢- ضمان توازن القوى الذي كان سائداً في منطقة الشرق الاوسط بين معسكر المعتدلين الذي كانت تقوده من وجهة النظر الاسرائيلية كل من مصر والسعودية والاردن ، ومعسكر المتطرفين بقيادة ايران وسوريا المتحالفتين مع حركة حماس* في غزة وحزب الله في لبنان .
٣- المحافظة على التنسيق الامني الذي كان قائماً بين اسرائيل ومصر حول ادارة المعابر على الحدود مع غزة ، بالاضافة الى مراقبة عمليات التهريب من سيناء الى داخل قطاع غزة وما تشمله تلك العمليات من اسلحة وافراد مطلوبين للسلطات الاسرائيلية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- الاستمرار في الضغط على حركة حماس ومنعها من استغلال العمق المصري في المجالات الامنية والسياسية والشعبية .

٥- الحيلولة دون التعرض لضغوطات غربية تهدف الى استئناف مسيرة السلام مع الفلسطينيين وفق شروط لا تقبلها اسرائيل .

٦- استمرار حشد التأييد من جانب (معسكر المعتدلين العرب) لزيادة الحظر على ايران ومنعها من الوصول لاهدافها النووية .

٧- الوقوف في وجه تشكل اي محاور اقليمية جديدة تعتمد على تنسيق واسع بين قوى اقليمية كبرى ، تكرّس جهدها لممارسة ضغوط سياسية وامنية على اسرائيل .

لقد تصاعدت حدة الغموض وانعدام اليقين في المحيط الاقليمي لاسرائيل إثر الحركات الاحتجاجية العربية . الامر الذي اضفى المزيد من التعقيد في بيئة التهديدات التي تحيط بها ، في ظل صعود الاسلاميين للسلطة في مصر ، والصراع في الاراضي السورية ، والدور الاساسي الايراني الداعم لبقاء الرئيس السوري (بشار الاسد) في السلطة (يونس، ٢٠١٣ ، ص: ٤٨) .

من هنا جذب الصراع الدائر في سوريا اهتمام اسرائيل ، ونظرت اليه بنظرة مختلفة عما حدث في تونس وليبيا واليمن ، لان الصراع السوري من وجهة نظر تل ابيب سيؤثر بشكل كبير في تشكيل الشرق الاوسط مستقبلاً ، ولكون سوريا جبهة قتال مع اسرائيل ، ولأنها ايضاً جزءٌ من المحور المعادي لها في المنطقة ، وبالتالي فان ما يحدث في سوريا قد تكون له تداعيات خطيرة على امن اسرائيل ، وقد انقسم السياسيون الاسرائيليون حول الموقف الاكثر ملاءمة لاسرائيل ، وعلى الرغم من دعم نظام الاسد لحزب الله وحركة حماس الا انه حافظ على الدوام على هدوء الحدود بين اسرائيل وسوريا ، ولم يحاول القيام باي عمل عسكري لاستعادة الجولان المحتل منذ ١٩٦٧ . كما ان بديل (الاسد) لن يكون سوى الاخوان المسلمين الاكثر عداءً لاسرائيل ، اما البعض الآخر فاعتقد انه من مصلحة اسرائيل سقوط (الاسد) ونظامه ، وذلك لقطع الطريق امام الامدادات لحزب الله ، والقضاء على المحور الايراني – السوري ، فيما يرى آخرون انه بغض النظر عن نتائج الثورات العربية ، فإن اسرائيل ستواجه عزلة شديدة

- يشار الى تردي علاقة دمشق مع حركة حماس ، في حين بقيت علاقات الاولى مع طهران وحزب الله

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المنطقة في السنوات القادمة ، لان الحكومات الجديدة التي تسفر عنها الثورات العربية مهما كان ميولها الايدولوجية فانها لن تجرؤ على اقامة علاقات صداقة قوية مع اسرائيل ، ويبقى التقدير النهائي الاسرائيلي ان الوضع في الاراضي السورية لا يمكن التنبؤ بمساراته في الفترة المستقبلية (عكاشة،٢٠١١، ص: ٧٢-٧٣) .

أمّا في موضوع الثورة المصرية منذ انطلاقها ظهر الموقف الاسرائيلي المائل الى التحفظ ، فاصدر مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية توجيهات الى جميع الوزراء والناطقين باسم الحكومة بعدم التطرق الى ما يحدث بمصر في وسائل الاعلام ، والحقيقة انه لا يخفى على احد بان اسرائيل كانت تميل الى بقاء نظام (مبارك) بسبب ارتباط هذا النظام بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة ، ودوره الكبير في الوساطة في عملية التسوية ، ومحاربته للتطرف والارهاب المتمثل من وجهة النظر الاسرائيلية بحركة حماس، حيث كان مبارك يقف في وجه اي تهريب للسلاح من الاراضي المصرية الى قطاع غزة، وتكشّفت اثار رحيل نظام (مبارك) وصعود الاسلامين الى السلطة على اسرائيل ، عندما ظهرت التوجهات والادوار الجديدة في السياسة الخارجية المصرية في ظل حكم الرئيس (مرسي) ، فلم يخرج الرئيس الاسلامي في قضايا العلاقات الدولية عن مرتكزات الايدولوجيا الاسلامية ، والقائمة في اساسها على العداء لاسرائيل ورفض كل اشكال التطبيع ، وفي هذا الاطار تعمّد الرئيس (مرسي) تجاهل وعدم ذكر اسرائيل في اي حوار او خطاب له ، على الرغم من التواصل بين المخابرات المصرية والاسرائيلية ، والتنسيق بينها في ملف حرب غزة تشرين الاول ٢٠١٢ ، فالوساطة المصرية بين حماس واسرائيل ، ورعايتها لاتفاق الهدنة بين الجانبين ، وانجاح صفقة الاسير (جلعاد شاليط) ، تمت جميعها دون اي زيارة لمسؤول اسرائيلي رفيع المستوى للقاهرة ، بل كانت من خلال مفاوضات بين رجال المخابرات والعسكريين . بالاضافة الى ذلك انعكس البعد الايدولوجي على السياسة الخارجية المصرية عندما قررت التوجه شرقاً نحو القوى الاسيوية ، او على الاقل موازنة التوجه الغربي الذي سيطر على السياسة الخارجية المصرية خلال العقود الثلاثة الاخيرة (عبدالحي، ٢٠١٣ ، ص: ٧١-٧٢) .

ويمكن تلخيص ابعاد وتأثيرات الثورات العربية في البيئة الاستراتيجية لاسرائيل على النحو التالي (يونس، ٢٠١٣ ، ص: ٤٨) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ – تغير معادلات السلطة في الدول العربية :

لقد ظهر التخوف والحذر واضحاً في تعامل القيادات الاسرائيلية مع تحولات السلطة في الدول العربية ، ففي مصر تجلى الدعم الاسرائيلي لبقاء (مبارك) في السلطة عندما حذر رئيس الحكومة الاسرائيلية (نتنياهو) في خطابه بالقدس أمام اجتماع اصدقاء اسرائيل من البرلمانيين الاوروبيين ، من امكانية استيلاء القوى الاسلامية على الحكم في مصر ، وما يترتب عليه من سير هذه القوى خلف النموذج الايراني .

وفي سوريا تعتبر الاوضاع هناك اكثر تعقيداً اذا ما صعدت قوى الجيش الحر وتحالف جبهة النصرة مع القاعدة الى السلطة ، او في تدخل حزب الله في مسار الصراع ودعمه لبقاء الاسد، ما يجعل كلا احتمالي سقوط نظام الاسد او بقائه يحمل في ثناياه مخاطر معقدة على امن اسرائيل، ألا انه في شباط ٢٠١٢ جاءت توصية وزارة الخارجية الاسرائيلية بضرورة وضع حد لسياسة الغموض تجاه سوريا ، وتبني الموقف الامريكي الداعم لرحيل الاسد .

٢ – اصبحت مصر مصدر تهديد لامن اسرائيل :

اكدت بعض القيادات الاسرائيلية تجدد التهديدات على الجبهة المصرية ، وقد بدا التصعيد واضحاً في تصريحات وزير خارجية اسرائيل (ليبرمان) ، والذي قدّم مذكرة لرئيس الوزراء اشارت الى ان التحولات في مصر قد تفرز خطراً اكبر من الخطر النووي الايراني ، بسبب طول الحدود المشتركة ، ودعا (ليبرمان) الى اعادة تشكيل فيلق الجنوب في الجيش الاسرائيلي الذي تم حله بعد اتفاقية (كامب ديفيد) ، وتكثيف الانتشار العسكري على الحدود ، والاستعداد لادخال قوات مدرعة الى سيناء ، فضلاً عن الضغوط الاسرائيلية على مصر لسحب الدبابات والاسلحة الثقيلة من المنطقة الحدودية (ج) ، والالتزام بمقتضيات اتفاقية السلام .

٣ – التهديدات على امن الحدود :

زادت اهمية هذه القضية بعد قيام القوات الاسرائيلية بقتل جنود مصريين على الحدود في آب ٢٠١١ ، واقتحام المتظاهرين لسفارة اسرائيل في القاهرة تعبيراً عن الغضب الشعبي من هذه الحادثة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاضافة الى المصادمات المتوالية على الحدود بسبب الفراغ الامني في شبه جزيرة سيناء بعد الثورة المصرية ، واخيراً دعم حركة حماس في قطاع غزة من خلال بوابة معبر رفح التي فتحتها السلطات المصرية .

اما على الحدود الاسرائيلية – السورية فعلى الرغم من حالة الاستقرار النسبي على هذه الحدود الا ان التوترات ما لبثت ان تصاعدت بعد الهجوم الاسرائيلي في ايار ٢٠١٣ على مواقع عسكرية سورية قرب دمشق ، والاعلان عن مناورات مكثّفة في الجولان ، ونشر قوات اسرائيلية اضافية على حدودها الشمالية ، وذلك بسبب تصاعد المعارك بين القوات السورية والمعارضة بالقرب من الحدود مع اسرائيل .

٤ – اختلال توازنات القوى الاقليمية :

اصبحت توازنات هذه القوى اكثر تعقيداً في ظل الثورات العربية ، حيث تصاعد القلق الاسرائيلي من واردات الاسلحة المصرية ، لا سيما استيراد مصر لغواصتين من المانيا برغم الضغوط الدبلوماسية على الحكومة الالمانية لعدم التصديق على الصفقة بحجة الاوضاع المضطربة التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط ، اما على الجانب المصري فقد ضغطت القاهرة لفرض اجراءات السلامة النووية على المنشآت الاسرائيلية ، واعادت طرح مبادرتها المتمثلة في اخلاء الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل.

كما تصاعدت المخاوف الاسرائيلية من دعم روسيا لنظام (الاسد) باسلحة وصواريخ دفاعية، خاصة اذا وصلت هذه الاسلحة الى حزب الله ، وفي هذا الاطار حاول رئيس الوزراء الاسرائيلي (نتنياهو) خلال زيارته لموسكو في ايار ٢٠١٣ ثني روسيا عن تسليمها للنظام السوري، حيث تزامنت هذه المساعدات الروسية مع تدفق الاسلحة الايرانية الى (الاسد) ، وفي الاثناء تبقى الاشكالية الاكثر تعقيداً تتمثل في امتلاك نظام (الاسد) لترسانة اسلحة كيميائية ، وتأكيدات الولايات المتحدة وفرنسا استخدام (الاسد) لغاز السارين في حربه مع المعارضة ، من هنا وخوفاً من انتقال هذه الاسلحة الى حزب الله او استيلاء المعارضة عليها قامت اسرائيل في كانون الثاني ٢٠١٣ بقصف مجمع يُشتبه في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انه يحتوي على اسلحة كيماوية ، ثم نجحت الولايات المتحدة في اجبار سوريا على التخلي عن سلاحها الكيماوي وتدميره خارج البلاد .

اذن يمكن القول ان سيناريو تقدم وتحسن العلاقات التركية – الاسرائيلية يقوم في الاساس على تعمق الخلافات بين تركيا والدول الاقليمية وزيادة حدتها ، فالخلاف بين تركيا وسوريا في ظل الصراع على الاراضي السورية وبقاء (الاسد) في السلطة سيؤدي حتماً الى عودة التقارب التركي – الاسرائيلي، كما ان بروز ايران كقوة اقليمية من خلال علاقاتها الجيدة مع الحكومة العراقية ، سيؤدي الى زيادة الصراع والتنافس بين ايران وتركيا على زعامة المنطقة ، بالاضافة الى الظروف الاقليمية يمكن ان يمارس الغرب وخاصة الولايات المتحدة ضغوطاً على تركيا لتحسين علاقاتها مع اسرائيل ، من خلال التهديد بتخفيض او قطع المساعدات الاقتصادية لانقرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :

خيار تراجع العلاقات التركية – الاسرائيلية .

ذكرنا سابقاً ان تركيا تبنت مدخلاً مزدوجاً في التعامل مع الازمة السورية ، تراوح بين حماية النظام السوري الصديق ، والتعاطف مع الثوار، الا ان المدخل الثاني طغى على التصريحات والتحركات التركية إزاء تلك الازمة ، ويرى البعض ان هذا الموقف يعود في الاساس الى المرجعية الاسلامية لحزب العدالة والتنمية وارتباطه بالاخوان المسلمين في مصر وسوريا ، اما التفسير الآخر وهو الاكثر شمولاً ومرونة فيؤكد اتفاق المواقف التركية مع الرؤية الحاكمة لسياستها الخارجية بشكل عام، واستمرار مساعيها لتحقيق مصالحها الوطنية ومصالح جميع الاطراف في إطار اعطاء الاولوية للاستقرار في المنطقة (معوض، ٢٠١١ ، ص: ٦٢) .

منذ شهر حزيران ٢٠١١ بدأ المسؤولون الاتراك بتصعيد انتقاداتهم لسوريا . خاصة عندما اعلن (اردوغان) ان الفضائع التي ترتكب في سوريا غير مقبولة . بالاضافة الى ذلك فقد هدد (داوود اوغلو) الرئيس (الاسد) ، بانه اذا لم يقم باصلاح النظام فان المجتمع الدولي سيقوم بالتدخل كما فعل في ليبيا، كذلك فقد تداولت وسائل الاعلام انباء عن ان تركيا كانت تُستخدم كقاعدة تدريب للمتمردين السوريين ، واكدت وسائل الاعلام هذه ان خبراء عسكريين بريطانيين والمان يقومون بتنسيق عمليات عسكرية داخل الاراضي السورية ، وبناءً على ذلك اصبحت تركيا منطلقاً لعمليات تنظيم القاعدة ضد سوريا ، وفي هذا الاطار تم الحديث عن قيام تركيا بتسليم المتمردين السوريين صواريخ (ستينغر) المضادة للطائرات (فايسباخ وواكيم ، ٢٠١٤ ، ص: ١٨٦) .

وفي ظل المساعي التركية الرامية الى لعب دور القائد الاقليمي . فقد حاولت ارساء النظام والتدخل في الازمات الاقليمية بفاعلية ، ومن هنا ظهر ان تركيا جاهدة في الارتقاء بدورها في سوريا وعموم المنطقة ، وتجلى ذلك في خطاب وزير الخارجية (اوغلو) امام الجمعية الوطنية التركية الكبرى في نيسان ٢٠١٢ ، حيث اكد ان تركيا سوف تواصل جهودها ودعواتها لتحرير المنطقة من الاستبداد ، وستزيد من حرصها على ان تكون الزعيم المُلهم للديمقراطيات العربية ، هذا الخطاب اعتبره الكثيرون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بانه إبراز لملامح العثمانية الجديدة ، متهمين السياسة التركية الجديدة بانها سياسة مذهبية علمانية ، ورداً على هذه الاتهامات قال (اوغلو) ان موقف بلاده من الازمة السورية لم يأت من منطلقات عرقية او مذهبية ، ولكنه جاء تأكيداً للرؤية التركية لمنهج الديمقراطية ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها والتعبير عن نفسها ، مؤكداً ان علاقات بلاده هي مع سوريا وليس مع رأس النظام (الحضرمي، ٢٠١٤ ، ص: ١١٠) ، على الرغم من الانتقادات الشديدة التي واجهتها تركيا من الاتحاد الاوروبي بعدم احترام الحقوق والحريات الاساسية .

كما انطلق الدور التركي الداعم للمعارضة السورية من مخاوف تركيا من استمرار سوريا في مساعيها الرامية الى مواصلة دورها في الشرق الاوسط . فقد سعت سوريا على الدوام الى البروز كدولة اقليمية من خلال تمسكها بعدة اوراق ، حيث تعتبر **الورقة الايرانية** ورقة كبرى في يد دمشق ، ويرى البعض انه من الخطأ الاعتقاد بأن دوراً ايرانيا يمكن ان يلعب في الشرق الاوسط دون دمشق ذلك الحليف الاستراتيجي لطهران ، اي ان سوريا مهمة لايران في العمق العربي مثلما ايران مهمة لسوريا في التوازن الاستراتيجي ، اما **الورقة الثانية** في يد دمشق فهي الوجود العسكري السوري في الاراضي اللبنانية والذي منح سوريا دوراً اقليمياً فاعلاً في السابق، وكان يعد احد الانجازات السياسية من وجهة نظر النظام السياسي السوري ، لذا فان انسحاب الجيش السوري من لبنان في نيسان ٢٠٠٥ قلل من الخيارات الاستراتيجية امام صانع القرار السياسي السوري في المنطقة ، الا ان سوريا تمكنت من المحافظة على نفوذها السياسي في لبنان ، وواصلت دورها الحيوي والمؤثر في المشهد السياسي ودعمها العسكري والمادي واللوجستي لحزب الله ، وفي هذا الاطار يرى المختصون أن الدعم السوري لحزب الله يمكّن دمشق من ممارسة تأثيرها ونفوذها السياسي في الشأن اللبناني ، الى جانب استخدامه لصرف الانظار السورية الداخلية عما تمارسه القوى الدولية وخاصة امريكا من ضغوط على النظام السوري (بيبرس، ٢٠١١ ، ص: ٧٥) .

اما **الورقة الثالثة** في يد دمشق فهي القضية الفلسطينية ، فمن ثوابت السياسة الخارجية السورية اعتبار ان تلك القضية تمثل جوهر الصراع العربي – الاسرائيلي ، وان السلام العادل والشامل لن يتحقق الا بحل هذه القضية وفق قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، ومرجعية (مدريد)، ومبدأ الارض مقابل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلام ، والانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة حتى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ ، وعودة الفلسطينيين المهجّرين الى اراضيهم واقامة دولتها المستقلة وعاصمتها القدس ، وفي اطار الدعم السوري للقضية الفلسطينية جاء الموقف السوري الداعي الى ضرورة إخضاع المنشآت النووية الاسرائيلية لنظام الضمانات بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ، من اجل الالتزام بشرق اوسط خال من اسلحة الدمار الشامل . كما تعتبر علاقة سوريا بحركات المقاومة الفلسطينية (حماس والجهاد الاسلامي) من ابرز الملفات الاقليمية التي تتمسك بها دمشق ، اما **الورقة الرابعة** والاخيرة فهي الاوضاع في العراق ، فاضطراب أوضاع العراق السياسية والامنية بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ اعطى لسوريا اوراقاً عراقية كبرى ، فقد رفضت دمشق الغزو والاحتلال الامريكي ، وتبنت موقفاً مشتركاً مع تركيا وايران لمحاصرة السياسات الامريكية المستهدفة حل الدولة العراقية ، ومن هنا فمن المرجح ان تؤدي الاوضاع السياسية والامنية المتدهورة في سوريا بما في ذلك ما يرتبط بها من ضغوط امريكية متواصلة على سوريا الى إجبار دمشق على التخلي ولو جزئياً عن سياساتها الاقليمية ، والتخلي عن بعض طموحاتها التقليدية للعب ادوار في بعض الملفات الساخنة في الشرق الاوسط (بيبرس، ٢٠١١ ، ٧٦) .

لقد اصبحت تركيا بمثابة ملجأ آمن للجيش السوري الحر واللاجئين السوريين . كما استضافت انقرة المجلس الوطني السوري المعارض . بالاضافة الى قيام بعض المنظمات التركية غير الحكومية بمسؤولية الوساطة والتعاون والتنسيق مع المعارضة واللاجئين السوريين ، وبالرغم من الدور التركي الكبير في دعم المعارضة السورية إلا ان انقرة وأثناء مناقشة السيناريوهات المحتملة للتدخل الدولي في سوريا تقدمت بمقترح لاقامة منطقة آمنة عازلة تحميها قوات اجنبية داخل الاراضي السورية ، ويتضح هنا ان تركيا لا تنوي الدخول الى سوريا بمفردها ، فهي لاتريد إقحام نفسها في حرب قد تؤثر بشكل كبير في اقتصادها الذي تسعى للنهوض به . كما ان هناك معارضة شعبية ضد التدخل التركي العميق في الازمة السورية ، خوفاً من زعزعة الامن التركي ، بالاضافة الى عدم استعداد الجيش التركي لحرب طائفية (ابراهيم، ٢٠١٢ ، ص: ٧٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما تقدم يمكن القول ان زيادة دور تركيا في المنطقة وتعزيز حضورها وفاعليتها يستند في الاساس على التغيرات الراهنة في الازمة السورية وفق مسارين (معوض، ٢٠١١ ، ص: ٦٣) :

١- مسار تعزيز حضور الدور التركي في ظل تراجع الدور السوري ، بمعنى زيادة فاعلية الدور التركي لملء الفراغ الاقليمي المتزايد الناجم عن انشغال سوريا بقضاياها الداخلية ، وعجزها عن القيام بادوارها الخارجية بفاعلية ، وهو ما يشكل امتداداً للاوضاع القديمة عندما كان تراجع الادوار العربية احد اسباب بروز قوى اخرى في المنطقة .

٢- مسار تعزيز الدور التركي المرتبط بنجاح الثورة السورية وتفعيل التعاون التركي – السوري، من خلال تحقيق تقارب اكبر بين نظامي الحكم في البلدين ، وهو ما سيؤدي الى تحسين التعاون الاقتصادي بين الجانبين ، وتفعيل مشروعات التكامل الاقتصادي وتقسيم العمل، استناداً الى الاصلاحات السياسية والاقتصادية المتوقعة للنظام السوري الجديد .

ان محافظة تركيا على دورها كمدافع عن نموذج الاسلام السياسي الديمقراطي ، وسعيها لاستعادة دور قائد التكامل الاقليمي ، يتطلبان منها محاولة ترميم علاقاتها مع النظام الذي سيخرج من رحم الثورة السورية ، وفي تلك الحالة ستقدم تركيا تنازلات فيما يتعلق بعلاقاتها مع اسرائيل ، وستحاول التعاون مع القوى الاقليمية لا سيما ايران والعراق ، وهو ما يعني زيادة الفجوة بين تركيا واسرائيل (الزواوي، ٢٠١٤ ، ص: ١٧١-١٧٢) .

فيما يخص الجانب الاسرائيلي فقد مثّلت الازمة السورية إشكالية حقيقية امام اسرائيل ، لأن الاخيرة غير قادرة على التدخل بتلك الازمة بشكل علني ، باستثناء مراقبة الاحداث على الاراضي السورية من خلال الوجود الاستخباراتي الاسرائيلي في جنوب تركيا . كما انها لا تملك القدرة على الانتظار لما ستؤول اليه الازمة السورية من تداعيات ، ويزيد الاشكالية امام اسرائيل أن جميع المشاهد المتوقعة للازمة تصب في غير صالحها ، وهو ما يضاعف من تأثيرات تلك الازمة على الدور والامن الاسرائيليين ، بالاضافة الى ذلك يعمّق من تلك الاشكالية عدم وجود إجماع سياسي داخلي حول الموقف الواجب اتخاذه من الازمة ، فالمؤسسة السياسية ترغب في الاسهام بالمجهود الاقليمي والدولي لاسقاط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(الاسد) ، ودعم المعارضة السورية بالخارج ، اما المؤسسة الامنية فترفض هذا التدخل ، لان البديل السياسي غير واضح المعالم ، وقد يصب في خانة العداء لاسرائيل (سالم، ٢٠١٢ ، ص: ٧٧) .

وفيما يتعلق بقضية إعادة رسم المحاور الاقليمية في الشرق الاوسط . فقد شغلت هذه القضية صانع القرار الاسرائيلي قبل اندلاع الثورات العربية بحوالي العقد ، وتحديداً بعد حدثين مهمين بالنسبة لاسرائيل ، **الاول** : صعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ ، وما ادى اليه هذا التطور من تراجع تدريجي في العلاقات الاسرائيلية – التركية ودخولها في ازمات عنيفة، بعد ان كانت توصف بانها علاقات استراتيجية ، اما **الحدث الثاني** فهو الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ والذي ادى الى زيادة النفوذ الايراني ، واستمرت قضية المحاور الاقليمية باشغالها لصانع القرار بعد الثورات العربية ، حيث لم تخفِ اسرائيل قلقها من التحولات الحادة في السياسة الخارجية التركية ، التي تسعى لتهميش اسرائيل في المنطقة ، وتعمل على اقناع الغرب بقدرتها على تشكيل محور اقليمي بقيادتها ولا يعتمد على اسرائيل ، الا ان ما يقلص هذه المخاوف الاسرائيلية أن الثورات العربية . وخاصة الثورة السورية لم تفرز الى الآن نتائج واضحة يمكن البناء عليها . كما ان كافة المحاور الاقليمية المتوقع تكوينها ستعاني من وجهة نظر اسرائيل ضعفاً وتوترات نتيجة عدم التجانس الثقافي والمذهبي ، وحتى العرقي والقومي بين اطرافها . اضافة الى ذلك فان ما يحدث في سوريا قد لا يؤدي بالضرورة الى تقوية المعسكر الذي تقوده ايران ، بل من الممكن ان يؤدي الى العكس ، وفي كل الاحوال ترى اسرائيل أن الموقف الوحيد الذي يمكن ان تتحلى به في هذه الفترة ، وفي ظل عدم مقدرتها على التأثير في مجريات الاحداث الراهنة ، هو حراسة حدودها ، ومن ثم العمل على ضرب محاولات تشكيل محاور اقليمية ضارة بتحركاتها ، وفي هذا الصدد هددت اسرائيل باستخدام اقصى درجات العنف ضد اي محاولات لانتهاك حدودها هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تحاول اسرائيل الضغط على تركيا وايران للحد من تحركاتهما الهادفة الى بناء محاور اقليمية تحت قيادتيهما ، بالعمل على تقوية العلاقات الاسرائيلية مع اليونان وبلغاريا وقبرص واذربيجان ، او بدعم التحركات الانفصالية للاكراد في تركيا وايران وسوريا (عكاشة، ٢٠١١ ، ص: ٧٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان سيناريو تراجع العلاقات التركية – الاسرائيلية يقوم على اساس توتر هذا العلاقات وتحولها الى علاقات تنافسية في المنطقة ، فاذا ما نجحت الثورة باسقاط نظام (الاسد) في سوريا تلك الدولة صاحبة الموقع الجغرافي المتميز والتحالفات الاقليمية مع ايران وحزب الله ، فان ذلك سيؤثر في التوازن الاقليمي لصالح تركيا التي ستحصل على جار جنوبي ضعيف تتنازعه عصابات مسلحة متفرقة .

اضافة الى ذلك فان وصول المعارضة السورية التي احتضنتها تركيا منذ بداية الثورة وقدمت لها الدعم المادي والعسكري واللوجستي الى السلطة ، يعني حصول تركيا على نظام سوري حليف ، فتقطع بذلك الطريق امام ايران وتحد من خطر سياستها الرامية الى توسيع نفوذها في المنطقة ، ان اقامة تركيا لعلاقات طيبة مع النظام السوري الجديد تعني انتهاء حاجة انقرة الى تعزيز علاقاتها مع تل ابيب بسبب تراجع اهمية هذه العلاقات وغياب احد دوافعها المتمثل في مواجهة الخطر السوري . كما ان العلاقات التركية – الاسرائيلية قد تتحول الى علاقات تنافسية في حال قيام تقارب بين تركيا والدول العربية . خاصة بعد مواقف تركيا من القضية الفلسطينية ، ومواقفها من الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ الذي أثّر بشكل كبير على وحدة العراق وتماسكه ، وهدد امن الدول المجاورة للعراق واستقرارها ، فبرزت هنا المصلحة المشتركة بين تركيا وسوريا بعدم اقامة دولة كردية مستقلة على حدود البلدين .

هذه التطورات التي شهدتها المنطقة ادت الى تعارض المصالح بين تركيا واسرائيل ، وفي الجانب الآخر تلاقي في المصالح التركية – العربية ، فوصول اسرائيل الى شمال العراق وتغلغلها في هذه المنطقة ، فضلاً عن دعمها العسكري والتقني للاكراد . الامر الذي هدد امن واستقرار دول الجوار ، كل هذا يتطلب تنسيق مشترك بين تركيا والدول العربية لمواجهة مخاطر التدخل الاسرائيلي في تلك المنطقة ، اضافة الى ذلك فان وصول اسرائيل الى المناطق الكردية يعني منافسة الشركات الاسرائيلية للشركات التركية لاعادة اعمار العراق ، وهو ما ترى فيه تركيا تعدياً على مجالها الحيوي والاقتصادي .

اضافة الى ما تقدم يمكن القول ان التقارب التركي العربي ظهر جلياً من خلال اشتراك تركيا مع الدول العربية في المذهب السني . خاصة عند الحديث عن الصراع المذهبي الذي انتشر بعد الاحتلال الامريكي للعراق ، وهو ما يعني توحد الصف العربي مع الصف التركي في مواجهة المذاهب والتيارات الاخرى وخاصة ايران الشيعية التي تسعى لبسط نفوذها على المنطقة ، كما برز التقارب التركي العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال نجاح الدول العربية بالتحرك في موقف موحد تجاه تركيا وتقديم بديل لها عن اسرائيل خاصة في المجالات الاقتصادية ، فأُقيمت الاستثمارات العربية (الخليجية) على الاراضي التركية ، وسُحبت الاموال العربية من البنوك الغربية وأُودعت في بنوك عربية وتركية، فأدى هذا التقارب الى حل الخلافات التركية – العربية ، وتحسنت صورة كل طرف عند الآخر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :

خيار ثبات العلاقات التركية – الاسرائيلية على الوضع الراهن .

كان للموقف التركي من القضية الفلسطينية وخاصة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية دور كبير في التأثير على العلاقات التركية – الاسرائيلية ، فمنذ وصول الحزب الى سدة الحكم في تركيا بدأت الانتقادات التركية لاسرائيل تتوالى ، بسبب سياسة الاخيرة في الاراضي العربية المحتلة وممارستها للقمع والقتل . الامر الذي اعتبرته تركيا بانه ارهاب دولة ، فادى ذلك الى تراجع في طلب تركيا على الاسلحة الاسرائيلية ، وعندما فازت حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦ استقبلت انقرة الامين العام للمكتب السياسي خالد مشعل مما ازعج اسرائيل ، وبالرغم من محاولات تركيا المحافظة على جسور التواصل مع اسرائيل ، الا ان هذه المحاولات انهارت امام (حملة الرصاص المصهور) التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ وهو ما ادى الى توتر العلاقات بينهما (البرصان، ٢٠١٣ ، ص: ١٦١) .

ظهر الموقف التركي المعارض لشن اسرائيل حرباً على قطاع غزة في الخطابات المتوالية لرئيس الوزراء التركي (اردوغان) الذي وصف اعمال اسرائيل في القطاع بانها جرائم ضد الانسانية، وعندما صدر قرار مجلس الامن (١٨٦٠) والذي نص على ايقاف اسرائيل لعدوانها على غزة ، أيد (اردوغان) هذا القرار واكد على انه يجب على الامم المتحدة ان تجبر اسرائيل على أن تنفذ القرار الدولي ، كثّفت تركيا من جهودها في محاولة منها للضغط على اسرائيل لوقف العمليات العسكرية ضد المدنيين والتي استشهد فيها اكثر من (١٣٠٠) فلسطيني ، فرفض (اردوغان) بشدة تحويل قطاع غزة الى سجن كبير مفتوح ، ودعا دول العالم الى اتخاذ ما يلزم في هذا الشأن (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ٢٩٩) .

برزت بوادر التغير في العلاقات التركية – الاسرائيلية في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٩ ، وذلك بعد المواجهة العلنية في (دافوس) بسويسرا ، بين رئيس الوزراء التركي (اردوغان) والرئيس الاسرائيلي (بيريز) ، عندما احتج (اردوغان) على تبرير الرئيس الاسرائيلي للحرب على غزة ، فاتهمه اردوغان بالقتل وغادر إثرها المنصة ، فكانت هذه الحادثة سبباً في حالة الجمود التي مرت بها العلاقات بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجانبين بالرغم من كل المحاولات الرامية الى تبديد ما حصل ، وتبعت هذه الحادثة افعال سياسية كرد فعل من الجانبين ، فانسحبت اسرائيل من المحادثات مع سوريا التي كانت تركيا تؤدي فيها دور الوسيط . كما اوقفت تركيا تدريباتها العسكرية مع اسرائيل واستبدلتها بتدريبات مع سوريا ، فكان رد اسرائيل على ذلك باهانة السفير التركي في تل ابيب ، قبل ان تُجبر بعد ذلك على الاعتذار (فايسباخ وواكيم ، ٢٠١٤ ، ص: ١٣٠) .

هذه المواقف التركية لم تأت وليدة الساعة ولا انفعالا عاطفياً ، بل جاءت وفق تسلسل منطقي يعبر عن سياسة جديدة لتركيا تجاه اسرائيل والمنطقة ، فبرغم المحاولات التركية للاحتفاظ بموقف حيادي تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي ، والفلسطيني الاسرائيلي ، وذلك بغية لعب دور الوسيط بين اطراف الصراع ، الا ان تركيا ادركت غياب النزاهة والحياد والعدالة في التعامل مع القضية الفلسطينية ، ولمست انحيازاً دولياً صارخاً لصالح اسرائيل ، لذلك ومع ان تركيا احتفظت بعلاقات جيدة مع اسرائيل ، وابرم الجانبان اتفاقيات في مختلف المجالات ، وتبادل الجانبان الزيارات الرسمية، الا ان هذه العلاقات اهتزت بقوة بعد الهجوم الاسرائيلي على قطاع غزة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ ، فظهر موقف حكومة العدالة والتنمية متماشياً مع الموقف الشعبي التركي الذي طالب بقطع العلاقة مع اسرائيل ، وهو ما عبرت عنه مظاهرات مليونية حاشدة تنديداً بالهجوم الوحشي على قطاع غزة ، وتزامن ذلك مع الرغبة الشديدة لدى السياسة التركية بنسج علاقات متينة مع دول الجوار العربي (جول، ٢٠١٠ ، ص: ٤٦) .

ولئنّ اسرائيل لم تفهم طبيعة التحولات التي طرأت على المناخات الدولية ، ولانها تتصرف على الدوام كدولة فوق القانون وتتمتع بحماية الغرب والولايات المتحدة ، فقد مارست عمليات قرصنة وارهاب ، ولكن هذه المرة ليست على العرب بل على مجموعة سفن تركية كانت تحمل مساعدات انسانية ومتطوعين جاءوا من اكثر من ثلاثين دولة لتقديم العون الانساني لقطاع غزة المحاصر (جول، ٢٠١٠ ، ص: ٤٨) . وكذلك الهجوم الذي قام به فريق كوماندوز اسرائيلي فجر الاثنين ٣١ أيار ٢٠١٠ على اسطول الحرية المتوجه الى غزة في المياه الدولية في البحر المتوسط وراح ضحيته ٩ قتلى و ٥٠ جريحاً، ترك تداعيات سياسية كثيرة ، حيث طالبت تركيا بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في الحادثة ، كما استدعت انقرة سفيرها في تل ابيب ، ثم اسرع وزير الخارجية التركي (داوود اوغلو) الى نيويورك وحضر بنفسه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جلسة مجلس الامن الدولي التي دعت لها تركيا ، فكانت كلمات الوفود قد ادانت التصرفات الاسرائيلية وطالبت بتحقيق دولي (البرصان، ٢٠١٠ ، ص : ١٧) .

وفي خطاب له امام نواب كتلة حزب العدالة والتنمية النيابية في ٢ حزيران ٢٠١٠ ، قال (اردوغان) إن هذه المجزرة الدامية التي نفذتها اسرائيل على سفن تنقل مساعدات انسانية الى غزة ، أنما هو هجوم على الفلسفة الاساسية للامم المتحدة ، مؤكداً ان علاقات تركيا مع اسرائيل لن تبقى ابداً كما كانت لئن هذه المجزرة على حد قوله تعتبر نقطة تحول في هذه العلاقات ، وقد جاءت كلمات (اردوغان) واضحة وحاسمة ، ليس فقط تجاه اسرائيل بل تجاه حلفائها الذين طالما دعموها في مثل هذه الظروف ، لذلك تراجعت جميع الآمال في امكانية اعادة العلاقات الى ما كانت عليه في عهدها السابق ، ما لم تعتذر اسرائيل عن الهجوم ، وتدفع تعويضاً لعائلات القتلى والجرحى (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ٣٠١) .

وعلى الجانب العربي تمثلت تداعيات هذه الحادثة في تحول الميزان السياسي الى جانب العرب على المستوى الاقليمي . اضافة الى ذلك كان تمويل بعض الدول العربية لهذا الاسطول ومشاركة بعض السياسيين العرب فيه ، اشارة ضمنية على موافقة حكومات بلدانهم على هذه الخطوات الهادفة الى كسر الحصار استجابة للرأي العام العربي ، ورداً على الشرعية الدولية الزائفة احياناً ، اما التداعيات على الجانب الفلسطيني . فقد اعطت عملية الاسطول بُعداً انسانياً ودولياً للقضية الفلسطينية ولحصار غزة ، واعطى دخول تركيا القوي القضية بُعداً إسلامياً . خاصة وان معظم المشاركين من الدول العربية والاسلامية ممن ينتمون او يتعاطفون مع التيارات الاسلامية في بلادهم (البرصان، ٢٠١٠ ، ص: ٢١-٢٢) .

اما تداعيات هذه الحادثة على الجانب الاسرائيلي فقد تجلت فيما يلي (الحمد، ٢٠١٠ ، ص: ٦٢) :

١- فقدان اسرائيل لمصداقيتها ، وزيادة تشوه صورتها في العقلية الغربية بعد تعريتها اعلامياً ودولياً امام الرأي العام الدولي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تراجع قدرة الغرب في الدفاع عن سلوك اسرائيل العدواني .

٣- التسبب بالحرج للادارة الامريكية التي ترعى مفاوضات سياسية معقدة وصعبة ، وفي هذا الاطار الغى (اوباما) لقاءه المقرر مع (نتنياهو) في واشنطن لئن ادارته شعرت بالحرج ان يقف الرئيس الامريكي مع رئيس الوزراء الاسرائيلي امام مشاهدة الرأي العام العربي والاسلامي الذي تسعى واشنطن لترميم العلاقات معه .

٤- تزايد انتقاد الحكومة الاسرائيلية واتهامها بعدم القدرة على قيادة الدولة والمرحلة .

٥- تراجع مكانة اسرائيل كدولة يمكن الاعتماد عليها في الشرق الاوسط باعتبارها غير قادرة على المحافظة على تحالفاتها الاقليمية مع اكبر دولة اسلامية في المنطقة .

وُصف الاعتداء الاسرائيلي على قافلة الحرية من الناحية القانونية بانه اعتداء واضح على احكام القانون الدولي ، وهو اعتداء مركب وليس احادياً ، اي انه ينطوي على مجموعة من الخروقات والانتهاكات لعدد من القواعد الدولية ، فهو اعتداء على السيادة التركية وخرق للولاية التركية وللقوانين التركية النافذة فوق تلك السفن ، لانه معروف في القانون الدولي ان الولاية على السفينة تكون لدولة العلم، والسفن التي تم الاعتداء عليها في سياق الهجوم على اسطول الحرية كانت ترفع العلم التركي . كما يتضمن هذا الهجوم خرقاً لاحكام قانون البحار التي تنص على ان البحر العام او المياه الاقليمية لا تخضع لسيادة اي دولة . كما تنص على وجوب قيام الدول باستخدام هذه المياه سلمياً، واخيراً ينطوي هذا الهجوم في اطار انتهاك لعدد من حقوق الانسان الاساسية المعترف بها في القانون الدولي، سواء من حيث فقدان عدد من المشاركين في اسطول الحرية لحياتهم دون سبب قانوني مشروع، او من حيث حرمان الافراد من حريتهم تعسفاً او لسبب غير قانوني ، والحد من حرية التعبير عن الرأي (الموسى، ٢٠١٠ ، ص: ٥٤-٥٦) .

ويرى بعض المتابعين ان الدافع الرئيسي لقيام اسرائيل بذلك الهجوم على اسطول الحرية هو الانتقام من شخص رئيس الوزراء التركي (اردوغان) ، بسبب مواقفه المتتالية والعالية الصوت ضد ممارسات اسرائيل في فلسطين وخاصة العدوان على قطاع غزة ، اي الوقوف في وجه تنامي الدور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التركي في محيطه الاقليمي ، قبل ان يستفحل ويستحيل صدّه او كبح صعوده (نور الدين، ٢٠١٠، ص: ١٦٦-١٦٧) .

ان الفشل الكبير وسوء التقدير من جانب اسرائيل ظهر واضحاً فيما تركته تلك الحادثة من انعكاسات سلبية على العلاقات التركية – الاسرائيلية ، فقد ضاعف الهجوم الاسرائيلي على القافلة وما نتج عنه من سقوط ضحايا ، من توتر العلاقات بين تركيا واسرائيل ، والتي بدأت تسوء منذ العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨ ، فأثارت هذه الحادثة تساؤلات عن مستقبل علاقات انقرة بتل ابيب خاصة في ظل التدهور الواضح ، والتصريحات التي ادلى بها المسؤولون الاتراك ضد الحكومة الاسرائيلية ، والمتمثلة في اعتراف الرئيس التركي (غول) بان العلاقات بين الجانبين لن تعود. كما كانت عليه قبل الهجوم ، بسبب ما سببه ذلك مما اسماه بشرخ دموي في العلاقات التركية – الاسرائيلية واعتباره الاسوء بين الجانبين ، كما شبّه وزير الخارجية التركي (داوود اوغلو) حادثة قافلة الحرية بانه شكل بالنسبة للاتراك صدمة نفسية تشبه صدمة احداث ١١ ايلول بالنسبة للامريكان، مؤكداً ان الشعب التركي تلقى هذه الصدمة من دولة باكملها وليس من مجموعة ارهابيين (نوفل، ٢٠١٠ ، ص: ٣٥) .

ويمكن إجمال تداعيات حادثة اسطول الحرية على العلاقات التركية – الاسرائيلية على النحو التالي (الحمد، ٢٠١٠ ، ص: ٦٣) * :

١- اكتشاف القيادة العسكرية التركية للّعب الاسرائيلي في المنطقة ، مما جعل انقرة تخفف من مساندتها المطلقة للاتفاق العسكري المبرم بين الجانبين .
٢- تراجع القدرة الاسرائيلية على بناء علاقات متوازنة مع تركيا .
٣- انكشاف طبيعة اسرائيل العدوانية للشعب التركي ، حتى لدى التيارات القومية .
٤- الفشل الاسرائيلي الواضح في احتواء الازمة في مراحلها الاولى .

* للمزيد حول الحرب الاسرائيلية على غزة انظر : الفواعرة همام ، **السلوك الدولي في الحرب على غزة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ال البيت ، المفرق ، الاردن ، ٢٠١١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- تزايد شعور تركيا بان اسرائيل ليست حليفاً صادقاً ، بل تريد استغلال انقرة كغطاء لسياساتها في المنطقة .

٦- إضعاف موقف وقدرة اللوبي اليهودي في تركيا على الدفاع عن اسرائيل وتقديمها للرأي العام التركي بشكل ايجابي .

٧- زيادة الانفتاح في السياسة الخارجية التركية على حركة حماس ومواقفها وسياساتها ، والدفاع عنها رسمياً وشعبياً على حساب علاقة انقرة مع تل ابيب ، واعطاء القيادة التركية مبررات جديدة لزيادة انفتاحها على حركة حماس .

٨- قبول القيادة التركية المبدأي باجراء مراجعة جادة للعلاقات مع اسرائيل . خاصة في ظل الفشل الاسرائيلي في تلبية الشروط التركية للمحافظة على هذه العلاقة .

لم تتوقف أثار الهجوم الاسرائيلي على قافلة الحرية عند تدهور العلاقات بين الجانبين فقط ، بل أصبحت اسرائيل من وجهة النظر التركية الشعبية الدولة العدو ، وترتب على هذا التطور عدة نتائج ، اهمها (نوفل، ٢٠١٠ ، ص: ٣٧-٤٠) :

١- اصبحت تركيا طرفاً اساسياً في الصراع العربي – الاسرائيلي ، حيث توسعت دائرة الصراع إثر حادثة اسطول الحرية لكي تقف تركيا تلك الدولة الاسلامية وبقوة الى جانب العرب ، الى حدٍ جعل انقرة تربط تحسين علاقاتها مع اسرائيل برفع الحصار المفروض على قطاع غزة ، فضلاً عن التحقيق في قتل الاتراك في الحادثة ، وفي هذا الاطار اكد وزير الخارجية التركي انه لا يوجد سبب يمنع عودة العلاقات مع اسرائيل اذا ما قامت الاخيرة برفع الحصار عن غزة والافراج عن المواطنين الاتراك .

٢- ادت هذه الحادثة وردود الفعل التركية عليها الى تجاوز الموقف التركي للموقف الايراني المنافس من القضية الفلسطينية ، واصبح الموقف التركي مقبولاً اكثر على الصعيد الشعبي، خاصة وانه غير مرتبط بمصالح خاصة ضيقة التي أُتهمت بها ايران ، وعلى الصعيد الرسمي كان الموقف اكثر قبولاً من ايران التي تتحفظ عليها بعض الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- شكّل التهديد التركي بقطع العلاقات مع اسرائيل امراً خطيراً بالنسبة لتل ابيب ، لئن تركيا هي الدولة الاقليمية الوحيدة التي اقامت علاقات استراتيجية مع اسرائيل ، لذلك خشيت اسرائيل من ان تفشل بعد ستة عقود في المحافظة على علاقاتها مع دول المنطقة وان تكون جزءاً من الاقليم ، كما ان تركيا دولة مهمة وقيادية في المنطقة وقطع العلاقات معها يعني فقدان اسرائيل لنافذة مهمة كانت تستغلها في علاقاتها الدولية .

٤- تحقيق تركيا ورئيس وزرائها (اردوغان) شعبية كبيرة في الشارع العربي نتيجة مواقفه، في وقت عجزت جميع الانظمة العربية من تحقيقه بعد شعبية الرئيس المصري الراحل (جمال عبدالناصر) ، كما ان زيادة الشعبية التركية احرجت الانظمة العربية التي فقدت التواصل مع شعوبها ، ما دفع تلك الشعوب الى البحث خارج نطاق حدود الوطن العربي عن منقذ لها ومُعبّر عن ارادتها إزاء القضايا العربية وخصوصاً القضية الفلسطينية .

٥- اخذت تركيا بمراجعة علاقاتها مع اسرائيل بناء على موقف اسرائيل من المطالب التركية، التي تمثلت في مطالبة لجنة حقوق الانسان في البرلمان التركي بإرسال وفد الى اسرائيل للتحقيق في هذا الهجوم ، وتزامن ذلك مع دراسة السلطات التركية لقانون العقوبات التركي والقانون الدولي لتحديد تحركها رداً على الهجوم الاسرائيلي . بالاضافة الى تقديم منظمات تركية غير حكومية شكاوى بهدف محاكمة مسؤولين اسرائيليين وعسكريين شاركوا في هذه الحادثة . كما تقدمت جمعية اسلامية تختص بحقوق الانسان شكوى للنيابة العامة التركية تطالب فيها بمحاكمة الرئيس الاسرائيلي (بيريس) ، ورئيس الوزراء (نتنياهو) ، ورئيس الاركان (اشكنازي) ، وتوجيه تهم القتل والتعذيب واحتجاز رهائن .

٦- أثّرت هذه الحادثة على العلاقات الاقتصادية بين انقرة وتل ابيب بشكل سلبي ، فكانت اكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً جراء تلك الازمة هي القطاعات الخدمية وفي مقدمتها السياحة التي تمتاز بها تركيا ، حيث وصل عدد السياح الاسرائيليين الى تركيا عام ٢٠٠٨ الى ٥٥٨ الف سائح ، في حين الغى ٨٠ الف سائح رحلاتهم بعد ايام من حادثة قافلة الحرية ، اما التبادل التجاري والتعاون العسكري فكانا اقل القطاعات تأثراً في هذه الازمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- لجأت اسرائيل الى استغلال علاقة التحالف التي تربطها مع الولايات المتحدة الامريكية في سبيل الضغط على تركيا من اجل الحد من تدهور العلاقة بين تركيا واسرائيل .

شهدت بداية الازمة نجاحاً اسرائيلياً في سياستها الرامية الى عرقلة اي قرار دولي ضدها ، وتجنبت الادانات والعقوبات ، كما رفضت القرارات الصادرة بحقها وترجمتها بالطريقة التي تحمي مصالحها ، الا انها وقفت عاجزة امام استمالة الدول الحليفة والرأي العام العالمي والداخلي الى جانبها واقناعه بصحة تصرفاتها ، ففي الخارج جاء الموقف الامريكي على لسان الرئيس (اوباما) عندما وصف الهجوم الاسرائيلي بالمأساة ، وفي اوروبا جاء قرار البرلمان الاوروبي بمثابة تذكير للقيادات الاوروبية بان قواعدها الشعبية لا توافق على السياسات الاسرائيلية ، وان حكومات واحزابا ستسقط وتتراجع شعبيتها اذا ما استمرت في تعاملها مع التصرفات الاسرائيلية على هذا النحو ، اما في الداخل فقد اشارت استطلاعات الرأي الاسرائيلية الى انتقاد الاسرائيليين لسياسة حكومتهم في التعامل مع تلك الحادثة ، وهو ما ادى من وجهة نظرهم الى خسران تل ابيب لصداقة دولة اقليمية قوية (صالحة، ٢٠١٠ ، ص: ٧٤-٧٥) . بالاضافة الى انتقادات الاسرائيليين لسياسة حكومتهم ، فقد احتلت قضية اسطول الحرية مكانة بارزة في تفاعلات الشارع الاسرائيلي ، في ظل ما تركته من اعباء ثقيلة على العلاقات التركية – الاسرائيلية ، حيث اصبحت تلك العلاقات مدار بحث ونقاش في الصحافة الاسرائيلية ومراكز الابحاث والدراسات المقربة من المؤسسة السياسية في تل ابيب ، فضلاً عن ذلك فقد عكست عناوين الصحف الاسرائيلية مدى الاضرار السياسية والاعلامية التي منيت بها تل ابيب جراء تلك العملية ، فأبرزت تلك الصحف التداعيات السلبية والاضرار الاعلامية والسياسية والدبلوماسية التي لحقت باسرائيل من تلك الازمة ، فهي اعادت الى الواجهة وبقوة اكبر الحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة خاصة بعد ان ربطت تركيا اعادة علاقاتها مع اسرائيل الى سابق عهدها برفع الاخيرة الحصار عن قطاع غزة ، ذلك الحصار الذي وصفته تلك الصحف بانه حصار فاشل (ابو هدبة، ٢٠١٠ ، ص: ١٧٢-١٧٣) ، حيث اخفق ذلك الحصار في تحقيق اهدافه الاساسية المتمثلة في اضعاف حركة حماس وتقويض حكمها وعزلها وحرمانها من تقديم تجربة سياسية ناضجة ، ويرى البعض ان سبب هذا الاخفاق هو ادراك حماس للاهداف الاسرائيلية من ذلك الحصار ، فبذلت الحركة جهوداً كبيرة لمواجهة تلك الاهداف وافشالها ، وتحركت على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والامنية لمواجهة الاوضاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصعبة التي تسبب بها الحصار على قطاع غزة (الجولاني، ٢٠١٠ ، ص: ٢٠) . بالرغم من كل الجهود التي بذلت من اجل الوصول الى تسوية مقبولة من الطرفين ، الا ان اسرائيل استمرت في رفض المطالب التركية المتمثلة في تقديم اعتذار عن الحادثة ورفع الحصار عن قطاع غزة ، في حين ابدت أستعدادها لتقديم تعويضات لذوي الضحايا الاتراك التسعة الذين سقطوا في الهجوم ، ونتيجة لذلك دخل العام ٢٠١١ والعلاقات بيت تركيا واسرائيل لا تزال تحت تأثير تداعيات تلك الحادثة ، الا ان هذا العام (٢٠١١) شهد محاولات جادة لتخفيف وتجاوز التوتر بين الجانبين ، فقد بث موقف (اردوغان) السلبي من النظام السوري في حربه ضد المعارضة ، وموقفه من عدم المشاركة في (اسطول الحرية ٢) التفاؤل بالوصول الى حل للخلافات التركية – الاسرائيلية بالأضافة الى مبادرت تركيا بارسال طائرات لإخماد حريق جبل الكرمل والمساعدة في الخروج من الكارثة البيئية، وهو ما فتح المجال الى تكثيف اللقاءات السرية بين مسؤولي كلا البلدين (نور الدين، ٢٠١٢ ، ص: ١٧١) .

تمخضت المحادثات في تموز ٢٠١١ بين تركيا واسرائيل في نيويورك عن صيغة للاعتذار الاسرائيلي والتي وافق عليها (نتنياهو) ، فتم ابلاغ واشنطن بهذه الصيغة ، الا ان وزيرين في حكومة (نتنياهو) عارضا الصيغة ، وفشلت الحكومة الاسرائيلية إثر ذلك في اتخاذ قرار الاعتذار ، في الاول من ايلول من ذلك العام نشرت صحيفة نيويورك تايمز الامريكية ملخصاً عن تقرير لجنة التحقيق بحادثة اسطول الحرية والتي شكّلها الامين العام للامم المتحدة (بان كي مون) في آب ٢٠١٠ برئاسة رئيس وزراء نيوزلندا السابق (جيوفري بالمر) ، حيث جاء في التقرير الذي عُرف باسم (تقرير بالمر) ان اسرائيل بالغت في تصديها لاسطول الحرية ، وحثها على التعويض المالي لذوي الضحايا باعتبار الخسائر في الارواح والاصابات امراً غير مقبول ، لكنه لم يطلب من تل ابيب الاعتذار لانه وصف الحصار البحري الاسرائيلي المفروض على غزة بانه قانوني في نظر القانون الدولي . كما ورد في التقرير ان عناصر البحرية الاسرائيلية واجهوا مقاومة منظمة وعنيفة من مجموعة من الركاب ، وامام هذا التقرير جاءت ردود الفعل التركية عنيفة ، حيث اثار تقرير (بالمر) غضب انقرة لانه جاء متعارضاً مع وجهة النظر التركية . فقد اعتبر الحصار على غزة شرعياً من وجهة نظر القانون الدولي ، هذا من جهة، ومن جهة اخرى لم يدِنْ التقرير اسرائيل ولم يطلب منها الاعتذار ، ومن هنا وفي اليوم التالي لنشر التقرير اعلن وزير الخارجية التركي (اوغلو) بداية مرحلة جديدة من العلاقات مع اسرائيل ، تقوم على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خفض العلاقات بين انقرة وتل ابيب من مستوى القائم بالاعمال الى درجة السكرتير الثاني ، وتجميد كافة الاتفاقات العسكرية بين الجانبين . بالاضافة الى اتخاذ تركيا لخطوات حول حرية الملاحة البحرية في شرق البحر المتوسط (نور الدين، ٢٠١٢ ، ص: ١٧٤-١٧٦) .

بقيت العلاقات التركية الاسرائيلية فاترة ، وهو ما ساهم في تصاعد شعبية تركيا بين العرب ، وظهر ذلك من خلال الترحيب الحار الذي لقيه (اردوغان) اثناء جولته على عدد من العواصم العربية اواخر العام ٢٠١١ ، الا ان الجهود الامريكية ساهمت في رأب الصدع بين تل ابيب وانقرة بعد ما الحقته حادثة اسطول الحرية من ضرر في العلاقات بين الجانبين ، حيث نجح الرئيس الامريكي (اوباما) وخلال زيارته الى تل ابيب في اذار ٢٠١٣ من اقناع رئيس الوزراء الاسرائيلي (نتنياهو) بالاعتذار من تركيا ، استجابة لمطالب انقرة قبل اعادة العلاقات الى طبيعتها مع تل ابيب، فقام (اوباما) بجمع رئيسي وزراء البلدين في اتصال هاتفي ، ووافق خلاله الطرفان على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين بلديهما ، وعلى الغاء الاجراءات التركية القانونية تجاه المسؤولين الاسرائيليين ، ووافقت اسرائيل من جانبها على دفع التعويضات لعائلات الضحايا الاتراك . كما تعهد (نتنياهو) استجابة لطلب (اردوغان) بتخفيف القيود على الامدادات الى قطاع غزة (فايسباخ وواكيم ، ٢٠١٤ ص: ١٣٢) .

خلاصة القول إن سيناريو الاعتدال في العلاقات التركية – الاسرائيلية والذي يراه الباحث بانه الاقرب الى النجاح ، يقوم على اساس محافظة تركيا على علاقات معتدلة مع اسرائيل ، فلن تصل هذه العلاقات الى حد العلاقات الاستراتيجية كما كانت سابقاً ، ولن تذهب الى التوتر والقطيعة. فتركيا لا تستطيع التضحية بالنظرة العربية لها خاصة بعد مواقفها التي وصفت بالمشرفة رداً على الاعتداء الاسرائيلي على قطاع غزة ، والتي اعطت تركيا دور اللاعب الرئيسي في المنطقة ، حيث اكتسبت انقرة شعبية هائلة في الوطن العربي نتيجة السياسات التي اتبعها (اردوغان) إزاء اسرائيل ، فذهب بعض العرب الى القول بان تركيا بديل استراتيجي للعرب ، اضافة الى ذلك فإن الرؤية لم تتضح بعد حول ما ستؤول اليه الاوضاع في دول ما يسمى بالربيع العربي . خاصة سوريا والتي ستساهم النتائج المتمخضة عن الاحداث في اراضيها في بناء تركيا لسياستها الخارجية الجديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي نفس الوقت تحافظ تركيا على مستوى معين من علاقاتها مع اسرائيل ، خاصة وان حكومة حزب العدالة والتنمية لم تعلن منذ تسلمها للسلطة عن رغبتها في الغاء علاقاتها مع تل ابيب. كما ان برنامج الحزب وان تضمن مبدأ قائماً على توثيق العلاقات مع الدول العربية ، الا انه لم يضع ذلك على حساب العلاقات مع اسرائيل ، بل جاء في إطار إقامة تركيا لعلاقات جيدة مع دول المنطقة.

إضافة الى ذلك فان العلاقات بين تركيا واسرائيل وان توترت فانها لن تصل الى حد القطيعة، ففي الوقت الذي اعلنت فيه تركيا تدابير قاسية ضد اسرائيل بعد صدور تقرير (بالمر) ورفض تل ابيب الاعتذار ، حافظت العلاقات الاقتصادية بين البلدين على مستوى جيد ، وفي هذا الاطار يقول الملحق التجاري الاسرائيلي في اسطنبول (جو ابراهام) ان العلاقات التجارية بين البلدين لم تتأثر بالتوتر السياسي لانها في مصلحة الجانبين (نور الدين، ٢٠١٢ ، ص: ١٨١) . كما لا يمكن القول بان الاعتذار الاسرائيلي لتركيا قد يؤدي الى عودة العلاقات بين الجانبين الى مستوى العلاقات الاستراتيجية ، خاصة في ظل الخلاف الكبير داخل إسرائيل بين المتحمسين والمتشائمين حول جدوى ذلك الاعتذار وموافقة اسرائيل على دفع تعويضات لعائلات الضحايا .

ان المتحمسين لهذا الرأي يرون في الاعتذار وسيلة لتوفير الظروف لتحقيق تعاون عسكري وأمني بين إسرائيل وحلف الناتو ، خاصة وان الازمة مع تركيا تشكل عائقاً امام هذا التعاون ، بالاضافة الى ذلك تبرز الخشية الاسرائيلية من حدوث احتكاكات غير مقصودة تؤدي إلى مواجهة عسكرية مع تركيا . كما ظهرت الحاجة الاسرائيلية الى تركيا كطرف اقليمي قوي ومؤثر، للحصول على مساعدته في مواجهة التحديات الناجمة عن الأحداث في سوريا . خاصة بعد ان اصبحت انقرة ضمن دائرة الاعتبارات الاستراتيجية التي تأخذها إسرائيل بعين الاعتبار عندما تخطط لتنفيذ حملات عسكرية ضد اي طرف عربي ، واخيراً لقد تبين للقيادة العسكرية الإسرائيلية أن المصالح الاستراتيجية لتل أبيب قد تضررت كثيراً في أعقاب التوتر مع تركيا وقرار أردوغان تجميد كل أشكال التعاون الأمني والاستخباري مع تل أبيب ، فضلاً عن التوقف عن إجراء المناورات العسكرية المشتركة وعدم السماح لأذرع الجيش الإسرائيلي المختلفة بالتدرب في الأراضي والمياه الإقليمية التركية (دلي، ٢٠١٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي المقابل يرى المتشائمون ان الرهانات على فتح صفحة جديدة في العلاقة مع تركيا مبالغ فيها وينطلقون هؤلاء من الاعتبارات التالية (الانباء، ٢٠١٣) :

١- يبرز في خارطة المصالح الإسرائيلية والتركية فرق جوهري فيما يتعلق بالأوضاع في سوريا . ففي الوقت الذي تراهن فيه إسرائيل على أن تلعب تركيا دوراً كبيراً في السيطرة على مخزون سوريا من السلاح غير التقليدي والصواريخ بعيدة المدى ، التي تخشى اسرائيل منها، فإن كل ما يعني تركيا هو تحصين منطقة شمال شرق سوريا ومنع تحولها إلى نقطة انطلاق لعناصر حزب العمال الكردي .

٢- الخلافات الجوهرية بين تركيا وإسرائيل حول ملفات إقليمية مهمة ، وفي مقدمتها المشروع النووي الإيراني ، حيث أن رئيس الوزراء التركي (أردوغان) يرفض فرض العقوبات على طهران ، ويبدي معارضة لفكرة استخدام الخيار العسكري ضد إيران ، وفي نفس الوقت يطالب (أردوغان) بنزع السلاح غير التقليدي من دول المنطقة ، ومن ضمنها إسرائيل .

٣- ان الاعتذار الإسرائيلي لا يمكنه أن يضع حداً للشكوك المتبادلة وأزمة الثقة بين الجانبين ، وحتى الأطراف التي تراهن على فتح صفحة جديدة لا تشك في طابع توجهات (أردوغان) وحزبه ، فهي تعتبره صاحب توجهات عثمانية جديدة ، وكل ما يعنيه هو توسيع دوائر التأثير التركي الى مناطق كانت جزءاً من الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى ، وتدلل هذه الاوساط في هذا الشأن على توجهات رئيس الوزراء التركي في ما اسموه باحتضان الحركات الإسلامية وتحديداً حركة حماس .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات :

أولاً النتائج :

تنبع اهمية العلاقات التركية - الاسرائيلية من كونها قديمة قدم تأسيس دولة اسرائيل على اثر قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٤٧، فضلاً عن انها تتميز بخصوصية كون تركيا من أوائل الدول الاسلامية التي أعترفت بأسرائيل عام ١٩٤٩ ناهيك عن طبيعة العلاقة وابعادها السياسية والعسكرية والامنية وهذا ماتم تظمينه في الاتفاق الاستراتيجي المبرم عام ١٩٩٦ ، ومن الجدير بالذكر ان تركيا العلمانية والعضو في حلف شمال الاطلسي لها ثقلها الشرق الاوسطي وماتمثله من وزن وتاثير ستراتيجي في منظومتها الاقليمية ، ولكن على الرغم من جميع خصائص العلاقة نرى انها تتميز بالشد والجذب بين الحين والاخر نظراً لطبيعة المشاكل التي تمس مصالح وأمن الطرفين وأهدافها القريبة والبعيدة المدى ، والتي تنعكس بالسلب وأحياناً بالايجاب على طبيعة العلاقة وتفاعلاتها ، وبناءاً على ماتقدم فقد توصلت الدراسة الى نتائج عدة يمكن اجمالها بالاتي :

١ – أن تركيا واسرائيل انطلقتا في إقامة العلاقات بينهما من دوافع وغايات ومصالح سياسية واقتصادية وعسكرية لكل منهما ، وفي هذا الاطار ظهر جلياً ان تركيا تسعى من خلال سياستها الخارجية الى تعزيز هذه المصالح، اي انها لا تستهدف اي مشروع للسيطرة، خاصة وانها ليس لديها دوافع اثنية او طائفية ولا ايدولوجية معينة تسعى الى فرضها .

٢ – أن العلاقات التركية – الاسرائيلية تعد من مبادئ السياسة الخارجية الامريكية ، وتعبّر عن مصالحها في منطقة الشرق الاوسط ، وخاصة ما يتعلق منها بحفظ الاستقرار ، واحتواء الانظمة المعارضة للنفوذ والهيمنة الامريكية في المنطقة ، حيث يُلاحظ ان واشنطن تُعتبر الداعم الاساسي للعلاقات بين انقرة وتل ابيب، وهنا يمكن القول بان تركيا تمكنت من المحافظة على علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب، وبنفس الوقت تمتين علاقاتها مع جوارها العربي والاسلامي، بمعنى آخر استطاعت ان توازن بين المفاهيم الغربية والثوابت الاسلامية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ – كان لطبيعة الصراع العربي – الأسرائيلي وامتدادات القضية الفلسطينية ، اثراً هاماً ومباشراً على مسيرة وتطور العلاقات التركية – الإسرائيلية هذا من ناحية ، وطبيعة وأبعاد العلاقات العربية – التركية من ناحية أخرى ، حيث أن الموقف التركي اتبع نهجاً براغماتياً منذ وقت مبكر للتعامل مع هذه القضايا الشائكة والمعقدة في الشرق الأوسط ، فهي ليست عدوة لأسرائيل بل هي من أوائل الدول الشرق أوسطية ، بل وفي مقدمة الدول الإسلامية التي اعترفت بإسرائيل كدولة ، وتعاملت معها دبلوماسياً . كما أن تركيا ليست حليفاً للعرب ، حيث أكدت تجربة القرن العشرين أن تركيا أدارت ظهرها للعرب دون أي مراعاة أو اهتمام لقضاياهم ومشاكلهم ومصالحهم ، لا بل كانت تنظر لعلاقاتها العربية نظرة ثانوية ، في حين كان اتجاه علاقاتها مع أوروبا هو الأهم والرئيسي ، وإن مفتاح أو نافذة العلاقات المتطورة مع أوروبا هي إسرائيل ولكن تبدل القيادات السياسية التركية المتعاقبة انعكس على طبيعة هذه العلاقات ، حيث ان وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ أفضى بعض الشئ الى عدم حتمية أو اطلاقية العلاقة مع الغرب . الا انه وجد ان الإتجاه جنوباً عربياً واسلامياً فيه مصلحة اقتصادية وأمنية واستراتيجية ، لا بل أصبحت تركيا ترى في العمق العربي الخيار الأفضل لتجاوز أزمتها الإقتصادية ، خاصةً بعد اتفاقيات التسوية في أوسلو وما تبعها.

٤ – كانت للعلاقات التركية – الاسرائيلية ابعادها الأستراتيجية والأمنية ، خاصة بعد ان تُوجت بعقد الاتفاق العسكري عام ١٩٩٦ ، وما تبعه من اتفاقيات اخرى ، وقد تجلت تلك الابعاد على المستوى الاقليمي بانها كانت موجهة نحو دول معينة في الاقليم وخصوصاً ايران وسوريا والعراق ، باعتبار تلك الدول تشكل اخطاراً مشتركة تهدد الجانبين التركي والاسرائيلي ، اما على المستوى الدولي فكانت العلاقات بين الجانبين موجهة نحو روسيا التي شكّلت خطراً على تركيا بسبب المطامع الروسية بالاراضي التركية .

٥ – للعلاقات التركية – الاسرائيلية ابعادها الاقتصادية ، حيث برز العامل الاقتصادي في تلك العلاقات ، ولعبت المصالح الاقتصادية دوراً كبيراً في التقارب بين الجانبين ، فالعلاقات الاقتصادية سمحت لتركيا بتحقيق مكاسب تتمثل في تدفق الاستثمارات اليهودية اليها ، ودعم الحركة السياحية ، والاستفادة من التقنية العسكرية الاسرائيلية والتصنيع المشترك ، اما اسرائيل فقد وجدت في تركيا اداة لكسر الحصار الاقتصادي المفروض عليها، وايجاد اسواق لمنتوجاتها، بالاضافة الى الحصول على المياه من انقرة لتدبير مواردها المائية اللازمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦ – بالرغم من وجود بعض المحددات الداخلية والخارجية للعلاقات بين تركيا واسرائيل والتي كان لها اثرها في الدفع نحو تأزيم المواقف بين الجانبين ، الا ان منحنى مسار العلاقات التركية – الاسرائيلية شهد فترة من التطور والتقدم ، وتميزت العلاقات بالتنوع والشمول لشتى مجالات التعاون ، حيث وصلت العلاقات بين الجانبين الى مرحلة من الشراكة الاستراتيجية ، الامر الذي عزز من دور تركيا وزاد من نفوذها في المنطقة، وهو ما احدث إختلال في توازن القوى في الشرق الاوسط، وحصر التنافس في المنطقة بين تركيا وايران واسرائيل، وذلك بسبب حالة الفراغ في النظام العربي وهشاشته .

٧ – ان العلاقات العربية – التركية أتسمت بعدم الأستقرار والثبات في المدة السابقة ، واليوم تحكمها تحديات جديدة مما جعلتها رهينة لقرارات أقليمية ودولية ومحط لتدخل دولي واسع خاصة بعد موجة الأرهاب الجديدة التي تعصف بدول الشرق الأوسط وترتيباتها الأمنية الأقليمية حيث الضغوط الدولية لأجبار تركيا للتدخل في نطاقها الأقليمي عسكرياً ، الامر الذي سينعكس بالسلب على دورها وسيوذي تركيا ومصالحها في الحاضر والمستقبل حيث انها تريد ان تعتبر نفسها صين الشرق الأوسط وان تهيمن على الاسواق القريبة منها ، وفي ذات الوقت فان الجهد التركي لابد ان يواجهه بتحدي أسرائيلي لذات الاهداف الأنية والمستقبلية التي تتعلق بالأقتصاد والسياسة ، الامر الذي يحتم وجود تفاهم بين الطرفين لتبادل الادوار وتحقيق المنافع الاقتصادية المشتركة على الصعيد الأقليمي وتطوير علاقتهما بشكل اوسع .

٨ – لا يعني توتر العلاقات بين تركيا واسرائيل ان تصل تلك العلاقات الى درجة القطيعة، والدليل على ذلك ان العلاقات العسكرية والتجارية استمرت بعد حادثة اسطول الحرية ، فتعليق تركيا للاتفاقيات العسكرية مع اسرائيل لم يعني الغاءها ، كما ان التبادل التجاري استمر بين الجانبين بعد الحادثة ، وشهد حجم التبادل التجاري تنامياً واضحاً في الاعوام اللاحقة .

٩ – في ظل الحركات الاحتجاجية العربية ، وخاصة الصراع على الاراضي السورية والذي لم يُحسم بعد ، يمكن التنبؤ بثبات العلاقات التركية – الاسرائيلية على الوضع الراهن، ومحافظة انقرة على علاقات معتدلة مع تل ابيب ، بسبب سياسة حزب العدالة والتنمية القائمة على التوازن في العلاقات ، وعملها على كسب المزيد من الاصدقاء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : التوصيات .

١ – يجب على الدول العربية العمل على تعزيز علاقاتها مع تركيا صاحبة الاهمية الجيواستراتيجية ، خاصة وان انقرة لا تسعى الى فرض ايدولوجية معينة، الامر الذي يبدد الريبة والشك من الجانب العربي، ويسمح له بتبادل المنافع والمكاسب مع الجانب التركي هذا من جهة، ومن جهة اخرى استغلال التوجه التركي الى منطقة الشرق الاوسط بعد رفض الدول الاوروبية لدخولها الى اتحادها ، ومحاولة تعزيز الثقة المتبادلة بين الجانبين التركي والعربي من خلال تعويض انقرة عما قد تخسره من عدم دخولها الى الاتحاد الاوروبي .

٢ – محاولة الاستفادة من توتر العلاقات التركية – الاسرائيلية، والعمل العربي المشترك للوقوف في وجه اي تقارب جديد بين انقرة وتل ابيب، من خلال تعزيز العلاقات العربية – التركية، للبدء في حوار جاد بهدف حل الاشكالات الاساسية في إطار عربي – تركي بعيداً عن التدخلات الخارجية، من خلال استراتيجية واضحة تسمح للجانبين بالتوصل الى حلول للقضايا التي طالما كانت تشكل محددات ومعيقات لتنمية العلاقات العربية – التركية، كمشكلة المياه مع دول الحوض (العراق وسوريا) التي تعاني من شح في مواردها المائية، خاصة وان اي مشروع مستقبلي لاستخدام المياه في المنطقة يتطلب الدخول في عمل مشترك مع تركيا التي تعتبر المصدر الرئيسي لنهري دجلة والفرات .

٣ – العمل على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا والدول العربية، واقامة المشاريع المشتركة على اسس متكافئة، وتسهيل حركة رؤوس الاموال والاستثمارات والاسواق المشتركة، لكون هذه الاجراءات تعد خير ضامن وافضل وسيلة لاستمرار التعاون بين الجانبين، كما يجب على الجانب العربي في هذا الاطار محاولة الاستفادة من السياسات الاقتصادية التركية ، لبناء سياسات اقتصادية عربية وادوات للتخطيط في تلك البلدان .

٤ – ان التغييرات الجوهرية على مستوى البيئة السياسية التركية الداخلية، والتي احدثها وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، ادت الى ثورة داخلية كبرى في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية، بشكل يتوافق مع معايير كوبنهاجن والتي تندرج ضمن مساعيها للانضمام للاتحاد الاوروبي، لذلك يجب على الجانب العربي الاستفادة من التجربة التركية في هذا المجال .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥ – يجب على الجانب العربي استغلال العلاقات التركية – الامريكية، والعلاقات التركية – الاوروبية لصالح القضايا العربية، من خلال التنسيق مع تركيا لايجاد حلول لتلك القضايا وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ومحاولة الوقوف في وجه اي سياسة غربية ترمي الى استخدام تركيا كأداة ضغط لتحقيق الاهداف الامريكية والغربية تجاه المنطقة العربية .

٦– في ظل ماتشهده العلاقات العربية – التركية من تنامي نجد لزاماً على الدول العربية أبرام أتفاقيات ومعاهدات وعلى جميع الاصعدة الاقتصادية والامنية والسياسية بقصد تأسيس وتقنين لمرحلة جديدة من العلاقات ، والعمل على الشروع بتوسيع مشاريع الاستثمار سواء الصناعي او التجاري او النقدي لغرض ربط وتوثيق هذه العلاقات بين الجانبين .

٧– انشاء مناطق تجارية حرة بين الجانبين بهدف تبادل المنافع الاقتصادية والتجارية ، وتبادل انتاج السلع بين الجانبين حيث ان الاعتماد على الصناعات التركية وماتتميز به من سمعه ورصانه يدفع المستهلك العربي بالتركيز عليها وذلك لرخص اسعارها وسهولة استخدامها .

٨– انشاء البنوك والمصارف المشتركة بين الجانبين بهدف توسيع العمل المصرفي وتمويل المشاريع الامر الذي ينعكس ايجابياً على حركة النشاط الاقتصادي بين الجانبين .

٩– توسيع التبادل الثقافي بين الجانبين ومحاولة الجانب العربي فتح أفاق اكثر اتساعا" مع الجانب التركي نظرا" للطفرات التي تحققت على المستوى العلمي والتقني ، والعمل على توسيع قبول الطلبة في الدراسات العليا في الجامعات التركية ومراكز البحث العلمي .

١٠– محاولة توظيف التقارب مع تركيا من اجل حل اشكاليات عالقة وبشكل مباشر كقضيتي المياه والحدود، او محاولة استغلال الثقل الاستراتيجي التركي لدعم القضايا العربية سواء في داخل تركيا او على المستوى الدولي والمنظمات الدولية كالموقف من القضية الفلسطينية وحل الصراع العربي – الصهيوني ومواجهة الارهاب بجميع اشكاله .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

اولاً : المراجع العربية :

١ – ابراهيم، الشيماء (٢٠١٢) ، موقف تركيا من الازمة السورية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٩٠) .

٢ – ابراهيم، حسنين (٢٠١٣) ، الرهانات المتباينة .. قراءة في الموقفين التركي والايراني تجاه ٣٠ يونيو ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٩٤) ، ٨٠ – ٨٧ .

٣ – ابو الحسن، خالد (٢٠٠٩) ، العلاقات التركية الاسرائيلية بين التوتر والاستقرار ، **مجلة دراسات شرق اوسطية** ، السنة ١٣ ، العدد (٤٩) ، ٥٩ – ٧٥ .

٤ – احمد، صافيناز (٢٠١٢) ، عابرة للحدود .. التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٩٠) .

٥ – اسعد، محمد (٢٠١١) ، **العلاقات التركية الاسرائيلية في عهد حزب العدالة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن .

٥ – اغبارية، مسعود (٢٠٠٦) ، المشهد السياسي الاسرائيلي . في : منصور جوني (محرر) ، **تقرير مدار الاستراتيجي** ، رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ، ٨٠ – ٩٦ .

٦ – أكشي، محرم (٢٠١٠) ، في آسيا الوسطى والقوقاز .. تأمين لجسور الطاقة . في : محمد عبدالعاطي (محرر) ، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات (١٩٣ – ٢١٠).

٧ – الانباء (٢٠١٣) ، مستقبل العلاقات التركية الاسرائيلية بعد الاعتذار ، ١٢ نيسان ، على الموقع: http://anbaaonline.com/?p=103872

٨ – الانصاري، فريد (١٩٩٧) ، **ابجديات البحث في العلوم الشرعية** ، الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة .

٩–البرصان، احمد (٢٠١٣) ، **الاسلام السياسي والديمقراطي في تركيا** ، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع .

١٠ – البرصان، احمد (٢٠١٠) ، التداعيات السياسية للهجوم الاسرائيلي على اسطول الحرية . في : **تداعيات الهجوم الاسرائيلي على اسطول الحرية** ، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط ، ١٥ – ٢٧.

١١ – التوفيق، سعد (٢٠٠٧) ، **مبادئ العلوم السياسية** ، عمان : دار وائل للنشر ، .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢ – الجزيرة نت (٢٠١٢) ، تركيا واسرائيل ... إزدهار التجارة مع تردي السياسة ، ٣١ ايار ، على الموقع :
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/b71e5eb5-5726-4beb-80ab-68a9416a9ae2

١٣ – الجندي، كريم (٢٠١١) ، **صناعة القرار الاسرائيلي** ، ترجمة : عيتاني امل ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .

١٤ – الجهماني، يوسف ابراهيم (١٩٩٩) ، **تركيا واسرائيل** ، الرياض : دار الرفاعي .

١٥ – الجولاني، عاطف (٢٠١٠) ، فشل الحصار على قطاع غزة في تحقيق اهدافه السياسية والامنية . في : امرالله إيشلر (محرر) ، **تركيا واسرائيل وحصار غزة** ، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط ، ١٧ – ٣٢ .

١٦ – الحضرمي، عمر (٢٠١٤) ، **تركيا الحديثة .. جدلية القدرة والدور والمصلحة : الشرق العربي انموذجاً** ، منشورات الجامعة الاردنية .

١٧ – الحمداني، ضاري وسلمان ، مصطفى (٢٠١٠) ، تركيا وتطورات القضية الفلسطينية ، **المجلة السياسية والدولية** ، العدد (١٥) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد .

١٨ – الحمد، جواد (٢٠١٠) ، التداعيات السلبية على اسرائيل وعلى العلاقات التركية – الاسرائيلية . في : امرالله إيشلر (محرر) ، **تركيا واسرائيل وحصار غزة** ، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٦١ – ٧٨ .

١٩ – الحمد، جواد (٢٠١٢) ، السياسة الخارجية التركية والعالم العربي . في : **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٣٥ – ٤٢ .

٢٠ – الخليل، معمر (٢٠٠٣) ، تفجيرات اسطنبول ... أهداف ورسائل ، ٢٠ تشرين الثاني ، على الموقع : http://www.almoslim.net/node/85290 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢١ – السرحان، صايل فلاح (٢٠١٣) ، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية – العربية ٢٠٠٢ – ٢٠١١ ، **المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية** ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعة الأردنية ، المجلد ٦ ، العدد (٢) ، ٢١٩ – ٢٣٩ .

٢٢ – السيد، محمد (١٩٩٨) ، **تحليل السياسة الخارجية** ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .

٢٣ – الشيخ، نورهان (٢٠١٢) ، الخوف من التغيير .. محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٩٠) .

٢٤ – العزاوي، سلمان (٢٠١٣) ، **حزب العدالة والتنمية ... دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية** ، عمان : دار آمنة للنشر والتوزيع .

٢٥ – العزي، خالد (٢٠١٠) ، العلاقات الروسية الاسرائيلية الجديدة ومدى تأثيرها على سورية وايران، **الحوار المتمدن** ، العدد ٣١٢٦ ، على الموقع :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=229197

٢٦ – العناني، خليل (٢٠١٠) ، مع الولايات المتحدة ... مصالح استراتيجية متبادلة . في : محمد عبدالعاطي (محرر) ، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، ١٤٩ – ١٦٨ .

٢٧ – العيطة، سمير وآخرون (٢٠١٢) ، **العرب وتركيا : تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات .

٢٨ – الغنيمي، محمد (١٩٧٥) ، **التنظيم الدولي والنظرية العامة** ، القاهرة : منشأة المعارف .

٢٩ – الغول، يسري (٢٠١١) ، **اثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية – الاسرائيلية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب والعلوم الانسانية ، غزة ، فلسطين .

٣٠ – الكيالي، عبدالحميد (٢٠١٤) ، البيئة الدولية لجولة المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية الحالية . في : احمد نوفل (محرر) ، **المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية للعام ٢٠١٣** ، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط .

٣١ – الكيالي، عبدالحميد (٢٠١٢) ، الرؤية الاسرائيلية للتحول التركي . في : **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٩٣ – ١٠٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٢ – الكيلاني، هيثم (١٩٩٦) ، **تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية التركية** ، ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

٣٣ – اللباد، مصطفى (٢٠١٠) ، تركيا والعرب ... شروط التعاون المثمر . في : محمد عبدالعاطي (محرر) ، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، ٢١١ – ٢٢٦ .

٣٤ – المقداد، محمد (٢٠١٢) ، واقع العلاقات التركية الدولية : المحددات والتوجهات (٢٠٠٢ – ٢٠١٠) ، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب** ، المجلد ٩ ، العدد (١ ب) ، ٤٥٧ – ٤٩٥ .

٣٥ – الموسى، محمد (٢٠١٠) ، الابعاد القانونية لهجوم اسرائيل على اسطول الحرية . في : امراله إيشلر (محرر) ، **تركيا واسرائيل وحصار غزة** ، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٥٣ – ٦٠ .

٣٦ – الميالي، علي (٢٠١١) ، **تأثير مرتكزات السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بيروت ، بيروت ، لبنان .

٣٧ – النعيمي، احمد (٢٠١١) ، **العلاقات التركية – الروسية .. دراسة في الصراع والتعاون** ، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع .

٣٨ – امارة، محمد (٢٠٠٥) ، المشهد السياسي والحزبي . في : اسعد غانم (محرر) ، **تقرير مدار الاستراتيجي** ، رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ، ٧٣ – ٩٠ .

٣٩ – أوغلو، احمد داود (٢٠١١) ، **العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** . ترجمة : ثلجي محمد وعبدالجليل طارق ، ط٢ ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات .

٤٠ – اوغلو، ياشار (٢٠٠٤) ، تركيا ومشروع الشرق الاوسط الكبير ، **مجلة شؤون الاوسط** ، العدد (١١٦) ، ١٣٠ – ١٣٧ .

٤١ – اوغور، حقي (٢٠١٠) ، تركيا وايران ... البعد عن حافة الصدام . في : محمد عبدالعاطي (محرر) ، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٢٧ – ٢٤٠ .

٤٢ – باكير ، علي واخرون (٢٠١٠) ، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، بيروت : الدار العربية للعلوم .

٤٣ – بابيس، دانيال (١٩٩٨) ، محور جديد بروز الوفاق التركي الاسرائيلي ، **مجلة البيان** ، العدد (١٢٥) ، ١١٢– ١٢١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٤ – بشير، هشام (٢٠١٢) ، خسائر مشتركة .. التداعيات الاقتصادية الاقليمية للأزمة السورية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٩٠) .

٤٥ – بوبوش، محمد (٢٠١١) ، التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية ، **مجلة دراسات شرق اوسطية** ، السنة ١٥ ، العدد (٥٥) ، ٣٧ – ٦٧ .

٤٦ – بور، رحمان (٢٠٠٤) ، تركيا والاتحاد الاوروبي.. مشكلة ثنائية ، **مجلة شؤون الاوسط** ، العدد (١١٦) ، ٩٢ – ١١١ .

٤٧ – بيبرس، سامية (٢٠١١) ، الفراغ .. إشكاليات غياب الدور السوري في الشرق الاوسط ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٨٥) ، ٧٤ – ٧٩ .

٤٨ – بيكر، جيمس (١٩٩٩) ، **سياسة الدبلوماسية** ، ترجمة : شرشر مجدي ، القاهرة : مكتبة مدبولي .

٤٩ – تركي، احمد (١٩٩٨) ، الاحزاب العلمانية في تركيا ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٣١) ، ١٤٨ – ١٥٢ .

٥٠ – جول، محمد (٢٠١٠) ، الدور التركي في كسر الحصار شعبيا ورسميا . في : امرالله إيشلر (محرر) ، **تركيا واسرائيل وحصار غزة** ، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٤٣ – ٥٠ .

٥١ – حباشنة، صداح (٢٠١١) ، العلاقات التركية الاسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة (٢٠٠٢ – ٢٠١٠) ، **مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية** ، المجلد (٣٨) العدد (٣) ، ٧٧٨ – ٨٠٠ .

٥٢ – حتي، ناصيف (١٩٨٧) ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت : دار الكتاب العربي .

٥٣ – حسن، ياسر (٢٠٠٦) ، **تركيا .. البحث عن مستقبل** ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية .

٥٤ – حقّي، سعد (٢٠١٢) ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، ط ٣ ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٥ – خماش، رنا (٢٠١٠) ، **العلاقات التركية – الاسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية** ، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط .

٥٦ – درويش، فوزي (١٩٩٩) ، البعد العسكري في العلاقات التركية – الاسرائيلية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٣٨) ، ٢٧٦ – ٢٨٣ .

٥٧ – درويش، هدى (٢٠٠٢) ، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية** ، الجزء ٢ ، دمشق : دار القلم .

٥٨ – دلي، خورشيد (٢٠١٣) ، عودة العلاقات التركية بين الاعتذار والصفقة ، **مجلة الوحدة الاسلامية** ، العدد (١٣٧) على الموقع : http://www.wahdaislamyia.org/issues/137/kdali.htm

٥٩ – ربابعة، غازي (٢٠١٠) ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية " ، في : محمد المصالحة وعمر الحضرمي (محرر) ، **مؤتمر العلاقات التركية العربية بين الامس والحاضر** ، الجامعة الاردنية وجامعة غازي التركية ، ١١٧ – ١٢٥ .

٦٠ – رسلان، احمد (١٩٩٧) ، التقارب التركي الاسرائيلي من الشرق الاوسط الى القوقاز ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٣٠) ، ١١٥ – ١١٨ .

٦١ – رضوان، وليد (٢٠٠٦) ، **العلاقات العربية التركية : دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية وpkk في العلاقات العربية – التركية العلاقات السورية – التركية نموذجاً** ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .

٦٢ – روبنس، فيليب (١٩٩٣) ، **تركيا والشرق الاوسط** ، ترجمة : ميخائيل خوري ، قبرص : دار قرطبة للنشر والتوثيق .

٦٣ – زريقات، فايز و ابو حمدي، اكرم (٢٠١١) ، اثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الاقليمي العربي ، **مجلة المنارة** ، المجلد ١٧ ، العدد(٤) ، ٢٨٥ – ٣١٠ .

٦٤ – سالم، علاء (٢٠١٢) ، اسرائيل والمسألة السورية .. اشكاليات الدور والمصلحة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٩٠) .

٦٥ – سبعاوي، عوني (١٩٩٧) ، **اسرائيل ومشاريع المياه التركية ... مستقبل الجوار المائي العربي**، ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦٦ – سبعاوي، عوني (٢٠٠٢) ، تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الاستراتيجية ، **مجلة الفكر السياسي** ، العدد (١٥) .

٦٧ – سبعاوي، عوني (١٩٩٨) ، موقف تركيا من قيام دولة إسرائيل ، **مجلة كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية** ، العدد (٢١) .

٦٨ – سرور، عبدالناصر (٢٠٠٨) ، التعاون الاسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات ، **مجلة الجامعة الاسلامية** ، المجلد ١٦ ، العدد (١) ، ١٨٧ – ٢٠٩ .

٦٩ – سلامة، معتز (١٩٩٨) ، الجيش والسياسة في تركيا ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٣١)، ١٢٣ – ١٢٧ .

٧٠ – سميرة، صبري (٢٠١٢) ، السياسة التركية وامريكا في ظل التحولات السياسية العربية ، في: **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٧٥ – ٩٢ .

٧١ – شحاته، دينا (١٩٩٨) ، الاسلام السياسي ومستقبل العلمانية في تركيا ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٣١) ، ١٥٣ – ١٥٨ .

٧٢ – صالحة، سمير (٢٠١٠) ، تركيا تضع اسرائيل امام الاختبار الدولي . في : امرالله إيشلر (محرر) ، **تركيا واسرائيل وحصار غزة** ، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط .

٧٣ – صباغ، اشرف (٢٠١١) ، هل يكون التعاون الروسي – الاسرائيلي على حساب العلاقات الروسية – العربية ، انباء موسكو ، على الموقع :
http://anbamoscow.com/russia/20110308/369227711.html

٧٤ – صبري، اسماعيل (١٩٩١) ، **العلاقات السياسية الدولية** ، القاهرة : المكتبة الاكاديمية .

٧٥ – عبدالحي، احمد (٢٠١٣) ، تجليات لا متماثلة .. تأثير العامل الايديولوجي في السياسة الخارجية لدول الثورات ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٩٣) .

٧٦ – عبدالطاهر، محمود (٢٠٠٥) ، **التعاون الاستراتيجي التركي – الاسرائيلي في ضوء المتغيرات الاستراتيجية** ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية .

٧٧ – عبدالعزيز، هشام (٢٠٠١) ، التقارب التركي من اسرائيل في التسعينات ، **مجلة البصائر** ، المجلد ٥ ، العدد (١) ، ٩٥ – ١٣٣ .

٧٨ – عبدالفتاح، بشير (٢٠١١) ، التحالفات البديلة والعلاقات التركية – الاسرائيلية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٨٣) ، ١٤٢ – ١٤٧ .

٧٩ – عبدالفتاح، بشير (٢٠١٣) ، السياسة التركية في محيط اقليمي متغير ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد (١٥٧) ، ٧٧ – ٨٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨٠ – عكاشة، سعيد (٢٠١١) ، المراقب .. اسرائيل في مواجهة الواقع الجديد في الشرق الاوسط، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٨٥) ، ٧٠ – ٧٣ .

٨١ – علي، جلال الدين (١٩٩٩) ، **الصراع الداخلي في اسرائيل** ، ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

٨٢ – غالي، بطرس (١٩٨٤) ، **المدخل الى علم السياسة** ، القاهرة : المكتبة الانجلومصرية .

٨٣ – غانم، ابراهيم (٢٠١٠) ، جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية – الاوروبية . في : محمد عبدالعاطي (محرر) ، تركيا **بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، ١٦٩ – ١٩٢ .

٨٤ – غوانمة، نرمين (١٩٩٥) ، **اسرائيل .. الاحزاب السياسية وتطلعاتها** ، بيروت : الدار المتحدة للنشر .

٨٥ – فايسباخ،موريال وواكيم، جمال (٢٠١٤) ، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ ٢٠٠٢** ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .

٨٦ – ماضي، عبدالفتاح (١٩٩٩) ، **الدين والسياسة في اسرائيل** ، القاهرة : مكتبة مدبولي .

٨٧ – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (٢٠١٢) ، ارتفاع التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل في ٢٠١١ ، ٢٦ كانون الاول ، على الموقع : http://www.alzaytouna.net/permalink/8195.html .

٨٨ – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (٢٠١٠) ، تركيا والقضية الفلسطينية ، بيروت : تقرير معلومات رقم (١٧) .

٨٩ – محفوض، عقيل (٢٠٠٩) ، **سورية وتركيا ... الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

٩٠ – محمود، معين احمد (٢٠٠٩) ، "**إسرائيل** " **وإختراق جبهة اسيا : رؤية جيو استراتيجية** ، بيروت : مركز باحث للدراسات .

٩١ – معوض، جلال (١٩٩٨) ، التعاون العسكري التركي – الاسرائيلي ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (٢٣٧) ، ٦ – ٢٩ .

٩٢ – معوض، جلال (١٩٩٨) ، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

٩٣ – معوض، جلال (١٩٩٦) ، العلاقات التركية – الاسرائيلية حتى نهاية الثمانينات ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد (٨٨) ، ١٢٦ – ١٤٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩٤ – معوض، علي جلال (٢٠١١) ، الارتباك .. تحليل للدور التركي في ظل الثورات العربية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٨٥) ، ٦٠ – ٦٤ .

٩٥ – مقلد، اسماعيل (١٩٧١) ، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات** ، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت .

٩٦ – منور، هشام (٢٠٠٩)، العلاقات الروسية – الاسرائيلية .. جدل المصالح والمواقع ، على الموقع : http://www.alukah.net/culture/0/8706/

٩٧ – نورالدين، محمد (٢٠١٠) ، اسطول الحرية .. تركيا في مواجهة الحلف الاسرائيلي – الدولي الجديد ، **مجلة شؤون الاوسط** ، العدد (١٣٦) ، ١٦٦ – ١٧٩ .

٩٨ – نورالدين، محمد (١٩٩٨) ، **تركيا الجمهورية الحائرة** ، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق .

٩٩ – نورالدين، محمد (٢٠٠٨) ، **تركيا .. الصيغة والدور** ، بيروت : رياض الريس للكتب والنشر .

١٠٠ – نورالدين، محمد (١٩٩٧) ، **تركيا في الزمن المتحول .. قلق الهوية وصراع الخيارات** ، بيروت : رياض الريس للكتب والنشر .

١٠١ – نورالدين، محمد (٢٠١٢) ، تركيا واسرائيل والقضية الفلسطينية في العام ٢٠١١ ، **مجلة شؤون الاوسط** ، العدد (١٤١) .

١٠٢ – نورالدين، محمد (٢٠١٠) ، تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية الى ايران ، **مجلة شؤون اوسطية** ، العدد (١٣٦) ، ٥١ – ٦١ .

١٠٣ – نوفل، احمد (٢٠١٠) ، انعكاسات الهجوم على العلاقات التركية – الاسرائيلية . في : **تداعيات الهجوم الاسرائيلي على اسطول الحرية** ، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٣٥ – ٤٢.

١٠٤ – نوماس، محمد (٢٠١٢) ، **العلاقات التركية – الاسرائيلية وانعكاساتها الاقليمية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، العراق .

١٠٥ – يوسف، عماد والصباغ، اروى (١٩٩٦) ، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط** ، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط .

١٠٦ – يونس، محمد (٢٠١٣) ، استباق التهديدات .. العقيدة العسكرية الاسرائيلية عقب الثورات العربية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١٩٣) .

١٠٧ – ANN (٢٠١٣) ، العلاقات التركية الاسرائيلية والعداء الوهمي ، ٢٢ اذار ، على الموقع http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=65433

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠٨ – Cihan (٢٠١٤)، ارتفاع حجم التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل رغم واقعة " وان مينيت، ١٤ ايار، على الموقع : http://ar.cihan.com.tr/news

ثانياً : المراجع الاجنبية :

1 – Yildiz, Kerim (2005) , **The Kurds in Turkey : Eu Accession and Human rights ,** London: Pluto Press .

2 – Dahl, B. and Slutzky, D . (2006) , **Timeline of Turkish-Israeli Relations 1949–2006,** Washington : The Washington Institute for Near East Policy.

3 – Osullivvan, A (1997) , Defense Ties with Turkey bolstered, **The Jerusalem Post International**, No.9.

4 – Abadi, J (1998) , **Israel and Turkey from Covert to Overt Relations**, Colorado Springs : US Air Force Academy

5 – Raphael, I (2001) , **The Turkish Israel odd Couple ,** Tel Aviv : Center for Publishing .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The study deals with the political and security dimensions in the relations between Turkey and Israel during the years 2002-2013. The importance of the study stems from the fact it deals with the regional and international reflections, which have positive and negative effects on the international relations in general and the Middle East relations in particular, because these relations imply relations between the two sides, each of which has its own regional and international role. Turkey is a Middle East country with Western orientations, inspires to achieve an international role within a regional frame. Israel, on the other hand, is an important entity in executing the American and Western agenda in the area. It also inspires to merge into the Middle East system through strengthening its relations with strong regional countries in the area like Turkey.

This kind of relation has its own impact on the area and on the Arab area in particular. Israel, henceforth, has the chance to have strong relations with most of the Arab countries, especially after having a strategic relation with the Islamic Middle East country, Turkey.

The study aims at foregrounding the effective factors in the Israel-Turkey relations and the security political dimensions of these relations, with an emphasis on American and European dimensions and their role in developing this relation and making it a model to be followed in the Middle East. To achieve this aim, we relied on the nature of the problem which we should deal with, which is that this relation is developing, despite the internal and external challenges affecting the nature on this relationship and its direction and also on the relation of each of them with its regional and international surroundings. To have answers to these problems, we depended on the hypothesis that the ruling

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

of Islamic and religious parties in Turkey will not affect the relations, because they are strategic relations dependant on political, security and economic considerations, which include shared perceptions and concerns between both sides.

Tracking the relations shows that they are always influenced by the Israel-Arab conflict, which connects Turkey with its Arab region and connects Turkey also with Israel, because Turkey is an agent in peace negotiations. It recognized Israel as a state in 1949, but it also supports the initiatives which aim at solving the conflict. The Turkey-Israel alliance started in 1958, and it was not influenced by the support of Turkey to the Palestine liberation organization and the UN resolutions concerning the withdrawal of Israel from Palestine lands. These relations developed in the Seventies and Turkey always played a neutral role in converging the viewpoints. This proved the development of the relations between the two countries during the Eighties and the Nineties, and also the first decade of the Twenty-First Century.

Tracking the relations refers to the fact that Turkey took stances, which show its Islamic orientation, especially with the increase of the crises of these relation since 2000 with the outbreak of the second Al-Aqsa intifada and the massacres that followed and also the assassination of Sheik Ahmed Yasin, arriving at the summit of these crises in 2009 during the attack of Gaza.

The aforementioned does not negate the fact that Turkey seeks to establish developed relations with Israel and also the latter inspires to develop these relations as well. Consequently, we will see contradictions in these relations in future in their views concerning many of the regional and international cases. Still, they will not affect the strategic relations.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

To sum up, we can come up with four basic facts in the Turkey-Israel relations:

1- These relations are deep-rooted dependant on the common interest and perception of the nature of the regional and international security and strategic status.
2- Turkey is committed to its Islamic dimension and finds itself in many times required to show its Islamic identity, that is why we find it always neutral in its stances.
3- The development of the Arab-Turkey relations and the growth of the Ottoman tendency is offset by a strong trend and influential in the Turkish community toward a Western ad secular Turkey with an international prospect.
4- Balance axis in the Middle East is represented by Turkey. Thus, any development or Middle East solutions should pass through Turkey.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com